سلسلة آثار الزعيم العباسي للعلامة الحلي

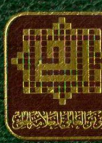

نهج المسترشدين إلى شرح واجب الاعتقاد

تأليف

عبد الواحد بن الصفي النعماني

من أعلام القرن الثامن الهجري

تحقيق

الشيخ عبد الحليم عوض الحلي

راجعه وضبطه ووضع فهارسه

مركز العلامة الحلي

لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية

٤٧

شبكة الفكر
alfeker.net

المنهج السديد إلى شرح واجب الاعتقاد

٤٧

نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد

تحقيق: الشيخ عبد الحليم عوض الحلّي

الناشر: مركزُ العلَّامةِ الحِلِّيِّ ﷺ لإحياءِ تراثِ حوزةِ الحِلَّةِ العلميَّةِ

رقم الإصدار: ٤٧

الرقم الدولي: 978-9922-9427-6-6

الطبعة: الأولى

سنة الطبع: ٢٠٢٠ م ـ ١٤٤٢هـ

قطع الورقة: ١٧ × ٢٤

تصميمُ الغلاف والإخراج الفني: مركز العلّامة الحلّي ﷺ

نهج السداد
إلى شرح واجب الاعتقاد

تأليف

عبد الواحد بن الصفي النعماني
من أعلام القرن الثامن الهجري

تحقيق

الشيخ عبد الحليم عوض الحلي

رقم الإبداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٢٥٨) لسنة ٢٠٢٠

مصدر الفهرسة : IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

رقم تصنيف LC : BP166.94.A453 N83 2020

المؤلف الشخصي : النعماني، عبد الواحد بن الصفي ـ شارح.

العنوان : نهج السداد في شرح واجب الاعتقاد /

بيان المسؤولية : تأليف عبد الواحد بن الصفي النعماني؛ تحقيق الشيخ عبد الحليم عوض الحلي.

بيانات الطبع : الطبعة الاولى.

بيانات النشر : كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية ٢٠٢٠م / ١٤٤١هـ.

الوصف المادي : ٢١٧ صفحة ؛ ٢٤ سم.

سلسلة النشر : (العتبة الحسينية المقدسة ؛ ٧٦٧).

سلسلة النشر : (مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية؛).

تبصرة ببليوجرافية : يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات ٢٠٣-٢١٤).

موضوع شخصي : العلامة الحلي، حسن بن يوسف، ٦٤٨-٧٢٦ للهجرة ـ واجب الاعتقاد على جميع العباد.

مصطلح موضوعي : علم الكلام (الشيعة الامامية).

مصطلح موضوعي : عقائد الشيعة الامامية.

اسم مؤلف اضافي : شرح لـ(عمل) : العلامة الحلي، حسن بن يوسف، ٦٤٨-٧٢٦ للهجرة ـ واجب الاعتقاد على جميع العباد.

اسم مؤلف اضافي : الحلي، عبد الحليم عوض ـ محقق.

اسم هيئة اضافي : العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق)، مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية. جهة مصدرة.

عنوان اضافي : واجب الاعتقاد على جميع العباد.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الأمانة العامّة

لمؤتمر العلّامة الحلّي الدولي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على محمّدٍ وآلِه الطيّبينَ الطاهرينَ، سيَّما بقيّةِ الله في الأرضينَ الحجّةِ ابن الحسنِ المهديّ ـ عجّل الله تعالى فرجَه الشريف ـ واللعنةُ الدائمةُ على أعدائهم أجمعينَ، من الآنَ إلى يوم الدين.

لقد أولى مركز العلّامة الحلّي لإحياء تُراثِ حوزةِ الحلّة العلميّةِ منذُ تأسيسِه اهتماماً خاصّاً بحوزةِ الحلّةِ الفَيحاءِ، وحاول تسليطَ الضوءِ على خفايا تاريخِها، والتعريفِ بخبايا تُراثِها المغمورِ في زوايا المكتباتِ، من خلالِ تحقيقِ ونشرِ آثارِها، وتقديم دراساتٍ علميّةٍ معمَّقةٍ، ورفدِ المكتبة الإسلاميّةِ وتزويدِها بأحدثِ البحوثِ وأتقنِ الدراساتِ ذاتِ الصلةِ بها.

وكان من جملة نشاطاتِ المركزِ إقامةُ مؤتَمراتٍ علميّةٍ دوليّةٍ عن أبرزِ شخصيّات الحلّة، وألمعِ نجومِها في سماءِ العلمِ والمعرفة، فوقع الاختيارُ أوّلاً على العلّامةِ الحلّي رحمه الله؛ لأنه ـ بلا شكٍّ ـ أعظمُ شخصيّةٍ شهدَتها حوزةُ الحلّةِ العريقةِ،

حيثُ بلغت ذُورتَها إبّانَ زعامتِه للطائفة الحقّة، ورئاستِه للحوزةِ العلميّةِ الشيعيّةِ، وعدمِ استيفاءِ حقِّه من الدراساتِ والبحوثِ والمقالاتِ كما يليق بشأنه، إذا ما قارنّاها بما خلّفه من تراثٍ ثرٍّ، وعطاءٍ زاخرٍ، ودورِه الكبيرِ في مختلَفِ الفنونِ، وشتَّى المعارفِ، من القرآنِ وعلومِه، والفقهِ وأُصولِه، والحديثِ ورجالِه، والتأريخ، والعلومِ العقليّةِ كعلم الكلامِ والفلسفةِ والمنطقِ، وغيرها.

وقد قام مركزُ العلّامةِ الحلّي رَحِمَهُ اللهُ بخطواتٍ هادفةٍ ودقيقةٍ في سبيلِ إقامةِ المؤتمرِ العلميِّ على أفضلِ ما يُرام، وذلك من خلالِ ما يلي:

أوّلًا: جمعُ كلِّ ما يتعلّقُ بالعلّامةِ الحلّي من مخطوطٍ ومطبوعٍ، من مؤلَّفاته أو ما كُتِبَ عنه، من مقالةٍ وكتاب، أو رسالةٍ وأُطروحةٍ.

ثانيًا: تشكيلُ لجانٍ علميّةٍ مختصّةٍ إضافةً إلى الهيأةِ الاستشاريّةِ والعلميّة، بهدفِ تحكيمِ الكتبِ والدراساتِ والمقالاتِ.

ثالثًا: عقدُ جلساتٍ علميّةٍ مع الخبراءِ والمتمرّسينَ، وتداولُ مختلَفِ الآراءِ والمقترحاتِ وطرحِها على طاولةِ البحثِ.

رابعًا: إقامةُ عدّةِ ندواتٍ بحثيّةٍ ومؤتمَراتٍ تمهيديّةٍ في العراقِ وخارجِه، للتعريفِ بالمؤتمرِ، والاستفادةُ بنحوٍ أشملَ من المؤلّفينَ والباحثينَ.

خامسًا: تكثيفُ الجهودِ من خلالِ التعاونِ مع أهمِّ المراكزِ والمؤسّساتِ والجامعاتِ المعتبرةِ، وعقدُ مذكّراتِ تفاهمٍ علميّةٍ، لاستقطابِ أكبرِ عددٍ ممكنٍ من الطاقاتِ.

وتتوزّعُ نشاطاتِ المؤتمرِ على المحاورِ التاليةِ:

أوّلاً: محورُ تحقيقِ التراثِ

ويشتملُ على أمرينِ:

أ. تحقيقُ مصنَّفاتِ العلّامةِ الحلّي رحمه الله، وإصدارُها على شكلِ موسوعاتٍ متعدّدةٍ حسبَ اختلافِ العلومِ، وعدّةٌ منها تُطبَعُ لأوّلِ مرّةٍ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ الأمانةَ العامّةَ للمؤتمَرِ قامت بجمعِ أكبرِ عددٍ ممكنٍ من مخطوطاتِ مصنَّفاته، وتقييمِها وتحكيمِها، والاستفادةِ من أقدمِها وأثمنِها في التحقيقِ، كما تمّ الرجوعُ إلى نسخةِ الأصلِ بخطِّ المصنّفِ في بعضِ المصنَّفاتِ، أو ما استُنسخ منها، أو ما كان عليها خطُّه وإجازاتُه، وبذلك فقد تفادينا السقطاتِ والأخطاءَ والإشكالاتِ الكثيرةَ التي وقعت فيها الطبعاتُ السابقةُ.

وقد بذلنا جهوداً مضنيةً في تحقيقِ هذه المصنَّفاتِ، من استحصالِ مخطوطاتِها من شتّى المكتباتِ في مختَلفِ دولِ العالَمِ ـ نحو العراقِ وإيرانَ وتركيا والحجازِ وإيرلندا وأمريكا وبريطانيا والهندِ ـ وتحقيقِها على أقدمِ النسخِ، وإدراجِ حواشيها، واستجلاءِ نصوصِها المغلقةِ من خلالِ إعرابِها ووضعِ هوامشَ توضيحيّةٍ عليها.

ب. تحقيقُ مصنَّفات علماءِ الحلّةِ التي أُلّفت على هامشِ مصنَّفاتِ العلّامةِ الحلّي رحمه الله، شرحاً أو تعليقاً أو اختصاراً أو نحو ذلك، وطُبع أغلبُها لأوّلِ مرّةٍ. فلا شكّ أنّ كثيراً من مصنَّفاتِه كانت من النصوصِ الدراسيّةِ في الحوزاتِ العلميّةِ، وقد هيمنت مصنَّفاتُه على الحوزةِ إلى يومِنا هذا، حتّى زخرت بالشروح والحواشي عليها، ممّا لم يُعَهد مثيلُه.

ثانياً: محورُ البحوثِ والمقالاتِ

ونظراً لتعدّدِ العلومِ والمعارفِ لدى العلّامةِ الحلّي ﵀ فقد تمّ تقسيمُ المقالاتِ حسبَ العلومِ، ترأسُ كلَّ قسمٍ لجنةٌ علميّةٌ مختصّةٌ؛ لغرضِ تحكيمِ المقالاتِ ورفعِ مستواها العلميِ، وهي عبارةٌ عن عشرةِ أقسامٍ: علومُ القرآنِ، والحديثُ والرجالُ، والفقهُ، والأُصولُ، والكلامُ، والفلسفةُ، والمنطقُ، والتاريخُ، والعلومُ الإنسانيةُ، والتراثُ.

وقد حاولنا استيفاءَ المقالاتِ لكافّةِ جوانبِ تراثِ العلّامةِ الحلّي ﵀، واستكتابِ الباحثينَ في أهمِّ نظريّاتِه وآرائِه، وجميعِ معالم مدرستِه ومنهجِه في العلومِ.

ثالثاً: محورُ الكتبِ والدراساتِ

وقد تمّ تأليفُ كتابٍ أو أكثرَ ـ حسبَ الحاجةِ البحثيّةِ ـ عن كلِّ علمٍ من العلومِ، وإصدار أهمِّ الدراساتِ والكتبِ عن العلّامةِ الحلّي ﵀، بعدَ تحكيمِها وتقويمِها علميّاً ولغويّاً.

رابعاً: محورُ الترجمةِ

تمّت ترجمةُ أهمِّ ما كُتِبَ عن العلّامةِ الحلّي ﵀ من اللغاتِ الأُخرى ـ كالإنجليزيّةِ والفارسيّةِ ـ إلى العربيّةِ، بعدَ استقصائِها وتحكيمِها.

والجديرُ بالذكرِ أنّ جميعَ إصداراتِ المؤتمَرِ ـ بجميعِ محاورِه ـ راجعها خبراء متخصصون في المركزِ، من جميعِ النواحي العلميّةِ.

خامساً: محورُ الإعلامِ

وقد اشتمل على جهودٍ مختلفةٍ، أهمُّها إعدادُ فلمٍ وثائقيّ علميّ عن العلّامة الحلّي كلمة الأمانة العامّة ، بعد دراسةٍ تاريخيّةٍ وجغرافيّةٍ شاملةٍ.

ولا يطيبُ لنا في الختامِ إلّا بأن نتقدّمَ بالشكرِ الجزيلِ والثناءِ الجميلِ لكلِّ من ساهَمَ في إقامةِ المؤتمَرِ، ونخصُّ بالذكرِ المتولّيَ الشرعيَّ للعتبةِ الحسينيّةِ المقدّسةِ فضيلةَ الشيخ عبدِ المهدي الكربلائي (حفظه الله ورعاه).

والشكرُ موصولٌ للجهاتِ المشاركةِ في المؤتمر من المؤسّساتِ والمراكزِ والجامعاتِ العلميّةِ، والمكتباتِ الإسلاميّةِ، خاصّةً مكتباتِ العتباتِ المقدَّسةِ، والأساتذة الأفاضلِ في اللجانِ العلميّةِ، والكوادرِ الفنّيةِ في الأمانةِ العامّةِ، والعاملينَ في مركزِ العلّامةِ الحلّي بمختلفِ فروعِه، وجميعِ الأيادي المساهمةِ في إقامةِ المؤتمرِ، ممّن لا يتّسعُ الوقت لذكرهم وعدّهم، فلهم منّا كلُّ الشكرِ والتقديرِ.

﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

الأمانة العامّة لمؤتمر العلّامة الحلّي الدولي
مركز العلّامة الحلّي لإحياء تراث حوزة الحلّة العلميّة
التابع للعتبة الحسينيّة المقدّسة

مقدّمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

أمّا بعد:

فلا يخفى على الخبير أنّ المدوّنات في العلوم بأنواعها، وفي أيّ موضوع كانت، يمكن تقسيمها إلى قسمين: المدوّنات المطوّلة، والمدوّنات الموجزة. والمقصود من الأُولى التي يُبحث فيها عن الأقوال والاحتمالات في المسألة وذكر الأدلّة والنقض والإبرام وغير ذلك، والمقصود من الثانية عرض العصارة والنتيجة في صفحات قلائل.

وهذا ما نراه واضحاً في علم الفقه، فإنّ الفقيه في المطوّلات يعرض المسألة الشرعية والأقوال فيها، والأدلّة على كلّ واحد واحد منها، ثمّ يختار الأقوى بحسب رأيه.

وأمّا الموجزات فتُعرض فيها عصارة البحث ونتيجته بعيداً عن الأدلّة، وبعيداً عن النقض والإبرام، وبعيداً عن عرض الأقوال الشاذّة والنادرة.

وهذا الأمر جارٍ في علم الكلام، فإنّ المعروض في المطوّلات هي المسائل العقائدية،

وذكر نظريات المتكلّمين، والأدلّة على كلّ نظرية، والنقض والإبرام، ثمّ اختيار النظرية الأقوى من بينها. وأمّا المدوّنات الموجزة في علم الكلام ففيها بيان لما توصّل إليه الباحث من نظريات يعطيها للمكلّف من غير الدخول في خضمّ الأقوال والآراء والأدلّة والنقض والإبرام.

وبتعبير آخر: فإنّ المراعى في المدوّنات حالُ القارئ.

والعلّامة الحلّي قد دوّن في علم الكلام مدوّنات كثيرة؛ مطوّلة، وموجزة، وكلّ مدوّنة لها قارئها الخاصّ، ولها طريقتها الخاصّة.

نظرة في رسالة «واجب الاعتقاد» وأهمّيّتها

رسالة «واجب الاعتقاد على جميع العباد» من المصنّفات الموجزة التي كتبها العلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي، وقد عرض فيها ما يلزم على الإنسان المسلم أن يعتقده.

وقد ذكرها العلّامة الحلّي في «خلاصة الأقوال في علم الرجال» حين عدّ تصانيفه.[١]

وقال في «أجوبة المسائل المهنّائية» بعدما سأله السيّد مهنّا بن سنان بقوله: ما يقول سيّدنا في المختصر الذي صنّفه مولانا وسمّاه: «واجب الاعتقاد على جميع العباد» إذا حفظه المكلّف وعرف معانيه، هل يكون بذلك عارفاً لما يجب عليه معرفته، ناجياً بذلك في دنياه وآخرته؟ قال: نعم! يكفي في القيام بالتكليف المطلوب شرعاً معرفة واجب الاعتقاد واعتقاده.[٢]

---

(١) خلاصة الأقوال: ٤٥، ترجمة المصنّف نفسه.

(٢) أجوبة المسائل المهنّائية: ١٢٥.

وجاء في «تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد»: وله ـ أي واجب الاعتقاد ـ من الخاصّية أنّ جميع ما فيه ـ عدا التسليم ـ من المسائل الفقهية مجمع عليه بين فقهاء الإمامية، ولم يتعدّ فيه من الواجبات إلى ذكر شيء من المندوبات.

وقال السيّد إعجاز حسين: «واجب الاعتقاد على جميع العباد» لجمال الملّة والدين حسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي، الشهير بالعلّامة، المتوفّى سنة ستّ وعشرين وسبعمئة. لخّص فيه ما يجب معرفته من المسائل الأُصولية والعبادات الشرعية، لكنّه ترك ذكر المعاد بالكلّيّة.[١]

وذكره السيّد الأمين في «أعيان الشيعة»، حيث قال: «واجب الاعتقاد» في الأُصول والفروع، وعليه شرح للمقداد السيوري، وعندنا منه نسخة مخطوطة عليها شرح لعبد الواحد ابن الصفي النعماني، اسمه «نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد».[٢]

وجاء في «رياض العلماء»: هي رسالة صغيرة معروفة، وعليها شروح عديدة، وهي غير رسالة «واجب الاعتقاد» الكبير لولده.[٣]

وذكر الرسالة أيضاً الآقا بزرك الطهراني في «الذريعة»، حيث قال: لخّص فيها ما يجب معرفته على العباد من العقائد الدينية والمسائل الفرعية ما عدا المعاد فلم يذكره، وانتهى في الفروع إلى آخر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... بيّنت في هذه المقالة واجب الاعتقاد على جميع العباد، ولخّصت فيها ما يجب معرفته من المسائل

---

(١) كشف الحجب والأستار: ٥٩٨/ ٣٣٧٢.

(٢) أعيان الشيعة ٥: ٤٠٥.

(٣) رياض العلماء ١: ٣٨٠.

الأُصولية[١] على جميع الأعيان، وألحقت به بيان الواجب من أُصول العبادات، إلى قوله بعد ورقتين: ويجب أن يعتقد أنّ الله كلّف عباده بالشرائع المعلومة من دين النبيّ، فمنها الصلوات القولية، الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، ويفتقر إلى مقدّمات... وبنهر نسخة السماوي بآخر صلاة الجماعة، ومكتوب عليها أنّها للخواجة نصير الطوسي، وهو خطأ.[٢]

ثمّ إنّ هذه الرسالة الموجزة قد وقعت مدار البحث والشرح من قبل العلماء والفضلاء، وقد أحصيت لها أكثر من عشرة شروح مخطوطة، وكنت قد أعددت رسالة جمعت فيها مواصفات مخطوطاتها ومحلّ تواجدها، وبيّنت فيها عناوين الشروح عليها ومخطوطات كلّ شرح، كلّ ذلك تسهيلاً للعاملين في إحياء التراث العزيز، هداهم الله تعالى لإحياء آثار الأُمّة الإسلامية المجيدة.

شروح «واجب الاعتقاد»

لقد حظيت كتب العلّامة الحلّي بالحواشي والشروح والتعليق، وهذا كاشف عن شدّة اهتمام العلماء بذلك، ورسالة «واجب الاعتقاد على جميع العباد» واحد من كتبه الكلاميّة التي توجّه لها العلماء بالشرح والتوضيح والتعليق.

هذا، وقد صنعت فهرساً شخّصت فيه شروح هذه الرسالة المباركة وأماكن تواجد نسخها المخطوطة، وقد نشر سنة ١٤٣٩ هجريّة في العدد الثالث من مجلّة «المحقّق»

---

(١) مقصوده المسائل المتعلّقة بأُصول الدين.

(٢) الذريعة ٢٥: ٤ / ١٩.

التي تصدر عن مركز العلّامة الحلّي التابع للعتبة الحسينية المقدّسة، فمن شاء المزيد فعليه المراجعة.

ولا بأس باستعراض إجمالي لبعض عناوين تلك الشروح، فأقول بعد التوكّل على الله تعالى:

١. الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد

طبع سابقاً منسوباً إلى الشيخ جمال الدين أبي عبد الله الفاضل المقداد بن عبد الله السيوري، بتحقيق الشيخ صفاء الدين البصري، وسوف نطبعه في مركز العلاّمة الحلّي منسوباً إلى الشيخ شمس الدين محمّد بن صدقة الحلّي، كما هو الصحيح.

٢. تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد

والظاهر أنّه للشيخ إبراهيم بن علي بن عبد العال الميسي، ألّفه لولده عبد الكريم، وفي آخره بعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ختمه بوصيّة له بمقدار صفحتين بعنوان «يا بني، يا بني»، يأتي البحث عنه في اسم الكتاب ونسبته.

٣. خير الزاد في واجب الاعتقاد

للسيّد أبي الحسن بن علي شاه الرضوي القمّي الكشميري اللكنهوي المتوفّى بالحائر سنة ١٣١٣ هجريّة، ذكر في ترجمته في آخر «إسداء الرغاب» المطبوع لولده[١].

٤. شرح واجب الاعتقاد

مزجاً، أوّله: «الحمد لله على نعمائه، وصلّى الله على سيّد رسله وأشرف أنبيائه محمّد المصطفى، وعلى المعصومين من أبنائه».

---

(١) الذريعة ٧: ٣٨٣/ ١٣٨٩.

ذكره في «كشف الحجب»، وقال: لم أظفر على اسم الشارح، ولعلّه الفاضل نجم الدين مهنّا بن سنان.[١] وقال العلّامة الطهراني معلّقاً عليه: أقول: نسخة منه كانت عند المرحوم الشيخ قاسم محيي الدين، وأوّل الشرح قوله: «هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل».[٢]

٥. شرح واجب الاعتقاد

بعنوان «شرح مسائل الأُصول»، عناوينه: «قوله، قوله»، لبعض الأصحاب، ضمن مجموعة فيها «نهج السداد»، قال العلّامة الطهراني: رأيتها عند العلّامة السماوي، تاريخ كتابتها سنة ٨٥٥ هجريّة، فلا يحتمل اتّحاده مع «نهج السداد» للنعماني[٣].

٦. فرائد الانعقاد في شرح واجب الاعتقاد

أوّله: «الحمد لله الذي دلّ على وجوده حدوث مصنوعاته». نسخة في مكتبة ملك، ضمن مجموعة برقم ١٦١٦/ ٢، كتبت سنة ٩٧١ هجريّة، وذكرت في فهرسها ٥/ ٣٠٨.

٧. إرشاد العباد في كشف واجب الاعتقاد

لعبد المطّلب بن فخر بن عبد المطّلب الفرّاء المسيّبي، ترجمة وشرح باللغة الفارسية لواجب الاعتقاد.[٤]

---

(١) كشف الحجب والأستار: ٣٥٩ / ٢٠٢٢.

(٢) الذريعة ١٤: ١٦٤/ ٢٠٢٥.

(٣) المصدر ١٤: ١٦٤/ ٢٠٢٦، مكتبة العلّامة الحلّي: ٢٢٠.

(٤) المصدر ٢٠: ٢٠٧/ ٣١١٩.

٨ . موجب النجاة في الحياة والممات في شرح واجب الاعتقاد

للحسن بن عبد الحقّ التوني، المتوفّى سنة ١١١٤ هجريّة، موجودة في مكتبة تربيت في مدينة تبريز، ضمن مجموعة تحمل الرقم ٨٠، وذكرت في فهرسها: ١٠٠.

٩ . نجاح العباد في شرح واجب الاعتقاد

له نسخة ضمن مجموعة برقم ٨٣٧٦/ ١ في مكتبة السيّد المرعشي، وكتبت سنة ١٢٨٨ هجريّة، وذكرت في فهرسها ٢١: ٣٤٦.

إلى غير ذلك من الشروح، وقد ذكرنا سابقاً أنّنا تتبّعنا نسخ شروح هذه الرسالة، وجمعناها في مقالة نُشرت في مجلّة «المحقّق».

١٠ . وأخيراً كتاب نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد

لعبد الواحد بن الصفي النعماني، وهو الكتاب الماثل بين يديك.

قال العلّامة الطهراني: هو شرح بـ: «قال، أقول»، خرج منه شرح مباحث الأُصول الدينيّة فحسب، ينقل عنه الكفعمي في حواشي مصباحه، واسمه «نهج السداد».

ثمّ قال: إنّي رأيت منه نسخة عند عبّاس إقبال في طهران، عليها تاريخ ولادة لعليّ بن حمّاد بن إدريس في ١٥ شهر رمضان سنة ٨٣١ هجريّة، فيظهر أنّ الكتابة قبل هذا التاريخ، والتأليف قبل الكتابة، ورأيت نسخة أُخرى في المدرسة البادكوبيّة في كربلاء، تاريخ كتابتها سنة ٨٩٦ هجريّة.[1]

---

(١) الذريعة ١٤: ١٦٣ و١٦٤.

وقال أيضاً في موضع آخر من «الذريعة»: «نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد»، شرح له بـ: «قال، أقول»، للإمام العالم.. قدوة العارفين المتكلّم عبد الواحد بن الصفي النعماني، كما كتب على نسخة رأيتها في كربلاء بمكتبة مدرسة البادكوبة، وفيها شرح خصوص أُصول الرسالة، ينقل عنه الكفعمي منسوباً إلى المؤلّف في حواشي «المصباح» وكذا في آخر «بلد الأمين».

ونسخة أُخرى عند السماوي، وأُخرى عند عبّاس إقبال الآشتياني، ونسخة عتيقة مصحّحة في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام للأميني التبريزي في النجف، ونسخة عند الميرزا محمّد عليّ الأُوردبادي بالنجف، معها «تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد».[1]

قال السيّد الأمين العاملي: وجدنا له كتابه «نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد» الكبير للعلّامة الحلّي في تسع وأربعين ورقة، بقطع الثمن.[2]

أقول: أنّ في كلام السيّد العاملي تساهلاً واضحاً، فإنّ واجب الاعتقاد الكبير منسوب لولده فخر المحقّقين.

اسم الكتاب ونسبته

إنّ اسم الكتاب المنسوب إلى النعماني على المشهور، وعلى ما جاء في نسخه، وأيضاً في المصادر المعتبرة هو: «نهج السداد في شرح واجب الاعتقاد»، كما هو الموجود في النسخة القديمة القريبة من عصر الشارح، وهي نسخة مكتبة ملك برقم:١/ ٤٨٠.

ولكن جاء اسم الكتاب على نسخة مكتبة جامعة الأدبيات في طهران برقم: ٢/ ٦٠

---

(١) الذريعة ٢٤: ٤١٨ و٤١٩/ ٢١٩٣.

(٢) أعيان الشيعة ٨: ١٣١.

هكذا: «تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد». وجاء في كشف الظنون[١] وهدية العارفين[٢] بعنوان «تحصيل السداد في الكلام» مصرّحاً فيهما أنّه للشيخ عبد الواحد بن الصفي النعماني.

أمّا ما جاء على نسخة مكتبة جامعة الأدبيات فهي متفرّدة به، ولكن كما تقدّم فإنّ هناك نسخة أقدم منها وهي نسخة مكتبة ملك وقد جاء فيها، وفي غيرها من النسخ، وأيضاً في المصادر المعتبرة، عنوان الكتاب بهذه الصورة: «نهج السداد في شرح واجب الاعتقاد».

ويمكن أن نقول بأنّ الكتاب ذو عنوانين، ولكن هناك مشكلة وهي أنّه نُسب كتابان يحملان العنوان الثاني ـ أي «تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد» ـ إلى شخصين غير النعماني؛ أحدهما العلّامة، والثاني الشيخ إبراهيم الميسي.

فقد نسبه السيّد الأمين في «الأعيان» إلى العلّامة الحلّي[٣]، بينما نسبه العلّامة الطهراني إلى الشيخ إبراهيم الميسي.[٤]

أمّا ما قاله السيّد الأمين فهو ليس بصحيح قطعاً، لتفرّده في نسبته له، إضافة إلى عدم ذكر هذا العنوان في فهرس مصنّفات العلّامة في «الخلاصة» و«مسائل السيّد المهنّا».[٥]

---

(١) كشف الظنون ١: ٣٥٩.

(٢) هدية العارفين ١: ٦٣٥.

(٣) أعيان الشيعة ٥: ٤٠٦.

(٤) الذريعة ٣: ٣٩٦/ ١٤٢٤ و١٤: ١٦٤.

(٥) أجوبة المسائل المهنّائية: ٥٥ ـ ٥٧.

ويتّضح خطأ نسبة هذا الكتاب إلى العلّامة عند ملاحظة مقدّمته التي نقلها العلّامة الطهراني في «الذريعة»، حيث قال فيها: وله ـ أي: واجب الاعتقاد ـ من الخاصّية أنّ جميع ما فيه عدا التسليم من المسائل الفقهية مجمع عليه بين فقهاء الإمامية، ولم يتعدّ فيه من الواجبات إلى ذكر شيء من المندوبات.

وفي «الذريعة»: إنّ هذا ـ أي: تحصيل السداد ـ وإن لم يذكر فيه اسم الشارح لكن يظهر من بعض القرائن أنّه تأليف الشيخ ظهير الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن الشيخ نور الدين عليّ بن عبد العالي الميسي، ألّفه لولده الشيخ عبد الكريم، وفي آخره بعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ختمه بوصية له مقدار صفحتين بعنوان «يا بنيّ، يا بنيّ». يوجد عند السيّد هادي الإشكوري والأردوبادي وغيرهما.[1]

وقال في ذيل كتاب «نهج السداد» وبعد ذكر نسخه: ونسخة عند الميرزا محمّد عليّ الأردوبادي بالنجف معها «تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد».[2]

وإضافة إلى النسخ التي ذكرها العلّامة الطهراني عثرنا على نسختين لتحصيل السداد للشيخ إبراهيم الميسي، وهما:

١. نسخة مكتبة مجلس الشورى برقم: ٣/ ١٥٦٦٨، تاريخها يرجع إلى القرن ١١ هـ.

٢. نسخة مكتبة العلّامة الطباطبائي في شيراز برقم: ١٥٤٣، تاريخها ١١٠١ هـ. وبدايته: والحمد لله الذي أنار قلوب العارفين بمصابيح الأدلّة والبراهين... .

هذا، وقد نسب الكتاب في بعض المصادر المتأخّرة إلى المقداد بن عبد الله السيوري

---

(١) الذريعة ٣: ٣٩٧/ ١٤٢٤ و٤: ٤٢٥ و١٦: ٣٨٤.

(٢) المصدر ٢٤: ٤١٩/ ٢١٩٣.

(٨٢٦ هـ)، كما قال بعضهم بأنّ الكتاب شرح على شرح الفاضل المقداد على رسالة واجب الاعتقاد.

والأقرب عدم صحّة هذه النسبة؛ وذلك لنسبته إلى النعماني في كثير من نسخه، وأيضاً ما يوجد في المصادر المعتبرة من نسبته إلى عبد الواحد النعماني. وأمّا ما ذكروا من أنّه شرح على شرح الفاضل فأيضاً ليس بصحيح، والأمر هيّن لمن ينظر نظرة عابرة على الكتاب.

ولعلّ للمقداد أيضاً رسالة بهذا العنوان، والله العالم.

أهمّيّة الكتاب

بلغ الكتاب درجة كبيرة من الأهمّيّة من بين شروح رسالة واجب الاعتقاد، بحيث توجّه إليه المتكلّمون من العلماء والباحثين ، وقد نقل الشيخ تقي الدين الكفعمي (٩٠٥ هـ) عنه في حواشي «المصباح»، وكذا في آخر «البلد الأمين».[1]

ويدلّ على أهمّيّة الكتاب تداوله بين العلماء، ويشهد على ذلك كثرة نسخه بالنسبة إلى سائر شروح كتاب واجب الاعتقاد، حيث وصل إلينا حسب تتبّعنا ٢٩ مخطوطة، وذلك يدلّ على اهتمام كبير بهذا الكتاب.

الشارح في سطور

من المؤسّف أنّه لم نصل إلى شيء يعتدّ به يبيِّن حياة المصنّف عبد الواحد بن الصفي النعماني الحلّي، وإنّ أقدم مَن ترجم له الميرزا عبد الله الأفندي في كتاب «رياض

(١) الذريعة ٢٤: ٤١٩/ ٢١٩٣.

العلماء»، حيث جاء فيه: الشيخ عبد الواحد بن الصفي النعماني، فاضل، عالم، متكلّم، ومن مؤلّفاته كتاب «نهج السداد في شرح واجب الاعتقاد»، نسبه إليه الكفعمي في حواشي «المصباح»، وهذه الرسالة للعلّامة الحلّي في أُصول الدين وبعض العبادات. وعندنا من هذا الشرح نسخة عتيقة ولم أتحقّق خصوص عصره، وأظنّ أنّه من تلاميذ الشهيد أو تلاميذ تلاميذه، ثمّ ظنّي أنّه من أسباط النعماني صاحب كتاب «الغيبة»، وقد اقتصر في شرح واجب الاعتقاد المذكور على بحث أُصول الدين، ولم يشرح عبادات الفروع منه.[1]

وكلّ مَن ترجم له من بعد صاحب «رياض العلماء» كان قد أخذ منه ونقل عين عبارته.

ويرد على ما ذكره الميرزا الأفندي من احتمال أن يكون مؤلّف الكتاب من تلامذة الشهيد أو تلامذة تلامذته أنّه توجد نسخة في مكتبة ملك مستنسخة في سنة ٧٩٠، وفي آخرها عبارة ترحّمٍ على المؤلّف، وهي: «رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنّة مأواه بمحمّد وآله الطاهرين»، وهذا يدلّ على أنّه قد توفّي قبل هذه السنة، والشهيد الأوّل استشهد سنة ٧٨٦ أي قبل أربع سنين من تاريخ النسخة، فيكون المؤلّف معاصراً له، وبذلك يستبعد أن يكون من تلامذته فضلاً عن أن يكون من تلامذة تلامذته.

وأيضاً يظهر من نسخ الكتاب أنّه كان من العلماء الكبار، حيث وُصف فيها بالعلم والعرفان والفضل والكمال، فقد جاء وصفه مثلاً على ظهر نسخة مكتبة ملك برقم

---

(١) رياض العلماء ٣: ٢٧٩.

(١/ ٤٨٠) بهذه الصورة: «الشيخ العلّامة عبد الواحد بن الصفي النعماني، رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنّة مأواه، بمحمّد وآله الطاهرين».

وقد عبّر عنه في نسخة مكتبة جامعة الأدبيات في طهران برقم (٢/ ٦٠) بما يلي: «المولى المعظّم الأوحد الأعزّ الأكرم، عبد الواحد بن الصفي النعماني، عفى الله عنه وعن والديه وعن جميع المؤمنين والمؤمنات، آمين ربّ العالمين».

ووصفه على ظهر نسخة مكتبة السيّد المرعشي(١١٢٦): «الإمام العالم العامل، الفاضل الكامل، قدوة العارفين، عبد الواحد بن الصفي النعماني، قدّس الله روحه الزكية، وحشره مع العترة النبوية بمحمّد وآله الطيّبين الطاهرين».[١]

هذا، ويُحتمل قويّاً أنّ الشارح من أعلام مدينة الحلّة وخرّيجي مدرستها؛ لأنّ الحلّة في هذه الفترة كانت مركزاً للطلّاب ومزدهرة بالعلم ومملوءة بالعلماء الفحول بما لم يشهده زمان آخر، حتّى نقل المولى الأفندي أنّه كان في عصر العلّامة في الحلّة ٤٤٠ مجتهداً.[٢]

ولعلّه من تلامذة العلّامة الحلّي، ولذلك عكف على شرح رسالة أُستاذه، أو تلميذاً لولده فخر المحقّقين، والله العالم.

وأمّا أصله فهو ملقّب بالنعماني، وقال السيّد الأمين العاملي: كأنّه منسوب إلى النعمانيّة، ثمّ نقل تعريف النعمانيّة من «معجم البلدان»، حيث قال: النعمانيّة ـ بالضمّ ـ كأنّها منسوبة إلى رجل اسمه النعمان، بليدة بين واسط وبغداد في نصف الطريق على

---

(١) الذريعة ٢٤: ٤١٨/ ٢١٩٣.

(٢) رياض العلماء ١: ٣٦١.

ضفة دجلة، معدودة من أعمال الزاب الأعلى، وهي قصبته، نسب إليها قوم من أهل الأدب في كتاب ابن طاهر، قال: والنعمانيّة أيضاً قرية بمصر، وفي كلّ واحدة منهما مقلع للطين الذي تغسل به الرؤوس في الحمّامات.[١]

النسخ المعتمدة في التحقيق

الأُولى: النسخة المحفوظة مكتبة ملك في طهران برقم: ١/ ٤٨٠ كما ذكرت في فهرسها ٥:٣٤. تاريخها سنة ٧٩٠ هجريّة، استنسخها عبد الله بن محمّد بن مجاهد بن أبي العزّ.[٢] وهي نسخة نفيسة، قوبلت مرّة في شهر رمضان سنة ٧٩٦ هجريّة، وجاء فيها: «بلغ مقابلة بحسب الجهد والطاقة إلّا ما زاغ عن البصر أو حسر عن النظر، وذلك في مجالس آخرها سابع عشر رمضان المبارك (ظ) من شهور سنة ستّ وتسعين وسبعمئة، ولله الحمد والشكر على إنعامه».

وجاء في موضع آخر منها: «بلغ مقابلة لمرّة ثانية، فصحّ إلّا ما زاغ عن البصر أو حسر عن النظر، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم تسليماً».

و في نهايتها: «فرغ من تعليقها لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن محمّد بن مجاهد بن سلامي غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات عصر يوم الثلاثاء السابع والعشرين من شهر رمضان المعظّم من سنة تسعين وسبعمئة».

---

(١) معجم البلدان ٥: ٢٩٤.

(٢) وقد استنسخ ابن أبي العزّ نسخة أُخرى موجودة في مكتبة ملك في طهران برقم: ١٦٢٩، وتحتوي على موصل الطالبين لنصير الدين الكاشي، ومعرفة النيّة لفخر المحقّقين ولد العلّامة، وتاريخها ٧٩١ هـ، وكتب فيها اسمه هكذا: عبد الله بن محمّد بن مجاهد بن أبي السرور بن أبي العزّ.

وهذه النسخة أقدم مخطوطات هذا الكتاب، وعليها علامة البلاغ والتصحيح كما تقدّم، وهي تقع في ضمن مجموعة تحتوي على رسائل أُخرى، وهي: ١ـ نهج السداد، ٢ـ العقيدة للشيخ خليل المركباني، ٣ـ العقيدة مختصر له أيضاً، ٤ـ ذكر بعض الأدعية.

وقد ظهر لنا أثناء تحقيق الكتاب أنّ بعض العبارات غير موجودة فيها، ولكنّها جاءت في النسخ المتأخّرة عنها، فكأنّها أُضيفت بعد ذلك من قِبَل المؤلّف أو ممّن يعرف منهجه من تلامذته.

وقد رمزنا لها بـ: «ك».

الثانية: النسخة المحفوظة في مكتبة جامعة الأدبيّات في طهران، برقم: ٢/ ٦٠، كتبها محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن حسين، بتاريخ ضحوة نهار السبت لاثني عشر مضت من شهر رجب المعظّم، ولم تذكر فيها سنة الاستنساخ، ولكن يوجد على ظهرها تاريخان للولادة: أحدهما ٨٢٤هـ، والثاني ٨٣١هـ.

والنسخة نفيسة وقديمة ومصحّحة ومحشّاة، وهي بخطّ النسخ، وقد كتب على ظهرها: «كتاب تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد» وقد بحثنا عنها عند بحثنا عن اسم الكتاب، وهي ضمن مجموعة تحتوي على: ١ـ التحفة الشمسية في المباحث الكلامية للسيّد ضياء الدين عبد الله ابن السيّد محيي الدين أبي الفوارس محمّد بن عليّ بن الأعرج الحسيني ابن أُخت العلّامة الحلّي، وهذه النسخة هي الوحيدة لهذه الرسالة، وقد طبعت ضمن منشورات مكتبة العلّامة الحلّي ﷺ، ٢ـ كتاب نهج السداد، وهو هذا الكتاب، ٣ـ قصيدة مطلعها:

صرمت حبالك بعد وصلك زينب ... والدهر فيه تصرّم وتقلب

٤ـ بعض الفوائد في الحديث والأدعية.

وفي نهايتها: وافق الفراغ من تعليقها ضحوة نهار السبت لاثني عشر يوماً مضت من شهر رجب المعظّم أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن حسين ـ عفا الله عنهم أجمعين ـ حامداً لله تعالى ومصلياً على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، تمّ.

وقد رمزنا لها بـ: «أ».

الثالثة: النسخة المحفوظة في مكتبة السيّد المرعشي في قم المقدّسة برقم: ٣/ ١٠٨٣١ كما جاء في فهرسها ٢٥١:٢٧. استنسخت يوم الأربعاء ٧ شهر رمضان سنة ٨٩٤ هجريّة، في الحلّة في المدرسة الزينيّة، بيد سالم بن سلامة اللويزاوي.

والنسخة نفيسة وقديمة أيضاً، وعدد أوراقها: ٣٦ ورقة، وموضعُها من المجموعة يقع بين الأوراق ٨٥ـ ١١٩.

وفي نهايتها: «تمّت كتابة الكتاب المبارك يوم الأربعاء سابع رمضان سنة أربع وتسعين وثمانمئة، على يد العبد الفقير سالم بن سلامة اللويزاوي، غفر الله له ولمن دعا له والحمد لله ربّ العالمين».

وقد رمزنا لها بـ: «م».

الرابعة: النسخة المحفوظة في مكتبة السيّد المرعشي في قم المقدّسة برقم: ٢/ ١١٢٦، كما جاء في فهرسها ٢٩٨:٣. وقد استنسخت في مستهلّ جمادى الآخرة سنة ٩٠٢ هجريّة، كتبها عليّ بن حسن بن عليّ بن حسين الصائم الحسيني العنقاني، وقد كتب في نهايتها: «برسم أجلّ الخلّان وأكبر الإخوان، المولى السعيد الحاج زين الدين مفلح ابن الحاجّ

شهاب الدين أحمد بن الـ... الماروني، ختم الله له بالخير، وغفر له ولوالديه وللمؤمنين، آمين».

والنسخة كاملة، وعليها علامة بلاغ، ولكنّها مع الأسف مملوءة بالأخطاء النحويّة، وبالخصوص في رفع خبر «كان» واسم «إنّ».

ثمّ إنّه يوجد توافق نوعي بين النسخ «ك، م، ع»، فلا توجد فيها عبارات قد ذكرت في النسخ المتأخّرة عن ذلك الزمان. والنسخة في ٨٦ صفحة، وفي كلّ صفحة ١٥ سطراً.

وفي نهايتها: «ولنقتصر على هذا المقدار والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين، تمّ الشرح بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله ربّ العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، وذلك نهار السبت أوّل مستهلّ شهر جمادي الآخر من شهور سنة اثنين وتسعمئة، بقلم أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمته المعترف بالذنوب والخطايا والتقصير، الراجي شفاعة البشير النذير يوم يجير اللهُ الكبيرَ والصغيرَ ويحاسب على القليل والكثير عليّ بن حسن بن عليّ بن حسين الصائم الحسيني العنقاني، عامله الله بلطفه وغفر له ولوالديه ولمن نظر وقرأ في خطّه ودعا له ولوالديه بالمغفرة وترحّم عليهما آمين».

وقد رمزنا لها بـ: «ع».

الخامسة: النسخة المحفوظة في المدرسة الجعفرية في مدينة قائن برقم: ١/ ١٠٢، لم يذكر فيها اسم الناسخ، وتاريخها ٩٥٢ هـ.

وهي بخطّ النسخ، في ٥٤ صفحة من (١ ـ ٥٤)، كما جاء في فهرسها: ٨٨،

ومصوّرتها في مركز إحياء التراث في قم برقم: ١٦٨٧.

وهي ناقصة من آخرها، وجاء في نهايتها: «...والقضاء يستلزم العلم، والعالم أحقّ بالتقدّم من الجاهل؛ لشرفه، لقوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي﴾».

وقد رمزنا لها بـ: «ح».

السادسة: النسخة المحفوظة في المكتبة الوطنية في طهران، برقم: ١١٩٠ع، استنسخها نعمة الله بن محمّد الحسيني الشهير برمّال، ويرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر.

والنسخة كاملة في ٦٥ صفحة، ضمن مجموعة من ٢٠٣ ـ ٢٦٨، وعدد الأسطر في كلّ صفحة: ١٦ ـ ٢٠ سطراً.

وقد رمزنا لها بـ: «ط».

سائر النسخ

هذا، ومن الجدير بالذكر أنّ لهذا الكتاب نسخاً أُخرى ذكرت في فهرسَي «دنا» و«فنخا» وفي فهرس المخطوطات العراقية، نذكر فيما يلي ما عثرنا عليه، لا على سبيل الحصر:

١. مكتبة السيّد المرعشي في قم برقم: ١/ ٩٤٩٤، ولم يذكر الناسخ، تاريخها السبت العشرة الثانية من جمادى الأُولى سنة ١١٥٥ هـ، في ٣١ صفحة من ٢ ـ ٣٢.

٢. جامعة طهران برقم: ٢/ ٣٣٨٩، بخطّ النسخ، استنسخت بيد قوام بن سعيد بن عبد، سنة ٩٩٢ هـ في ٣٨ صفحة، وهي الصفحات (٣٢ ـ ٦٩) من المجموعة كما في فهرسها ١١: ٢٣٨٧.

٣. جامعة طهران برقم: ٣/ ١٠١٠٦ بخطّ النسخ، استنسخت بيد حسين بن إبراهيم الصعيدي المدني، بتاريخ الاثنين ٢٨ رجب ١٠١٣ هـ في منطقة الدورق، وهي مصحّحة، وتقع في ٢٢ صفحة من (٥١ ـ ٧٢) من المجموعة، وكلّ صفحة ١٧ سطراً، كما في فهرسها ١٩ : ٩١.

٤. مكتبة الإلهيّات في طهران برقم: ٢/ ٣٠٦، بخطّ النسخ، ولم يذكر الناسخ، وتاريخ نسخها سنة ١٠٦٥ هـ، وعليها حواش لمحمّد عليّ نوري، وقد قوبلت بتاريخ ١١١٧ هـ، وتقع في ٣٠ صفحة من (٢١ ـ ٥٠) من المجموعة، وكلّ صفحة في ١٩ سطراً.

٥. مكتبة ملك في طهران برقم: ٣/ ٢٦٠٢ بخطّ النسخ، ولم يذكر الناسخ، وتاريخها ١١٢٥ هـ، وعليها تملّك أحمد بن حسين الدين الحلّي الخفاجي في ١٤ ربيع الأوّل ١١٢٥، وتقع في ٤٥ صفحة ممتدّة من (٤٦ ـ ٩٠) من المجموعة، والصفحة الأُولى ساقطة منها، كما جاء في فهرسها ٦:٧٠.

٦. زنجان عند إمام جمعة كما في دليل المخطوطات ١ : ١٤٩، ضمن مجموعة غير مرقّمة، تاريخ استنساخها جمادى الآخرة سنة ١٠٠٤ هـ.

٧. مكتبة السيّد الگلپايگاني في قم برقم: ٨/ ١٥٧٦ ـ ١٢٦/ ٩، سنة ١٠١٢ هـ، بالخطّ الفارسي (النستعليق)، ولم يذكر الناسخ، وهي مصحّحة ومحشّاة، وتقع في ٣٦ صفحة، وكلّ صفحة تحتوي على (١٨ ـ ١٩) سطراً كما جاء في فهرسها ٨:٤٨٣٧.

٨. مكتبة السيّد الگلپايگاني في قم برقم: ٢/ ١٤١١ ـ ١٢١/ ٨، بخطّ النسخ، كتبها عبد الله بن محمّد بن يحيى، بتاريخ السبت ١٧ المحرّم، سنة ١٠٩٤ هـ، في ٥٣ صفحة، وهي مصحّحة ومحشّاة ومقابَلة، وتحمل كلمة بلاغ، وكلّ صفحة تحتوي على ١٣ ـ ١٥ سطراً، كما جاء في فهرسها ٨:٤٨٣٨.

٩. مكتبة گوهرشاد في مشهد، في حاشية كتاب برقم: ٩٧٨، ولم يذكر اسم الناسخ، وتحتوي النسخة على أوّل الكتاب إلى آخر مبحث الإمامة، وفيها سقط، وآخرها: «وإذا دار الحقّ معه عليه السلام فقد ثبت بالإجماع أنّه امتنع عن بيعة الأوّل بلا خلاف، فإمّا أن لا يكون الحقّ معه في..» كما جاء في فهرسها ٣:١٣٤٠.

١٠. مكتبة گوهرشاد في مشهد برقم: ١/ ١١٤٧، بخطّ النسخ، استنسخت بيد محمّد بن زين العابدين الموسوي، ولم يذكر تاريخ النسخ، وعليها ختم مكتبة مجد الدين، كما جاء في فهرسها ٥:١٥٨٩.

١١. مصوّرة في مركز إحياء التراث في قم، برقم: ٤/ ٣١١٧، بخطّ النسخ، ولم يذكر اسم الناسخ، وهي مستنسخة في القرن التاسع، وتقع في ٣٥ صفحة ضمن مجموعة من ٦١ ـ ٩٥.[1]

١٢. مصوّرة في مركز إحياء التراث في قم، برقم: ٤/ ٢٠٥٦، كما جاء في فهرسها ٦:٧٩، وتقع في ٦٨ صفحة، ضمن مجموعة من ١٢١ ـ ١٨٩.

١٣. مكتبة المدرسة الجعفرية في مدينة زهان، برقم: ٣/ ٨٤، بخطّ النسخ، ولم يذكر التاريخ ولا اسم الناسخ، وتقع في ٢٣ صفحة، ضمن مجموعة من (٣٤ ـ ٥٦)،

---

(١) فنخا ٣٣: ٩٨٤.

أوّلها قوله: «يجب على المكلّف... إلى آخره. اعلم أنّ هذا الكلام مشتمل على بحثين»، كما جاء في فهرسها: ٦٧.

١٤. جامعة أصفهان، برقم: ٣/ ١٨٢، بخطّ النسخ، ولم يذكر اسم الناسخ، وهي مكتوبة في القرن ١١ هـ، كما في نشرية ١١: ٩٣٠.

١٥. قم، موقوفة الميرزا أبو طالب القمّي برقم: ٦/ ١٣، أوّلها «قوله: فنقول: يجب على المكلّفين... إلى آخره. اعلم أنّ هذا الكلام مشتمل على بحثين». ونهايتها تحتوي على ذكر نوح عليه السلام وكتب التواريخ المدوّنة من أخبار المعمّرين. وهي مكتوبة بالخطّ الفارسي (النستعليق) بيد راشد بن صباح قدمي، وعليها تملّك الميرزا القمّي في أصفهان، وتقع في ١١ صفحة من ٢٧٨ ـ ٢٨٨ (چنگ ١: ٤٩٤).

١٦. مكتبة العتبة الرضوية برقم: ٣٣٣١٨، بخطّ النسخ، وهي مكتوبة في القرن الثالث عشر، وعدد صفحاتها ٢٨، وهي ناقصة من آخرها.

١٧. مكتبة مجلس الشورى في إيران، ضمن مجموعة من ١٩٠ ـ ٢٤٤، ناقصة الآخر، وكلّ صفحة تحتوي على ١٨ سطراً، والنسخة بدون رقم.

١٨. مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف برقم: ٧١٧، ولم يذكر اسم الناسخ، مكتوبة في القرن العاشر، وفي آخرها: «بلغ مقابلة مع نسخة مصحّحة بحمد الله تعالى وحسن توفيقه». وفي آخرها أيضاً تملّك محمّد مؤمن بن شمس الدين محمّد الأصفهاني، وعدد صفحاتها ٤٨ (فهرس مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: ٧٤).

١٩. المكتبة الجعفرية (مدرسة الهندي) في مدينة كربلاء المقدّسة برقم: ١٥، ونهايتها: «الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، وافق

الفراغ منها ضحى الاثنين سادس عشر ربيع الثاني سنة ستّ وتسعين وثمانمئة على يد الفقير إلى الله الغني عليّ بن حسن بن إبراهيم الخطّي عفا الله عنهم أجمعين، وصلّى الله على خير خلقه محمّد وآله وسلّم».

وهي مكتوبة بخطّ النسخ، ولم يذكر اسم الناسخ، وعليها حواشي وتعليقات، واسم الواقف السيّد علي أكبر القزويني، وعدد صفحاتها ٨٥ (مخطوطات كربلاء ٣٩:٣). وجاء في نشرية ٥: ٤٣٤ أنّه توجد نسخة منه في مكتبة السيّد حسن آقا مير القزويني في مدينة كربلاء المقدّسة، بخطّ النسخ، وبخطّ الناسخ عليّ بن حسن بن إبراهيم الخطّي، وتاريخ نسخها يوم الاثنين ١٦ ربيع الثاني سنة ٨٩٦ هـ، والظاهر أنّها هي.

٢٠. مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف برقم: ٧٨، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ (معجم المخطوطات النجفيّة: ٩٢٣).

٢١. مكتبة السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف برقم: ١٠٩١، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وهي غير كاملة، وعدد صفحاتها ٤٥، وفي كلّ صفحة ١٥ سطراً (معجم المخطوطات النجفيّة: ٩٢٣).

٢٢. نسخة في المكتبة الشبّرية في النجف الأشرف برقم: ٢٣٤، ولم يذكر اسم الناسخ، وتاريخ كتابتها سنة ٩١٨ هـ، ولكنّها ذكرت بعنوان منهج السداد (مجلّة الموسم ١: ٢٣٤).

هذا ما عثرنا عليه من نسخ الكتاب، والباب مفتوح للعثور على نسخ أُخرى ما دامت بعض المكتبات غير مفهرسة، يضاف إلى ذلك إمكان وجودها ضمن مجموعات ولكن لم يُشَر إليها.

عملنا في الكتاب

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على عدّة نسخ مخطوطة اخترناها من بين النسخ الموجودة في المكتبات، وقد كانت خطوات العمل في هذا الكتاب على مراحل:

١. مقابلة النسخ وإثبات الاختلافات الموجودة بينها.

٢. تخريج النصوص والأقوال الكلاميّة والفلسفيّة.

٣. ترجمة بعض الأعلام الوارد ذكرهم في هذا الكتاب.

٤. تقويم النصّ وضبطه وإثبات الصحيح أو الأصحّ في المتن مع الإشارة إلى الموارد المرجوحة في الهامش، وهذه الطريقة هي طريقة التلفيق.

٥. إعادة النظر في جميع المراحل السابقة وإصلاح ما زاغ عن البصر.

وفي الختام فإنّا لا يسعنا إلّا أن نتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لجميع الإخوة الأفاضل الذين ساعدونا في إخراج هذا الأثر النفيس، غير ناسين جهود العتبة الحسينية المقدّسة ومركز العلّامة الحلّي ﷺ، ونخصّ بالذكر سماحة السيّد حسين الموسوي البروجردي، والأُستاذ الشيخ حيدر البياتي، والأُستاذ الشيخ محمّد حسين الدرايتي.

هذا، ونحمد الله سبحانه وتعالى، ونصلّي ونسلّم على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، على توفيقه إيّانا في إحياء هذا الكتاب الشريف وإخراجه بهذه الحلّة الزاهية، فالمرجوّ من القارئ الكريم أن يحمل الخطأ أو الزلل إذا صادفه على القصور لا على التقصير.

عبد الحليم عوض الحلّي

مشهد المقدّسة

المحرّم الحرام ١٤٤٠ هجريّة

نماذج من صور المخطوطات

كتاب نهج الرشاد إلى
واجب الاعتقاد
تصنيف الشيخ العلامة
عبد الله بن الصفي النعماني رضي الله عنه
وأرضاه وجعل الجنة مثواه بمحمد وآله الطاهرين
وكتاب عقيدة
الشيخ العابد الزاهد الورع الحاج
خليل المركباني قدس الله روحه العلية
والقاضي على ترجمته المراحم الربانية
بحمد آله الطاهرين
وسلم تسليما كثيرا
هذا كتاب عقيدة أهل الطائفة

صورة صفحة العنوان من نسخة «ك»

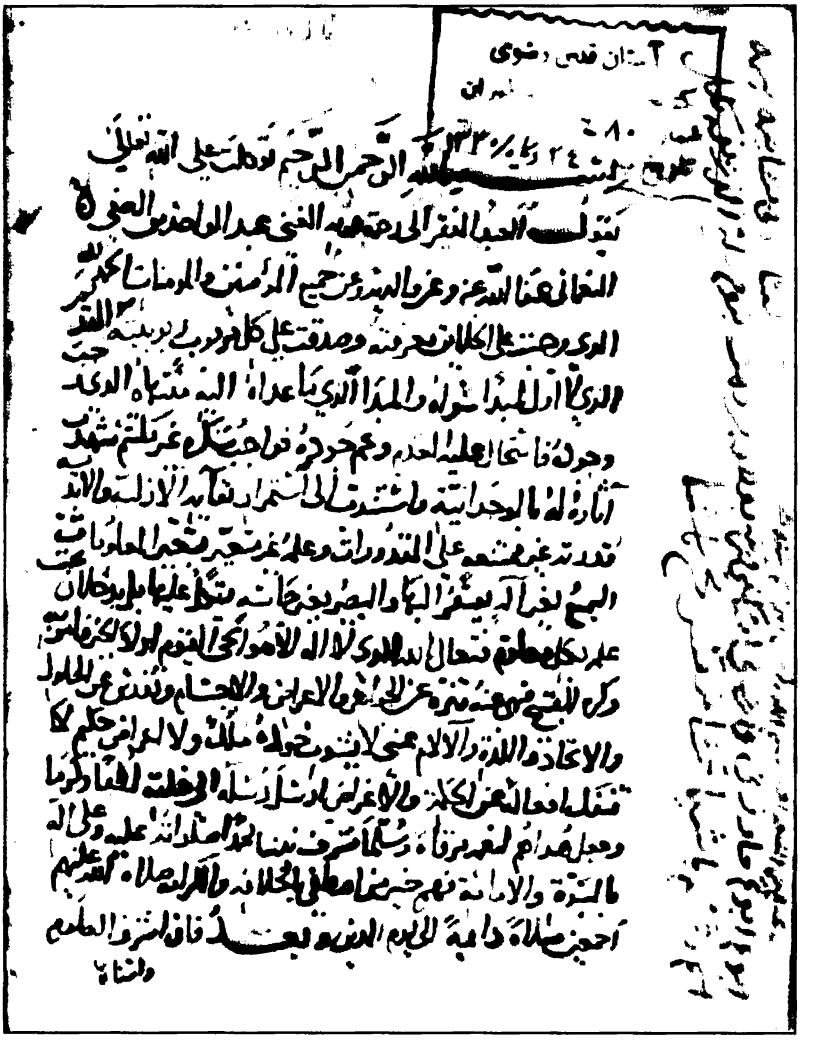

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ك»

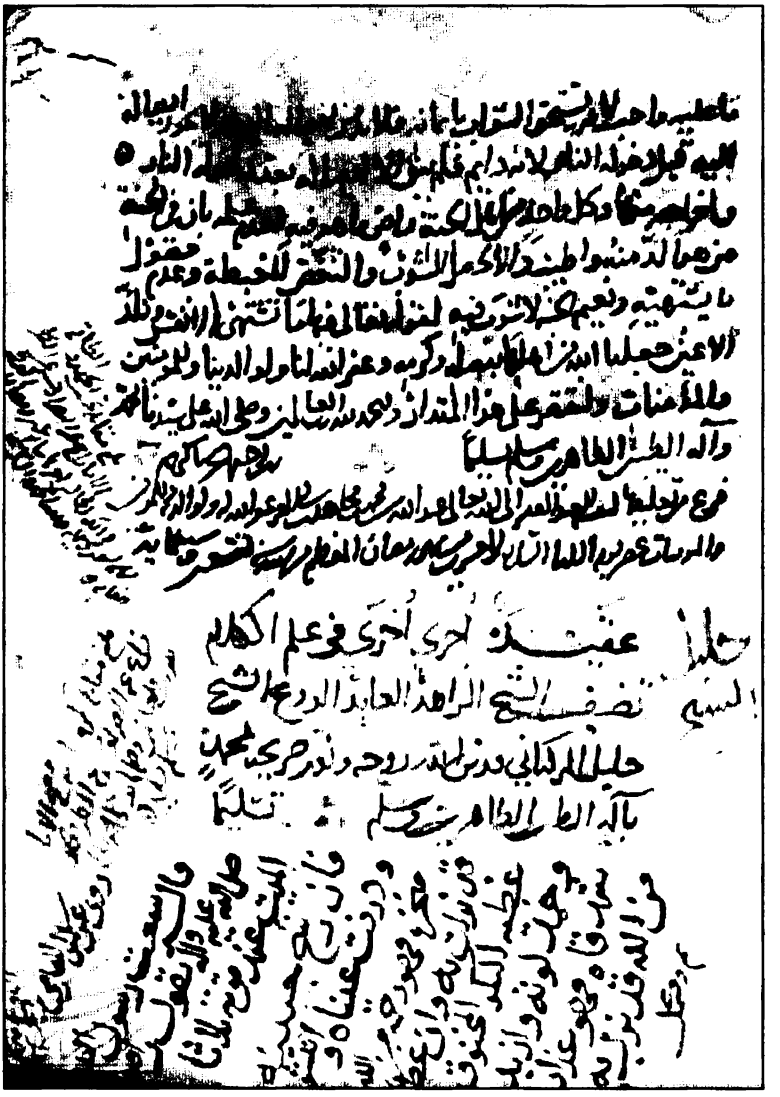

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ك»

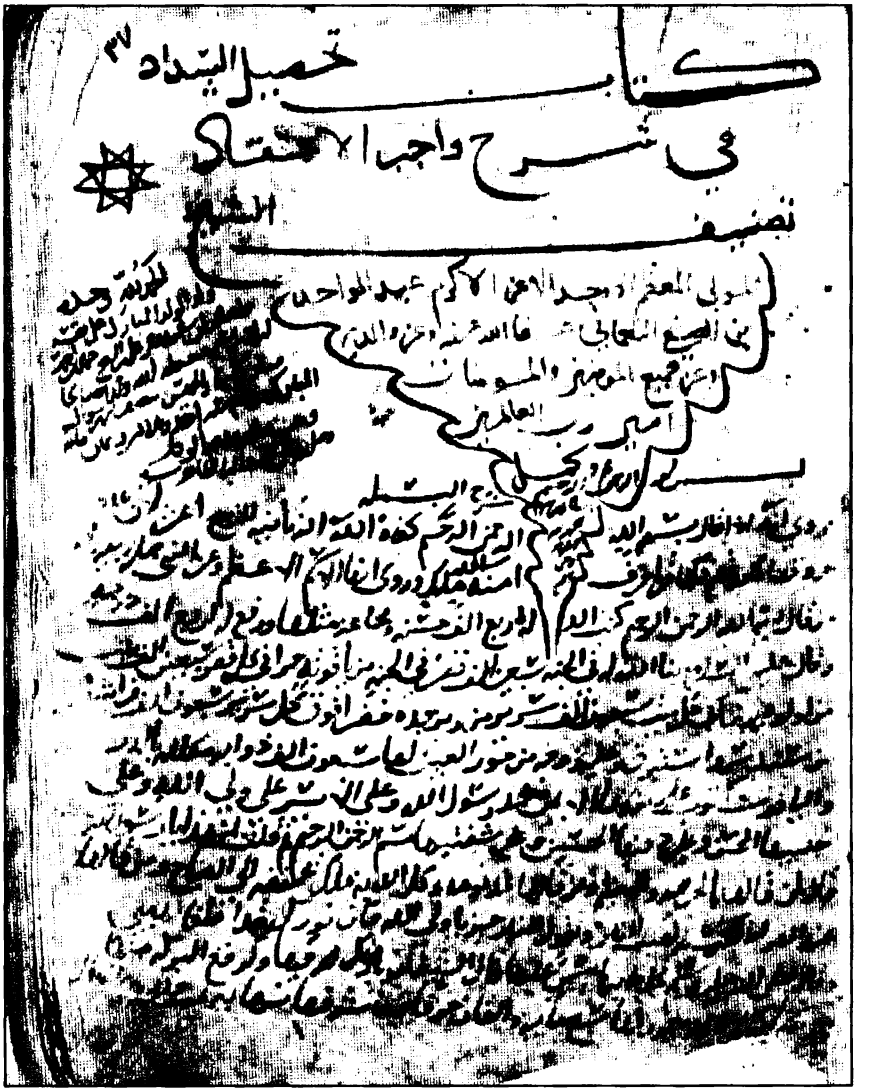
كتاب حبل السداد
في شرح واجب الاعتقاد
تصنيف الشيخ

صورة صفحة العنوان من نسخة «أ»

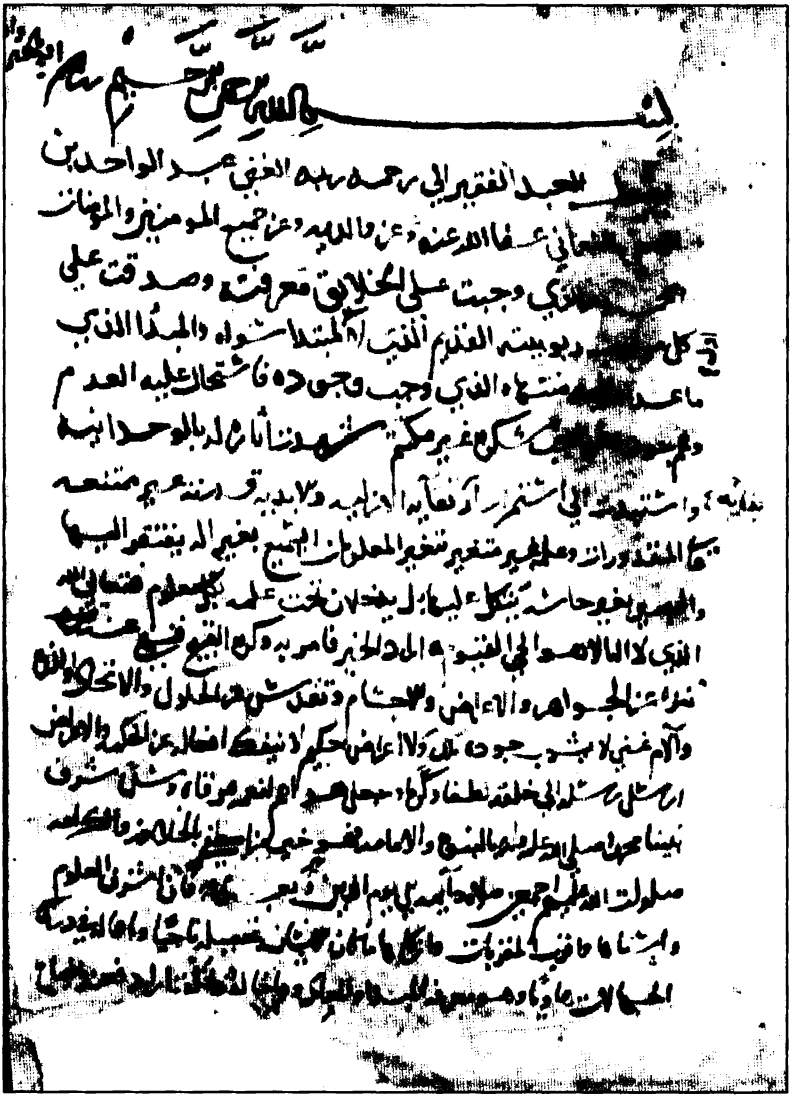

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «أ»

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «أ»

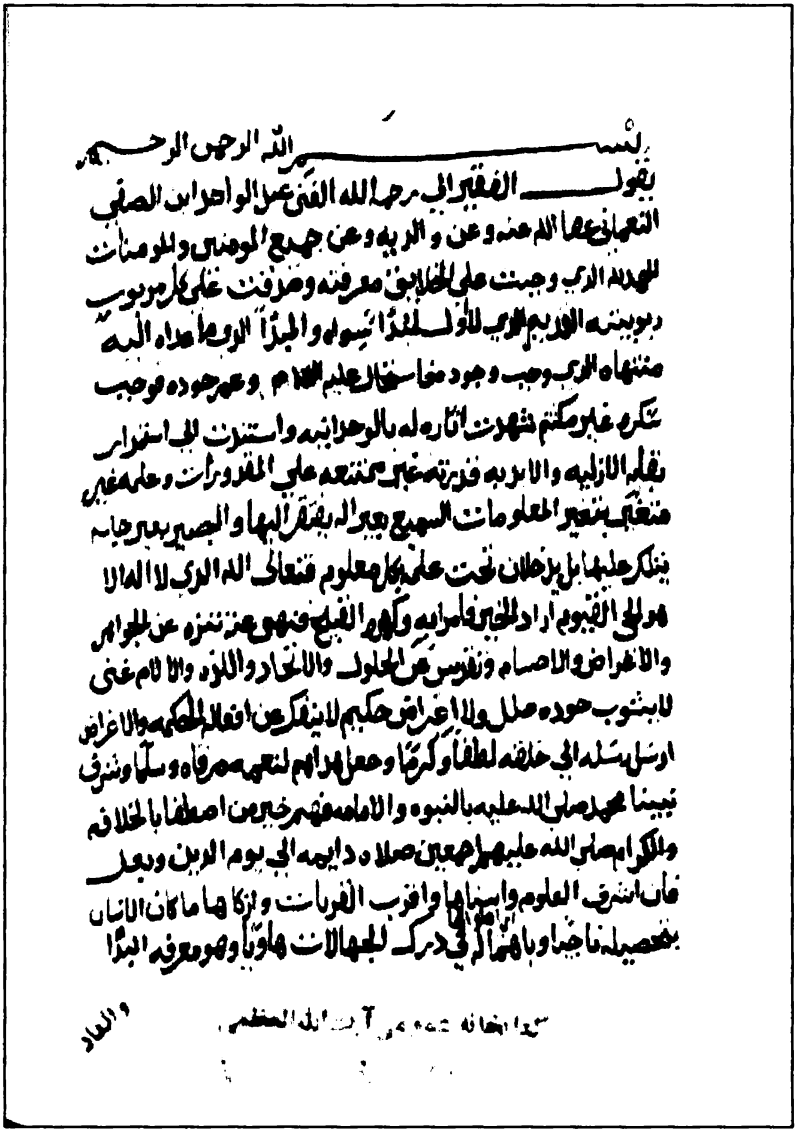

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «م»

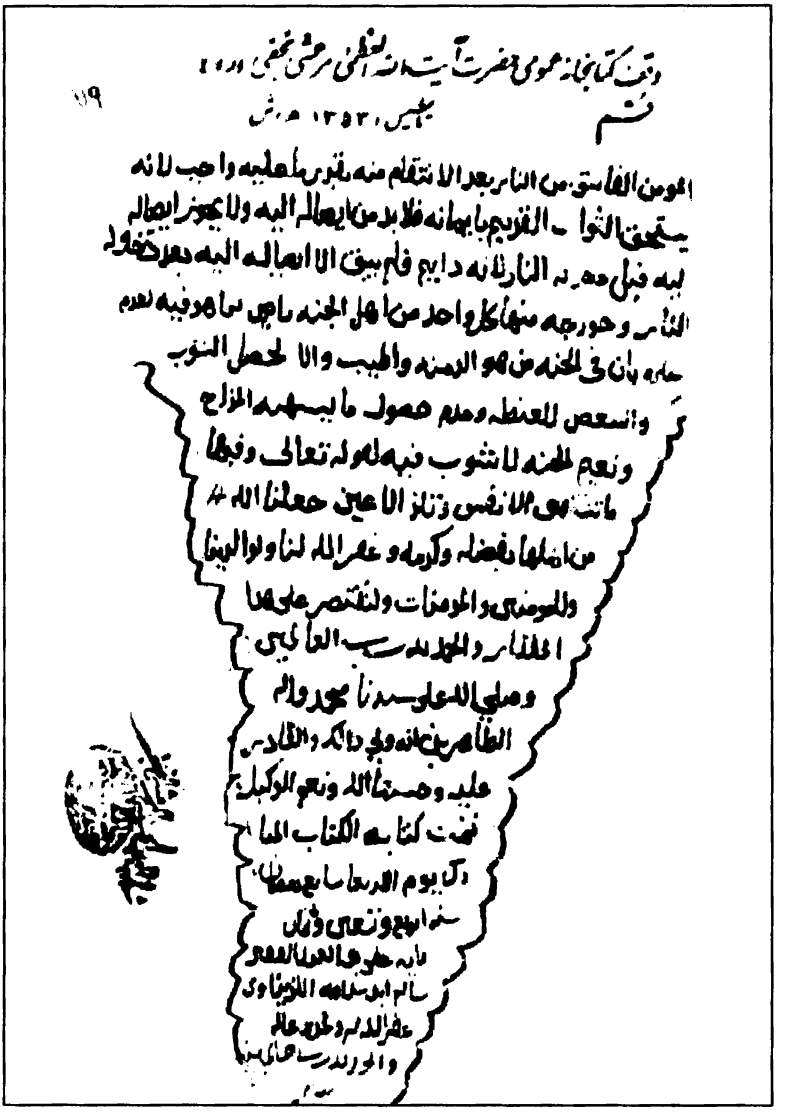

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «م»

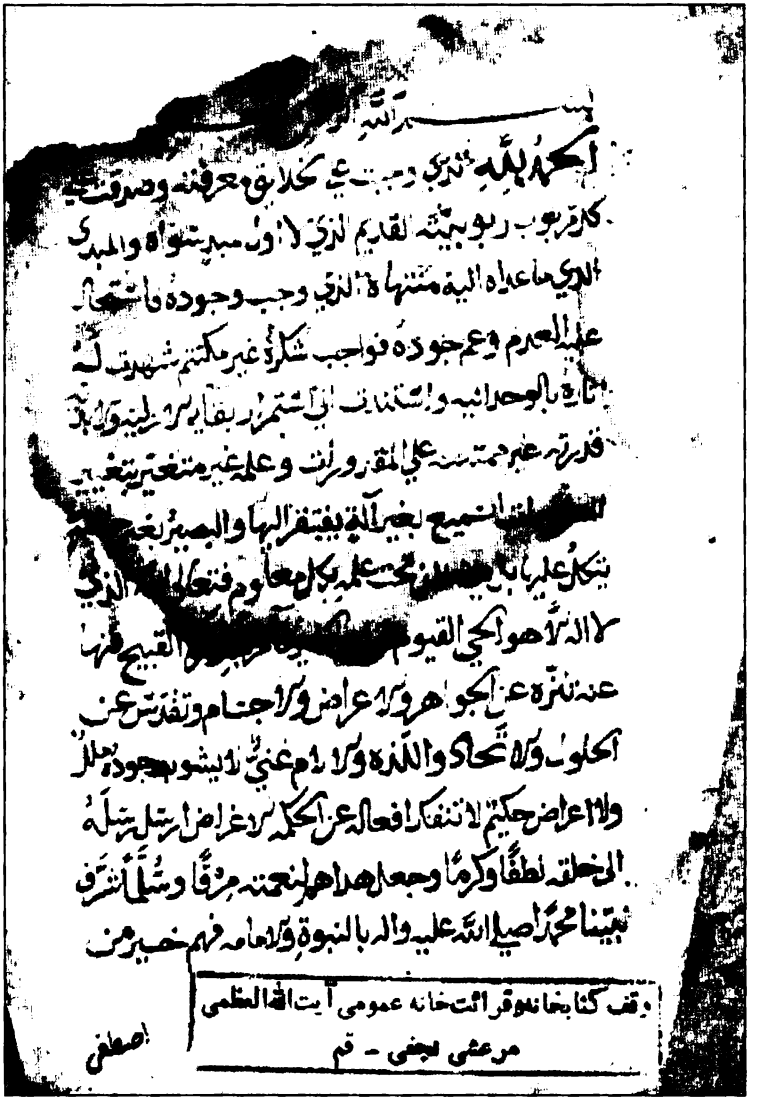

وقف كتابخانه وقرائت خانه عمومى آيت الله العظمى
مرعشى نجفى - قم

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ع»

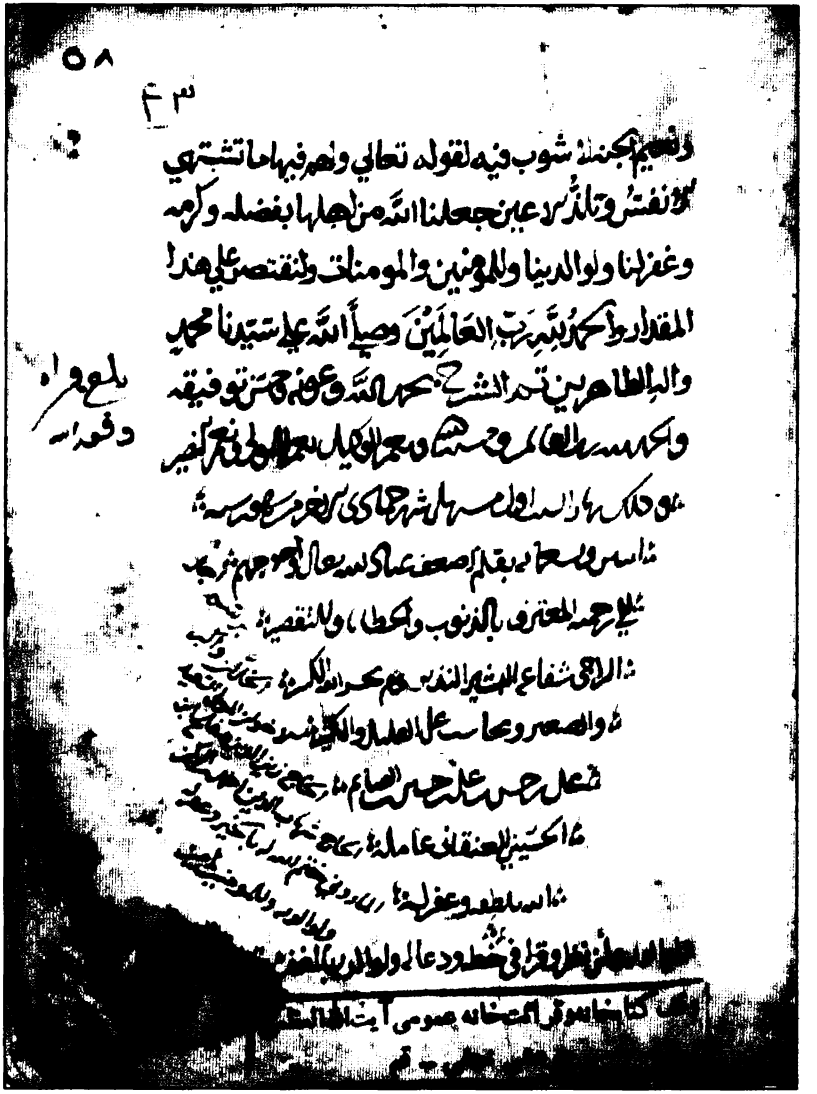

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ع»

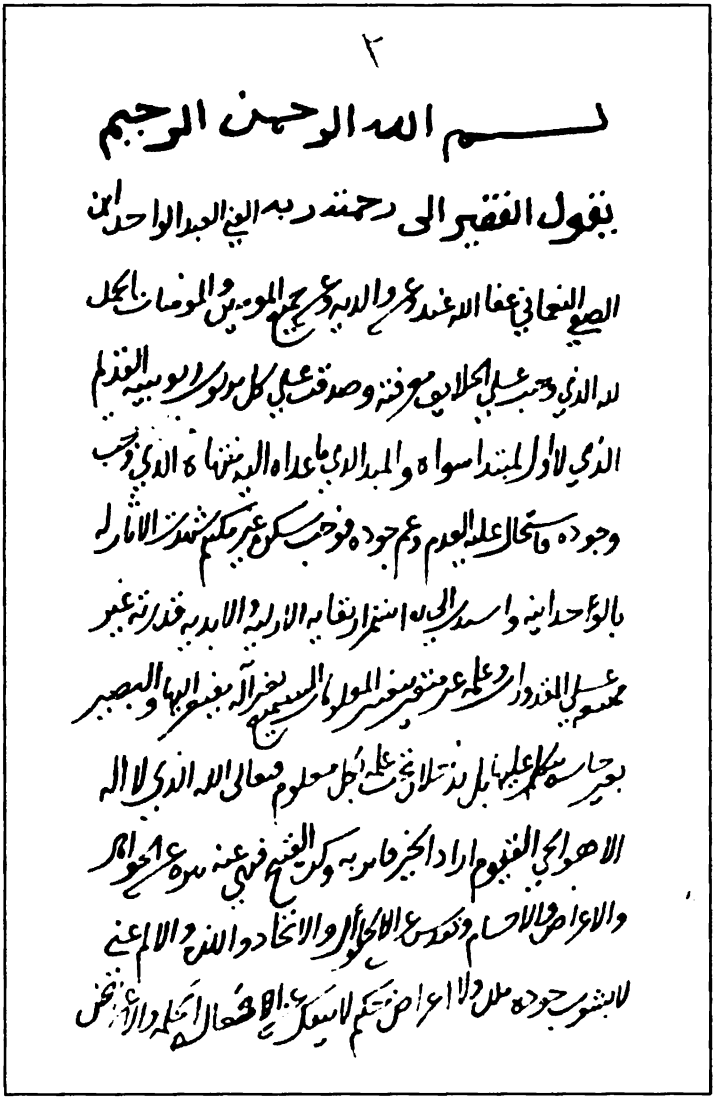

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير الى رحمة ربه الغني العبد الواحد ابن
الصيقل النعماني عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المؤمنين والمؤمنات الحمد
لله الذي وجب على الخلايق معرفته وصدق على كل مربوب ربوبيته القديم
الذي لا اول لمبتدا سواه والمبدا الذي ما عداه اليه منتهاه الذي وجب
وجوده فاستحال عليه العدم وعم جوده فوجب سكون غير مكلم شهدت الاثار له
بالوحدانية واسندت اليه استمرار بقايه الازلية والابدية قدرته غير
ممنوع على المقدور وعلمه غير متغير بتغير المعلوم السميع بغير آله يغير اليها والبصير
بغير حاسة يكلم عليها بل يدرك كل شيء على اجل معلوم تعالى الله الذي لا اله
الا هو الحي القيوم اراد الخير فامر به وكره الغي فنهى عنه تنزه عن الخواطر
والاغراض والاحساس وتقدس عن الاحوال والانحاد واللذة والالم فغنى
لا يشوب جوده ملل ولا اغراض فتكم لا يعتل بالاشعال ولا يكل ولا يتعب

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ح»

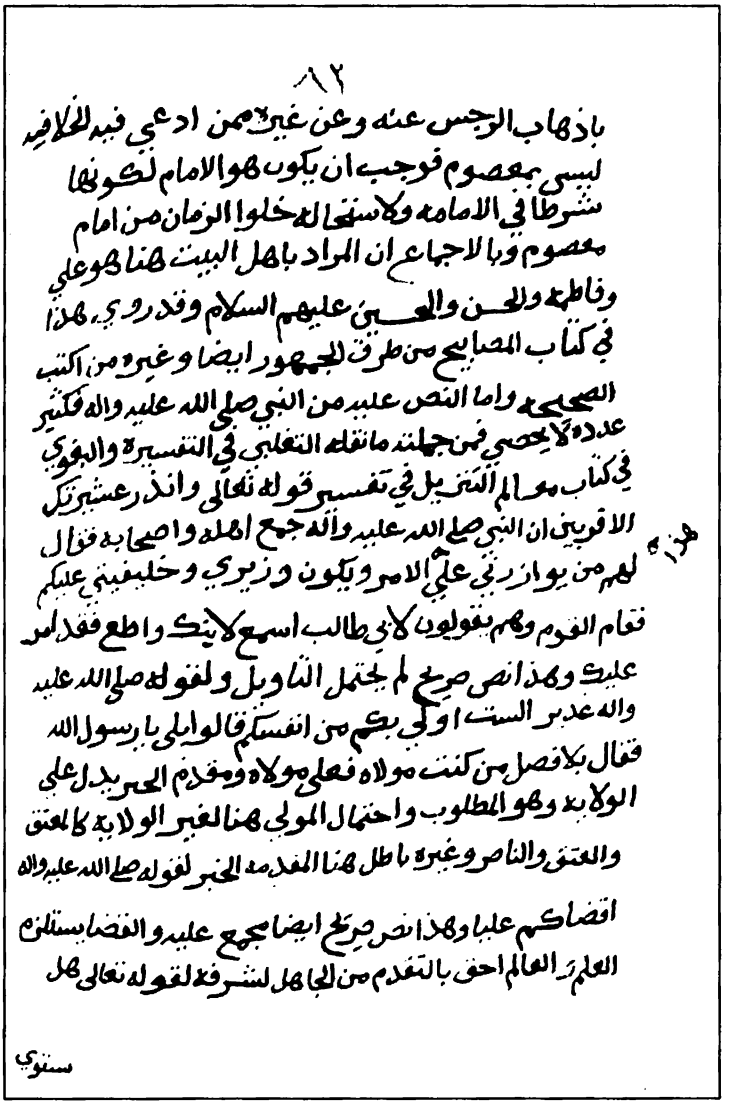

صورة الصفحة الاخيرة من نسخة «ح»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
يقول الفقير الي رحمة ربه الغني عبد الواحد بن الصفي النعماني عفى الله
عنه وعن والديه وعن جميع المومنين والمومنات لحمد لله الذي وجبت
على الخلايق معرفته وصدقت على كل مربوب ربوبيته القديم الذي لا
اول لبداءه سول والمبدي الذي ماعداه اليه منتهاه الذي وجب
وجوده فاستحال عليه العدم وعم جوده فوجب شكره غير مكتم شهدت
انه رب لا بوحدانية واستندت الي استمرار بقايه لازليته ولابديته
قدرته غير ممتنعة على المقدورات وعلمه غير متغير بتغير المعلومات
السميع بغير آله يفتقر اليها والبصير بغير حاسة يتكل عليها بل يدخلان
تحت علمه بكل معلوم فتعالى الله الذي لا آله الا هو الحي القيوم
اراد الخير فامر به وكره القبيح فنهى عنه تنزه عن الجوارح
والاعراض والاجسام وتقدس عن الحلول والاتحاد واللذة
والالام فيق لا يشوب جوده ملل ولا اعراض حكيم لا تنفك عن
افعاله الحكمة والاغراض ارسل رسله الي خلقه لطفا وكرما
وجعل هذا هم لنعمه مرتاده وسبلها وشرف نبينا محمد صلى الله عليه
وآله بالنبوة والامامة فهم خير من اصطفى بالخلافة والكرامة صلى

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ط»

عشر لبعده لم يبق تكليف فاذا لم يبق تكليف هلك العالم لاستلزام بقاؤهم
العبث لانتفاء الغرض المقصود من ايجادهم لحكمة الموجود تع والعبث
محال على الله تع وبعد هلاك العالم يجب على الله تع اعادتهم لحكمته لايصال
ما استحقوه اياهم من الثواب وبالامهم من الاعواض لان الدنيا لاتصح
ان تكون دار الجزاء ولان الثواب يشترط فيه الدوام والدنيا ليست بدايمة
فلا تكون دار جزاء والتوبة مسقطة للذنب اجماعا والعفو من الله باسقاط
حقه تفضلا منه جايز عقلا ونقلا والشفاعة العامة لنبينا محمد صحا صله
وكذلك الشفاعة الخاصة لبعض المومنين في بعض وخروج المومن الفاسق
من النار بعد الانتقام منه باقدار ما عليه واجب لانه مستحق للثواب الدايم
بايمانه فلابد من ايصاله اليه ولايجوز ايصاله اليه قبل دخوله النار
لانه دايم فلم يتقل لايصاله بعد دخوله النار وخص وجه منها وكل واحد
من اهل الجنة راض بما هو له لعدم علمه بان في الجنة من هو الزمنه
واطيب والا لحصل الشوب والتنغيص والغبطة وعدم حصول
ما يشتهيه ونعيم الجنة لاشوب فيه لقوله تع وفيها ما تشتهي الانفس
وتلذ الاعين جعلنا الله واياكم من اهلها بفضله وكرمه وغفرانه
اللهم اغفر لنا ولوالدينا وللمومنين والمومنات اجمعين والتقصير على
هذا المقدار والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي
وآله اجمعين
يا رب العالمين
آمين
تم

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ط»

نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ [1]

[مقدّمة المؤلّف]

يقول[2] الفقير إلى رحمة ربّه الغني، عبد الواحد[3] بن الصفي النعماني، عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المؤمنين والمؤمنات[4]:

الحمد لله الذي وجبت على الخلائق معرفته، وصدقت على كلّ مربوب ربوبيّته، القديم الذي لا أوّل لمبدأ[5] سواه، والمُبدئ الذي ما عداه إليه منتهاه، الذي وجب وجوده فاستحال عليه العدم، وعمّ جوده فوجب[6] شكره غير مكتَتَم، شهدت آثارُه له[7] بالوحدانيّة، واستندت إلى استمرار بقائه[8] الأزليّة والأبديّة، قدرته غير ممتنعة على

---

(١) في «أ»: «ربّ افتح بالخير» وفي «ط»: «وبه نستعين» بدل: «توكّلت على الله». ولم يرد في «ح» أيٌّ من العبارات أعلاه.

(٢) في «أ» زيادة: «العبد».

(٣) في «ح»: «العبد الواحد».

(٤) من قوله: «توكّلت على الله...» إلى هنا لم يرد في «ع».

(٥) في «أ، ح»: «لمبتدأ» ولم ترد في «أ»: «أوّل».

(٦) في «أ، ع»: «فواجب».

(٧) في «ح»: «الآثار له». وفي «ع»: «له آثاره».

(٨) في «أ»: «واستبدت» بدل «واستندت».

المقدورات، وعلمه غير متغيّر بتغيّر[١] المعلومات، السميع بغير آلة يفتقر إليها، والبصير بغير حاسّة يتّكل عليها، بل يدخلان تحت علمه بكلّ معلومٍ، فتعالى الله الذي لا إله إلّا هو الحيّ القيّوم.

أراد الخير فأمر به، وكره القبيح فنهى عنه، تنزّه عن الجواهر والأعراض والأجسام، وتقدّس عن الحلول والاتّحاد واللذّة والآلام[٢]، غنيٌّ لا يشوب جوده ملل ولا إعراض، حكيم لا نفكّ عن أفعاله الحكمة[٣] والأغراض[٤]، أرسل رسله إلى خلقه لطفاً وكرماً، وجعل هداهم لنعمه مِرقاةً[٥] وسُلّماً.

وشرّف[٦] نبيّنا محمّدا ﷺ بالنبوّة والإمامة، فهم[٧] خير من اصطفى بالخلافة والكرامة، صلواته عليه وعلى آله[٨]، صلاةً دائمةً إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنّ أشرف[٩] العلوم وأسناها، وأقرب القُرُبات[١٠] وأزكاها، ما كان الإنسان

---

(١) في «ع»: «بتغيير».

(٢) في «أ، ح»: «والألم».

(٣) في «ك، ع»: «أفعاله عن الحكمة».

(٤) في «ع»: «الأغراض» بدون واو.

(٥) في «ع»: «لنعمته مرقاً».

(٦) في «ك، ع»: «شرّف».

(٧) في «أ»: «فهو» بدل «فهم».

(٨) في «ط، م»: «صلى الله عليهم أجمعين». وفي «أ، ع»: «صلوات الله عليهم أجمعين».

(٩) في «ع»: «فأشرف» بدل «فإنّ أشرف».

(١٠) في «أ»: «المقرّبات»

بتحصيله[١] ناجياً، وبإهماله له[٢] في درك الجهالات[٣] هاوياً، وهو معرفة المبدأ والمعاد، وماذا خالقه بخلقه أراد، فعند[٤] إيضاح ذلك بالبرهان[٥] تأمن النفس، ويستقرّ الإيمان، فحينئذٍ يُعلم المتّبع والمتبوع[٦]، ويُحكم بالمحظور والمشروع؛ لأنّ الإيمان أصل يُبنى عليه، وركنٌ يُستند إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾[٧]، فجعله[٨] شرطاً في قبول الأعمال، وغاية في بلوغ درجات الكمال فوجبت معرفته[٩]، وتأكّدت حجّته، وهو عبارة عن مسألتَي العدل والتوحيد، ويندرج تحتهما[١٠] النبوّة والإمامة والوعد والوعيد.

وأقلّ ما يجزي[١١] في هذا الباب، ويكتفي به أُولوا الألباب[١٢]معرفة «واجب الاعتقاد على جميع العباد»؛ لأنّ فيه ما[١٣] يوصل إلى المطلوب، ويُخرِج الناظر فيه عن

---

(١) في «ع»: «بتخليصه».

(٢) لم يرد في «أ، ع»: «له».

(٣) في «أ، ك»: «الجهات». وفي «ع»: «الجهالة».

(٤) في «ح»: «فعل».

(٥) في «ط، م»: «البرهان».

(٦) في «ع»: «التابع من المتبوع». وفي «م»: «المتّبع من المتبوع».

(٧) طه (٢٠): ١١٢.

(٨) في «ع»: «فجعلها».

(٩) في حاشية«م»: «أي الإيمان».

(١٠) في «ط، ك، م، ع»: «تحتها».

(١١) في «ك، ط، م»: «يجري».

(١٢) لم يرد في «أ»: «ويكتفي به أُولوا الألباب».

(١٣) في «ع»: «ما فيه».

حجاب[١] الأمر المحجوب.

وهو تأليف الإمام الأعظم، والعلّامة المعظَّم، إمام المجتهدين، وكعبة المتعبّدين، مولانا وشيخنا، الإمام الأعلم الأفضل الأكمل المحبور[٢]، الشيخ[٣] جمال الملّة والحقّ والدين أبي منصور الحسن بن المطهّر، قدّس الله روحه، ونوّر ضريحه.

وهو[٤] العَلَم الغزير وإن قلّ حجمه، والفلك المستنير[٥] وإن صغر لبُعده[٦] في العين نجمه[٧]، لكنّه[٨] بالنسبة إلى غزارة علمه تراه سهلاً[٩]، وإلى متعلّمه يزيد[١٠] إمعاناً وجلاءً[١١]، فأحببتُ أن أُقرِّب[١٢] إلى الطالبين بشرحه الوصول[١٣] إلى معناه؛ ليحلو لهم الحلول في[١٤] رياضه ومغناه[١٥]، فأتيت بما أنا عليه قادر، فليكن مَنْ هو

---

(١) لم يرد في «أ»: «حجاب».

(٢) في «ع»: «الأعظم والعلّامة المعظّم والأفضل» بدل: «الإمام الأعلم الأفضل الأكمل المجبور».

(٣) لم يرد في «ع»: «الشيخ».

(٤) في «أ، ع»: «فهو».

(٥) في «م»: «المستدير».

(٦) لم يرد في «ح، ع»: «لبعده».

(٧) في حاشية «م»: «النجم تصطغر الأبصار رؤيته، والذَّنْبُ للطَّرْف لا بلنجم في الصِّغَر «في النسخة: الصغرى».

(٨) لم يرد في «ح»: «لكنّه». وفي «ك»: «لكنّها».

(٩) في «م، ع»: «مسهّلاً». وفي «ط، ح»: «يراه» بدل «تراه».

(١٠) في «ط، م»: «يريد».

(١١) في«أ»: «أمعاً» وفي «ط، م»: «وحلًّا».

(١٢) في «ع»: «أتقرّب».

(١٣) في «ع»: «للوصول».

(١٤) في «ط»: «إلى».

(١٥) في حاشية «م»: «المغاني هي المنازل».

أقدر بفضله[١] لي عاذراً، فلا تخلو فائدة من كتاب، ولا علم نافع[٢] من ثواب، وقد سمّيته بـ: «**نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد**» مستمِدّاً[٣] من الله تعالى المعونة[٤]، ومترجّياً منه يُسر[٥] المؤونة.

---

(١) في «ط»: «بفصله».

(٢) لم يرد في «ع»: «نافع».

(٣) في «م»: «ومستمدّاً».

(٤) في «ح»: «العونة».

(٥) في «ع»: «ومسترجياً منه يسير».

[شرح خطبة الكتاب]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ في أوّل هذا[1] الكتاب: (بسم الله الرحمن الرحيم).

أقول: «الكتاب» هو الجامع لمسائل متّحدة في الجنس، مختلفة في النوع[2][3]. وابتداؤهم باسم[4] الله في أوّل كلّ كتاب للتبرّك[5] بها؛ لقول النبيّ ﷺ: «كلّ أمرٍ ذي بال لم يُبدَأ فيه باسم الله فهو أبتر»[6]، أي[7] مقطوع.

والباء متعلّقها فعل أو اسم؛ فالفعل[8] كقوله: «ابتدأتُ باسم الله» أو «أبتدئ باسم الله»[9]، وتعلّقها[10] بالاسم، كقوله: «ابتدائي حاصل أو كائن باسم الله».

---

(١) لم يرد في «ط»: «هذا».

(٢) في «ع»: «للمسائل المتّحدة جنساً، المختلفة نوعاً».

(٣) حكاه أبو هلال العسكري في الفروق اللغويّة: ٤٤٦/ ١٧٨٧ عن شيخه الرنيني.

(٤) في «ح، م»: «فابتداؤهم باسم». وفي«أ»: «وابتداهم بسم».

(٥) في «ح»: «المتبرّك».

(٦) تفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام: ٢٥؛ الكشّاف ١: ٢١؛ المجازات النبويّة: ٢٤٤/ ١٩٧. وقال الطريحي في مجمع البحرين ٥: ٣٢٦ بعد إيراد الحديث أعلاه ما لفظه: «كلّ أمر ذي شأن، وخطر يحتفل به، ويهتمّ به».

(٧) لم يرد في «ك»: «أي».

(٨) في «ع»: «فعلاً أو اسماً والفعل».

(٩) في «ع»: «وابتدائي باسم الله». ولم يرد في «م»: «أو أبتدئ باسم الله».

(١٠) في «ط، م»: «ومتعلّقها». وفي «ح»: «ومتعلّقاً» ومن قوله: «ومتعلّقها فعل» إلى هنا لم يرد في «ح».

والهمزة في «اسم الله»[١] همزة وصل، فلذلك أُسقطت في الكتابة[٢] وفي اللفظ أيضاً.

«الله» اسم عَلَم مفردٍ، موضوعٌ على ذات واجب الوجود تعالى[٣]، والوضع هو تخصيص المتصوَّر[٤] بعلامة يلزم من فهمها فهمه، وقد نهي أن يُسمّى أحدٌ بهذا الاسم.

وقيل: إنّه اسم[٥] مشتقّ من «لاه»[٦] وهو الخفي[٧]، وأُنشد في ذلك بيت من الشعر[٨]:

لاهت فليست تُرى يوماً ببارزة[٩] يا ليتها برزت حتّى عرفناها[١٠]

و«الرحمن»، و«الرحيم»[١١] صفتان مشتقّتان من الرحمة، لكن الرحمن أكثر مبالغة

---

(١) في «أ، ط، م»: «اسم» بدل «اسم الله».

(٢) في «ع»: «سقطت في الكتاب».

(٣) في «ع» زيادة: «المتّصف بصفات الكمالات».

(٤) في «ع»: «الموصوف».

(٥) في «ط»: «إنّ اسم الله».

(٦) في «م» زيادة: «قال».

(٧) في «ط»: «الحقّ». وفي «أ»: «الخفا». وهذا القيل محكيّ في المقام الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: ٢٤.

(٨) قوله: «بيت من شعر» لم يرد في «أ».

(٩) في «م»: «بخارجة».

(١٠) المصباح للكفعمي: ٤٢١ «في الحاشية».

(١١) في «أ، ط، م»: «الرحيم» بدون واو.

من الرحيم، ولذلك[١] قيل: إنّه لا يجوز لأحدٍ[٢] أن يتّصف بهذه الصفة[٣] التي هي الرحمن إلّا الله تعالى[٤]، ويجوز بالرحيم؛ لأنّه يجوز أن يقول: «رجل رحيم»، و«قلب رحيم»، وقال الله تعالى: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[٥].

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (الحمدُ لله).

أقول: «الحمد» هو الثناء بالجميل[٦] على جهة التعظيم والتبجيل على الأفعال الحسنة الاختياريّة، فـ«الثناء» كالجنس[٧] يدخل تحته الجميل وغيره، كما يقال: «ذو ثناء حسن»، و«ذو ثناء غير حسن».

فتقييده بـ «الجميل» كالفصل ليخرجه[٨] عن غيره.

وتقييده بـ«التعظيم والتبجيل» كفصل آخر ليخرج به[٩] الثناء بالجميل على جهة الاستهزاء أو التقريع[١٠]، كما يقال للبخيل: «هذا من طيبة[١١] نفسه»، «هذا من

---

(١) في «أ»: «وكذلك».

(٢) لم يرد: «لأحد» في «ك».

(٣) في «م»: «الصفات».

(٤) الصحاح ٥: ١٩٢٩ (رحم)؛ الفروق اللغويّة للعسكري: ٢٥١؛ التبيان للشيخ الطوسي ١: ٢٨؛ تفسير الرازي ١: ٢٨٥.

(٥) الفتح (٤٨): ٢٩. ومن قوله: «لأنّه لا يجوز أن» إلى هنا ساقط من جميع النسخ سوى «ع».

(٦) في «ع»: «الجميل».

(٧) في «ع»: «والثناء كالحسن».

(٨) في «ع»: «كالفضل ليخرج».

(٩) لم يرد في «ط»: «به».

(١٠) في «أ، ط، م»: «والتقريع».

(١١) في «ع»: «طيب».

كرمه»، وكما يقال للمسيء: «هذا من إنعامه»، «سأُجزيه على[١] فعله»، ومراده بذلك التهديد له والاستهزاء عليه[٢].

وقوله: «على الأفعال الحسنة» كفصل آخر ليَخرج به شيئان:

الأوّل: الصفات الحسنة التي ليست من[٣] فعله، كحسن خلقته وطول قامته، فإنّه يمدح على ذلك ولا يحمد[٤]؛ لكون ذلك من غير فعله.

الثاني: لتخرج به الأفعال التي هي غير حسنة[٥].

وقوله: «الاختياريّة» كفصل آخر ليخرج به الفعل الغير الاختياري[٦]، كالمكره على دفع الزكاة أو على[٧] الصدقة.

ومورده اللسان فقط، وهو أعمّ من الشكر من وجهٍ؛ لتعلّقه بالنعمة[٨] مطلقاً، سواء كانت النعمة على الحامد أو على[٩] غيره.

وأمّا «الشكر» فهو الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم والإجلال لمنعمها[١٠]

---

(١) في «م» قد تقرأ: «سأخزيه على». وكلمة: «على» غير واضحة في «ك». وفي «ع»: «مستسخراً به على».

(٢) في «م»: «عليه والاستهزاء».

(٣) في «ع»: «من غير» بدل «ليست من».

(٤) في «م»: «يمدح».

(٥) في «ع»: «عين حسنه».

(٦) في «ع»: «الأفعال غير الاختيارية».

(٧) في «ع»: «و» بدل «أو على».

(٨) في «أ، ع»: «بالمنعم».

(٩) لم يرد في «ع»: «على».

(١٠) في «م»: «بمنعمها».

عليه، فمن هذه الحيثيّة[١] يكون أخصّ، ومن حيث إنّ[٢] مورده القلب واللسان يكون أعمّ منه.

وقيل: الشكر هو صرف كلّ عضو فيما خُلِقَ له[٣].

وأمّا «المدح» فهو الثناء الحسن على الفعل الحسن، سواء كان ذلك الفعل[٤] صادراً عن اختيار المتّصف به أو لا.

وأمّا «اللّام» في الجلالة فهو لام الملك والاستحقاق، وكأنّه[٥] قال: «الله يملك الحمد[٦] ويستحقّه».

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (على نعمائه).

أقول: «النعماء» جمع نعمة، و«النعمة» هي المنفعة الحسنة الحاصلة إلى الغير ابتداءً على وجه[٧] الإحسان إليه.

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (وصلّى الله على سيّد رُسُله وأشرف أنبيائه محمّد المصطفى، وعلى[٨] المعصومين من أنبائه).

---

(١) لم يرد في «م»: «الحيثيّة».

(٢) في «م»: «وحيث هو إنّ». وفي «ك»: «إنّه» بدل «إنّ».

(٣) تفسير المحيط الأعظم للآملي ٣: ١٤٨.

(٤) لم يرد في «ع»: «ذلك الفعل».

(٥) في «ع»: «كأنّه» بدون واو.

(٦) في «أ، ط»: «الحمد يملكه الله». وفي «ع»: «الحمد لله، أي يملكه الله» بدل «الله يملك الحمد».

(٧) في «أ، ع»: «المنفعة الحاصلة من الغيب على جهة». وفي «ك»: «المنفعة الحاصلة من الغير على وجه». وفي «ط»: «المنفعة الحاصلة من الغير على وجه» بدل «المنفعة الحسنة الحاصلة إلى الغير ابتداءً على وجه».

(٨) في «ط» زيادة: «آله».

أقول: «الصلاة» لغة هي الدعاء، وشرعاً هي ذات الركوع والسجود.

وقيل:[١] هي «أفعال معهودة مقترنة بحركات وسكنات يتقرّب بها إلى الله تعالى[٢]»[٣].

واصطلاحاً: من الله تعالى «الرحمة»، ومن الملائكة «الاستغفار»[٤]، ومن الناس «الدعاء»[٥].

وأمّا «السيّد» فهو المطاع في قومه.

و«الأشرف» هو[٦] الأعلى.

و«الرسول» هنا هو[٧] المبلِّغ عن الله الرسالة.

والرسول قد يكون أعمّ من النبيّ؛ لأنّ النبيّ هو الإنسان المُخبِر عن الله تعالى بغير واسطة أحدٍ من البشر، وأمّا الرسول فقد يكون ملكاً كجبرئيل عليه السلام.

و«المصطفى» هو المختار.

و«المعصومون» هم الذين لا يفعلون قبيحاً، ولا يخلّون بواجب طول عمرهم؛ لا عمداً، ولا نسياناً، ولا جهلاً، ولا خطأً.

وأمّا «الأنباء» فهم المنبؤون عنه، أي المخبرون عنه[٨]. وإنّما قال: «أنبائه» ولم يقل:

---

(١) في «ط» زيادة: «الصلاة».

(٢) من قوله: «وقيل: هي» إلى هنا لم يرد في «أ، ع».

(٣) نهاية الإحكام ١: ١٧٣، وفيها: «أذكار» بدل «أفعال». وانظر التنقيح الرائع ١: ١٦١؛ المهذّب البارع ١: ٢٧٦؛ روض الجنان ٢: ٤٦٨.

(٤) في «ع» زيادة: «والتسبيح».

(٥) تفسير السمعاني ١: ٤٤؛ المقتصر في شرح المختصر: ٢٠؛ المجموع للنووي ١٦: ٤٠٥.

(٦) في «ط»: «وهو» بدون واو. ولم يرد «هو» في «ع».

(٧) لم يرد في «ط»: «هو».

(٨) في «ك» الكلمة غير واضحة. ولم يرد: «عنه» في «ع».

«أبنائه» ليدخل أمير المؤمنين عليّ عليه السلام[١]؛ لأنّه ينبئ[٢] عنه وليس ابناً[٣] له عليهما السلام.

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (وبعد[٤]).

أقول: هذه كلمة موضوعة[٥] ليفصل المتكلّم بها بين[٦] الكلام الأوّل والكلام الثاني. وقيل: إنّ أوّل[٧] مَن نطق بها أمير المؤمنين عليّ عليه السلام[٨]، وقيل: قسّ بن ساعدة الأيادي[٩]، وقيل: داود النبيّ عليه السلام[١٠].

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (فقد[١١] بيّنتُ في هذه المقالة واجب الاعتقاد على جميع العباد).

أقول: هنا مباحث خمسة[١٢]:

الأوّل: ما التبيين؟

---

(١) في «أ، ط، م، ع»: «ليدخل في ذلك أمير المؤمنين عليه السلام».

(٢) في «ط»: «نبّأ».

(٣) في «ح، ط، م، ك»: «هو ابنٌ» بدل «ابناً».

(٤) في «ط، م»: «أمّا بعد». وفي «ع»: «بعد» بدون واو.

(٥) في «ع»: «موضعه».

(٦) في «ط»: «بهاتين».

(٧) في «م»: «إنّه أوّل». ولم يرد في «ع»: «إنّ».

(٨) في «ط، م، ع»: «عليّ بن أبي طالب عليه السلام».

(٩) في «ك» تحتها كلام غير واضح.

(١٠) مجمع الأمثال للميداني ١: ١١٧؛ كتاب الأوائل للطبراني: ٦٨ ٤٠؛ كتاب الأوائل لابن أبي عاصم: ٧٧ ١٩٠ و١٩١.

(١١) في «أ، ط»: «وقد».

(١٢) في جميع النسخ: «خمس». وفي «ع»: «خمس مباحث».

الثاني: ما المقالة؟

الثالث: ما الواجب؟

الرابع: ما الاعتقاد؟

الخامس: ما العباد؟

إذا تقرّر هذا فنقول: «التبيين» هو[١] «الإيضاح والكشف». وقيل: البيان إخراج الشيء من حيّز الإشكال إلى حيّز الوضوح والتجلّي[٢][٣].

وأمّا «المقالة» فهي جمع[٤] قولٍ مفيدٍ.

وأمّا «الواجب» هنا هو الذي إذا فعله مَن وجب عليه عقلاً استحقّ عليه المدح عقلاً، وعلى تركه الذمّ عقلاً.

وأمّا «الاعتقاد» فهو[٥] عبارة عن ارتباط النفس بأمرٍ مّا.

وقيل: الاعتقاد هو ركون الخاطر إلى أمرٍ عقليّ أو سمعي[٦]، فإن كان جازماً مطابقاً ثابتاً كان «علماً»، وإن خلا عن الثبوت كان «تقليداً»[٧]، وإن خلا عنهما[٨] كان «جهلاً

---

(١) لم يرد في «ك»: «هو».

(٢) من قوله: «وقيل: البيان إخراج...» إلى هنا لم يرد في «ك، أ، ع».

(٣) اللمع في أُصول الفقه: ١٥٥؛ المستصفى للغزالي: ١٩١؛ الفروق اللغويّة: ٣٦٠؛ تاج العروس ١٨: ٨٢.

(٤) في «ح» زيادة: «مؤلّف».

(٥) في «ك، أ»: «هو». وفي «م»: «التصديق، وقيل: إنّه هو» بدل «فهو».

(٦) من قوله: «وقيل: الاعتقاد...» إلى هنا لم يرد في «ك، ع».

(٧) في «أ»: «تقليد المقلّد» بدل: «تقليداً».

(٨) أي: «فكان الراجح».

مركّباً» وإذا[١] خلا الاعتقاد عن الجزم فالراجح[٢] منه «ظنّاً»، والمرجوح «وهماً»، والمتساوي «شكّاً»[٣].

والمراد بالاعتقاد في هذا الكتاب هو «العلم» لا الخمسة الأُخَر.

وأمّا «العباد» فالمراد بهم هاهنا[٤] «المكلّفون» لا غير، وقد أطلق العام وأراد به[٥] الخاصّ؛ لأنّ في العباد مَن لا يجب عليه ذلك، كالأطفال والمجانين مع أنّهم من جملة العباد. وقد يجوز ذلك[٦] لجواز تخصيصه بأمرٍ إمّا عقليّ وإمّا لفظي[٧]، كقوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[٨] مع أنّ العقل يجزم بأنّ بلقيس لم تُؤتَ الحياة الدائمة في الدنيا ولا القدرة الذاتيّة. وكقوله[٩] تعالى لبني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[١٠] مع أنّ النبيّ ﷺ أفضل منهم، وهو من جملة العالمين.

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ولـخّصتُ فيها ما يجب معرفته من المسائل الأُصوليّة على الأعيان).

---

(١) في «أ، م، ع»: «وإن».

(٢) أي: فكان الراجح.

(٣) انظر: الرسائل العشر للشيخ الطوسي: ٧٤.

(٤) في «ك، أ»: «به هاهناهم». وفي «م»: «به هنا هم».

(٥) لم يرد في «ع»: «به».

(٦) أي: إطلاق العامّ وإرادة الخاصّ.

(٧) في «ع»: «عقلي أو لفظي».

(٨) النمل (٢٧): ٢٣.

(٩) في «ع»: «لقوله» بدل «وكقوله».

(١٠) البقرة (٢): ٤٧.

أقول: «التلخيص» هو الاختصار، وقيل: هو عبارة عن حذف الزوائد وتقريب المتباعد[١][٢].

و«الواجب»[٣] سبق بيانه.

و«الأعيان» جمع «عين»، وهي الذات والحقيقة.

قوله[٤]: «على الأعيان» أي على ذات كلّ مكلّفٍ[٥]، بمعنى أن[٦] لو قام به البعض لم يسقط وجوبه عن المكلّفين الباقين[٧]، بخلاف فرض الكفاية؛ لأنّه إذا قام به البعض سقط عن البعض الآخر[٨].

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (وألحقتُ بها[٩] بيان الواجب من أُصول العبادات، والله الموفِّق للخيرات).

أقول: «الإلحاق» هو[١٠] المتابعة. ووجه[١١] تأخّره عن معرفة ما يجب اعتقاده؛ لأنّه

---

(١) من قوله: «وقيل: هو عبارة عن حذف...» إلى هنا لم يرد في «ك، ع، أ».

(٢) انظر: إيضاح الفوائد ١: ٨.

(٣) في «ع»: «التلخيص هو الاختصار، وقد سبق بيانه». وفي «ط، أ»: «ويجب» بدل «والواجب».

(٤) في «أ، ع»: «وقوله».

(٥) في «م» زيادة: «بعينه».

(٦) في «أ، ع»: «أنّه».

(٧) في «ع»: «الباقين المكلّفين».

(٨) في «ط، م»: «الباقين» بدل «البعض الآخر».

(٩) في «أ، ع»: «به».

(١٠) لم يرد في «ط»: «هو».

(١١) في «ع»: «ووجهه».

فرع عليه، فالمعرفة متقدّمة؛ لأنّها أصل، و«الأصل» هو ما يُبنى عليه غيره[١]، فالعبادة لا تجب إلّا بعد وجوب[٢] معرفة المعبود، فلذلك معرفتها متأخّرة عنه.

و«البيان» قد مرّ بيانه.

وأمّا «الواجب» هنا في العبادات غير الواجب الأوّل في المعرفة؛ لأنّ الأوّل عقلي، وهذا شرعي.

وأمّا «العبادات» فهي جمع «عبادة»، والعبادة هي التذلّل والخضوع للمعبود.

وأمّا «التوفيق» فهو عبارة عن جعل الأسباب[٣] متوافقة في المسبّبات. وقيل: هو عبارة عن اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع[٤].

---

(١) في «ع»: «ما تبنى عليه العبادة» بدل «هو ما يُبنى عليه غيره».

(٢) لم يرد في «أ»: «وجوب».

(٣) في «ع»: «هو عبارة الأسباب».

(٤) من قوله: «وقيل: هو عبارة ...» إلى هنا لم يرد في «ك، أ».

[الباب الأوّل: في التوحيد]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (يجب[1]).

أقول: هاهنا[2] أيضاً مباحث خمسة[3]:

الأوّل: معرفة ما[4] يجب.

الثاني: معرفة مَن تجب عليه.

الثالث: كم[5] قسم هو؟

الرابع: معرفة مَن أوجبه.

الخامس: لِمَ وجب؟

إذا تقرّر هذا فنقول[6]: «الواجب» هو ما يستحقّ مَن يجب[7] عليه ـ وهو البالغ العاقل ـ على فعله المدح والثواب، وعلى تركه الذمّ والعقاب. وهو على ضربين: عقلي وشرعي، فالموجب للأوّل: العقل، وللثاني: الشرع[8].

---

(١) في «ط، م»: «فنقول: يجب».

(٢) في «ع»: «هنا».

(٣) في «ك، أ»: «خمس».

(٤) لم يرد في «ط»: «ما».

(٥) في «أ، ط، م، ع»: «على كم» بدل «كم».

(٦) في «ط»: «فأقول».

(٧) في «ط، م»: «وجب».

(٨) في «أ»: «فالموجب الأوّل العقلي والثاني الشرع». وفي «ع»: «فالواجب الأوّل العقلي والثاني الشرعي».

والمراد بالوجوب هاهنا[١] الوجوب[٢] العقلي لا الشرعي؛ لتوقّفه عليه.

وعلّة وجوبه شيئان:

الأوّل: شكر المنعم.

الثاني: دفع الخوف المظنون وقوعه؛ للاختلاف[٣].

بيان ذلك[٤]: أنّ الإنسان إذا رأى الاختلاف بين الناس خاف، فتجب[٥] عليه المعرفة، ليأمن من ذلك.

وبيان الأوّل[٦]: أنّ عليه آثار نعمه، كوجوده بعد عدمه، وحصول سمعه وبصره، وقواه الظاهرة والباطنة وصدورها عن غيره، فيجوز أن تكون نعمة، فيجب شكر منعمها عليه عقلاً، ويجوز أن تكون نقمةً[٧] فيجب عليه التحرّز منها عقلاً[٨]؛ لأنّ دفع الخوف عن النفس يجب عقلاً، ولا يعلم وجهها إلّا بعد معرفة موجِدها، فتجب معرفته.

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (على المكلّف).

أقول[٩]: هاهنا مباحث:

---

(١) في «أ» زيادة: «هو».

(٢) من قوله: «العقل، وللثاني...» إلى هنا لم يرد في «م».

(٣) في «ع»: «الاختلاف و» بدل «للاختلاف».

(٤) أي: الثاني.

(٥) في «أ، ع»: «فيجب».

(٦) في «أ، ع»: «الأوّلين».

(٧) في «ط»: «نعمة».

(٨) لم يرد في «ط، م»: «عقلاً». وفي «ع»: «عنها» بدل «منها».

(٩) لم يرد في «م»: «أقول».

الأوّل: ما المكلَّف؟

الثاني: ما[١] المكلِّف؟

الثالث: ما التكليف؟

الرابع: ما[٢] وجه حسنه؟

إذا تقرّر ذلك فنقول: «المكلَّف» هنا يحتمل أن يراد به الإنسان العاقل المميّز، وإن لم يكن بالغاً البلوغ الشرعي ـ وهو في الرجل بالإنبات، أو إنزال المنيّ الذي يتولّد[٣] منه الولد[٤]، وفي الأُنثى ببلوغ تسع سنين[٥] ـ لإمكان أن يعرض له الخوف الذي تقدّم ذكره، أو وجوب[٦] شكر المنعم قبل بلوغه، أو[٧] بلوغ الشرع إليه؛ لأنّ البلوغ المستفاد من الشرع يجب أن يكون متأخّراً عن التميّز العقلي الذي يجب معه[٨] المعارف الأُصوليّة للشرع، فكيف يكون سبب وجوب[٩] معرفة الأصل مستفاداً[١٠] من الفرع؟!

---

(١) لم يرد في «ع»: «ما».

(٢) لم يرد في «م»: «ما».

(٣) في «ع»: «يكون» بدل «يتولّد».

(٤) في «ط، م» زيادة: «أو بلوغ خمس عشرة سنة».

(٥) في «ط، م» زيادة: «وقال الشيخ في المبسوط: بعشرة».

(٦) في «م»: «لوجوب». وفي «ع»: «إذ وجوب» بدل «أو وجوب».

(٧) في «ع»: «و».

(٨) في «ع» زيادة: «معرفة».

(٩) في «ط»: «بسبب وجوب». وفي «ك»: «سبب ووجوب». ولم يرد في «ع»: «وجوب».

(١٠) في «أ، ط»: «مستفاد».

والدليل على ذلك أنّا نقول: كلّ مَن علم أنّ عليه نعمة لمنعم عقلاً وجب عليه[١] شكر منعمها[٢] عليه عقلاً، وكلّ مَن وجب عليه شكر المنعم[٣] عقلاً وجب عليه معرفته عقلاً؛ فصحّ[٤] أنّ مَن علم أنّ عليه[٥] نعمة عقلاً وجب عليه معرفة منعمها عليه عقلاً[٦]، وهو المطلوب.

وأمّا «المكلِّف» فهو[٧] العقل لا الشرع.

وأمّا «التكليف» فهو[٨] إرادة مَن تجب طاعته[٩] ما[١٠] فيه مشقّة ابتداءً بشرط الإعلام.

فـ«الإرادة» جنسٌ شاملٌ للتكليف العقليّ والشرعيّ

و«مَن تجب طاعته» احتراز[١١] ممّن لا تجب طاعته[١٢].

و«ما[١٣] فيه مشقّة» احتراز عمّا لا مشقّة فيه؛ لأنّ التكليف مأخوذ من «الكلفة»، وهي المشقّة.

---

(١) لم يرد في «م»: «عليه».

(٢) في «ع»: «شكر المنعم».

(٣) في «أ» زيادة: «عليه».

(٤) في «م»: «وصحّ». وفي «ع»: «فصحّ أنّ كلّ» بدل «فصحّ أنّ».

(٥) لم يرد في «م»: «عليه».

(٦) لم يرد في «م»: «عقلاً». ولم يرد في «ع»: «عليه».

(٧) في «أ»: «هنا هو». وفي «ط، ك»: «هو».

(٨) في «ك، أ»: «هو».

(٩) في «م، ح» زيادة: «على».

(١٠) في «ع»: «بما».

(١١) في «ط، ع، ك»: «احترازاً».

(١٢) لم يرد في «ك»: «احتراز ممّا لا تجب طاعته».

(١٣) في «أ»: «ما». وفي «ك»: «ممّا» بدل «وما».

وقولنا: «ابتداءً» احتراز عن إرادة الرسول[١] والإمام وغيرهم[٢] ممّن تجب طاعتهم؛ لأنّها مسبوقة بإرادة الله تعالى.

وأمّا «بشرط الإعلام» احتراز عمّا يريد الله فعله ولم يعلم المكلّف به، فإنّ[٣] ذلك لا يسمّى تكليفاً.

وأمّا وجه حسنه؛ فلأنّه[٤] فعله الله، وكلّ ما يفعله الله تعالى فهو[٥] حسن؛ لحكمته، ولأنّ الآتي به يخرج عن الذمّ بفعل ما وجب[٦] عليه عقلاً وشرعاً، ولتحصيل[٧] ما يستلزم من النفع[٨] لإخراج موجبه عن العبث.

---

(١) في «ع، ك»: «الإرادة الرسول».

(٢) في «ع»: «وغيرهما».

(٣) في «ع»: «لأنّ».

(٤) في «ك، ط، ح»: «لأنّه».

(٥) في «ع»: «وكلّ فعل الله» بدل «وكلّ ما يفعله الله تعالى فهو».

(٦) في «أ، م، ع»: «يجب».

(٧) في «ع»: «ليخلص».

(٨) في «ط، م» زيادة: «المستحقّ للدوام».

[الكلام في وجوده تعالى]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (أن يعرف).

أقول: هذا أيضاً متوقّف[1] على مباحث:

الأوّل: ما المعرفة؟

الثاني: بماذا تحصل؟

الثالث: على[2] كم قسم هي؟

الرابع: لِمَ وجبت؟

إذا تقرّر هذا فنقول: المراد بـ«المعرفة». في هذا الكتاب العلم الخاصّ، وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت؛ لأنّه جعلها مرادفة له، خلافاً لبعضهم؛ لأنّهم فرّقوا بين المعرفة والعلم، فسمّوا[3] العلم بالتصوّرات معرفة وبالتصديقات علماً[4]، ولهذا قالوا في الحدّ[5]: معرِّفاً ومعرَّفاً.[6]

وإنّما تحصل هذه المعرفة المرادفة[7] للعلم بـ«الدليل». وهو ترتيب مقدّمات يقينيّة لإنتاج أمرٍ يقينيّ.

---

(١) في «ط، م»: «يتوقّف».

(٢) لم يرد في «ك، ح»: «على».

(٣) في «أ، ك»: «فسمّوه».

(٤) الفروق اللغويّة: ٥٠٠/ ٢٠٣٤.

(٥) في «ك، ع، م، ح» زيادة: «علماً».

(٦) كذا، والأنسب: «معرِّفٌ ومعرَّفٌ».

(٧) في «م»: «المترادفة». وفي «ع»: «هذه المرادفة بالعلم».

وقيل: هو ما يلزم من العلم به العلم بأمرٍ آخر[١].

وقيل: ما يمكن التوصّل به بصحيح النظر إلى مطلوبٍ خبري[٢][٣].

وعلّة وجوبها ما تقدّم ذكره من وجوب دفع الخوف أو وجوب شكر المنعم.

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (أنّ الله تعالى موجود).

أقول: هنا[٤] مباحث أيضاً:

الأوّل: ما الموجود؟

الثاني: ما الوجود؟

الثالث: على كم قسم هو؟

الرابع: وجود هذا الموجود المشار إليه عمّن هو؟

إذا تقرّر هذا فنقول: مراده بـ«الموجود» هنا[٥] هو الكائن في الأعيان، أي الحاصل فيها.

وأمّا «الوجود» فهو الكون، أي الحصول.

وأمّا أقسامه فعلى ستّة أضرب: مطلق، وخاصّ، وخارجيّ، وذهنيّ، وزائد على الماهيّة في الخارج، وغير زائد فيه[٦].

فـ«المطلق» ما لا يضاف إلى موضوع.

---

(١) مناهج اليقين: ١٧٠؛ كتاب المحصّل: ١٤١.

(٢) في «ع»: «المطلوب الخبري».

(٣) مناهج اليقين: ١٧٠؛ كتاب المحصّل: ١٤١.

(٤) في «أ»: «هاهنا».

(٥) في «أ، ع»: «هاهنا».

(٦) لم يرد في «ع»: «فيه».

و«الخاصّ» ما يضاف إليه.

و«الخارجيّ» ما له تحقّق[١] في الخارج.

و«الذهنيّ» الحاصل في الذهن، أي المتصوَّر فيه، والذهن قوّة معدّة للنفس لاكتساب العلوم.

و«الزيادة[٢] في الخارج» قد تكون في الممكنات لا غير؛ لأنّ الوجود مغاير لماهيّاتها[٣] فيه، وإلّا لما جاز أن تتّصف بالعدم. ولا يجوز أن يكون في الواجب لذاته، وإلّا لافتقر إلى وجوده[٤] الموجود[٥] في الخارج المغاير لذاته المقدّسة، وهو محال؛ لوجوب وجودها.

ويلزم أيضاً من ذلك محالان:[٦]

الأَوّليّ: إمّا أن يكون وجوده تعالى صادراً عنه، أو عن غيره. والثاني باطل؛ لاستغنائه عن الغير كما تقدّم. والأوّل باطل أيضاً؛ لأنّه إن كان صدوره عنه[٧] عن إيجاب لزم تعدّد القدماء، ولا قديم سواه تعالى، وإن كان عن قدرة واختيار لزم حدوثه، فيلزم أن يكون تعالى محلًّا للحوادث؛ لقيامها[٨] به، وهو محال؛ لاستحالة

---

(١) في «ع»: «والخارج ما تحقّق».

(٢) في «ع»: «والزائد».

(٣) في «م»: «لماهيّتها».

(٤) في «ك» زيادة: «إلى».

(٥) في «ح»: «إلى وجود الوجود».

(٦) في «ط، ك، ع، م»: «محالات». والصواب ما أثبتناه.

(٧) لم يرد في «ع»: «عنه».

(٨) في «أ، ح، ط»: «لقيامه».

قبول ذاته المقدّسة الانفعال.

الثاني[١]: إمّا أن تؤثّر الذات في وجودها وهي موجودة أو وهي معدومة، ويلزم من الأوّل الدور أو التسلسل، وهما محالان[٢]؛ ومن الثاني تأثير المعدوم في الموجود، وهو محال، وإلّا لجاز أن يكون صدور العالَم عن معدوم، فينسدّ باب معرفة موجده.

وأمّا المغايرة بين الذات المقدّسة الواجبة والصفات اللازمة لها ـ كالوجود[٣] وغيره[٤] ـ مغايرة ذهنيّة وأمر اعتباريّ ليس له تحقّق في الخارج.

---

(١) في «ك، ح»: «الثانية». وفي «م»: «والثانية». وفي «ع»: «ب».

(٢) في «أ» زيادة: «لما مرّ». ولم يرد في «ع»: «محالان».

(٣) في «ط»: «كالموجود». ولم يرد في «ع»: «لها».

(٤) في «م»: «وغير».

[الكلام في أنّه تعالى موجد للكون]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (لأنّه أوجد العالَم بعد أن[1] لم يكن).

أقول: هذا أيضاً فيه مباحث:

الأوّل: ما الإيجاد؟

الثاني: ما علّته؟

الثالث: ما متعلّقه؟

الرابع: ما[2] كيفيّة صدوره عن الموجد؟

الخامس: ما العالَم؟

السادس: لِمَ كان وجوده بعد عدمه؟

فـ«الإيجاد» هو عبارة عمّا حصل به وجود الممكن، فيكون متقدّماً[3] عليه.[4]

وأمّا «علّته» فهو احتياجه، فإنّه ما لم يحتج الأثر إلى المؤثّر لم يتعلّق به إيجاد[5].

---

(١) في «ط، م»: «إذ» بدل «أن».

(٢) لم يرد في «أ، ع»: «ما».

(٣) في «ع»: «فتكون متقدّمة» بدل «فيكون متقدّماً».

(٤) في حاشية «م»: «وهذا هو وصف للموجد لا للإيجاد؛ لأنّ الإيجاد نسبة بين الموجِد والموجَد، والنسبة مقارِنة للمنتسِبَين، ولا يكون الإيجاد متقدّماً على الموجد «ذاته مثله».

(٥) في «ع»: «الإيجاد» بدل «إيجاد».

وأمّا «علّة[١] الاحتياج» فهو[٢] الإمكان، لتساوي طرفَي معروضه[٣]، وهو[٤] الممكن في الوجود والعدم؛ فهو «متعلّق الإيجاد»؛ إذ الواجب والممتنع لذاتهما مستغنيان عن إيجاد الموجد.

وأمّا «كيفيّة صدوره عن الموجِد» هنا هي[٥] عن قدرة واختيار لا عن إيجاب؛ لما ثبت من حدوث العالم.

وأمّا «العالَم» فهو ما سوى الله تعالى. وقيل: هو عبارة عن السماوات والأرض وما بينهما من الجواهر والأعراض[٦]، والتعريف الأوّل أعمّ من الثاني؛ لدخول الجواهر المجرّدة فيه على قول مَن يقول بها[٧].

---

(١) في «ع»: «علّته».

(٢) في «أ، ك، ع»: «هو».

(٣) في «ط، م»: «مفروضة».

(٤) أي: معروض الإمكان.

(٥) في «م»: «الموجد هنا وهي». وفي «ع»: «الموجود وهي». والأنسب: «فهي».

(٦) النكت للمفيد: ٣٠/ ٤٢.

(٧) في «أ»: «به».

[البرهان على حدوث العالم]

وأمّا برهان وجوده بعد أن[1] لم يكن فيحتاج إلى بيان[2] مباحث:

أوّلها: أنّ كلّ واحدٍ من العالم إمّا [يكون] متحيّزاً أو حالًّا في المتحيّز، والمتحيّز هو الذي يشغل حيّزه ويمنع دخول غيره فيه اختياراً[3] ما لم يخرج عنه به أو بغيره كالجواهر، أو المركّب[4] منه[5].

وأمّا الحالّ في المتحيّز فهو العرض، كالحياة، والقدرة، والبياض، والسواد[6]، والطعوم، والروائح.

الثانية: وهو أنّ المتحيّز إمّا أن يكون لابثاً في حيّزه أو منتقلاً عنه، والأوّل يُسمّى ساكناً، والثاني متحرّكاً[7].

الثالثة: معرفة استحالة[8] انفكاك المتحيّز عن أحدهما.[9]

---

(١) في «م»: «إذ».

(٢) لم يرد في «ع»: «بيان».

(٣) لم يرد في «أ، ك، ع»: «اختياراً».

(٤) في «ط»: «المركّبة».

(٥) كذا، والأنسب: «منها».

(٦) في «ع»: «والسواد والبياض».

(٧) لم يرد في «ك»: «والأوّل يسمّى ساكناً، والثاني متحرّكاً».

(٨) في «ع»: «استحالة معرفة».

(٩) أي: عن الحركة أو السكون.

الرابعة: معرفة بيان حدوثهما.

الخامسة: معرفة بيان [أنّ] ما لا يخلو من المحدَث فهو محدَث.

إذا تقرّر هذا فنقول: أمّا بيان أنّ[١] العالَم عبارة عن المتحيّز أو الحالّ[٢] فيه فظاهر[٣]؛ لأنّ المعقول من الموجودات المحسوسة ذلك[٤] ضرورة.

وأمّا أنّ[٥] كلّ جوهرٍ لا بدّ له من حيّز فأمر ضروريّ أيضاً؛ لأنّه ذو وضع، والوضع يقتضي الجهة؛ لأنّه يشار إليه إشارة حسيّة بأنّه هنا أو هناك[٦].

وأمّا بيان استحالة انفكاكه عن أحدهما فلصدق المنفصلة الحقيقيّة لكلّ[٧] متحيّز، وإلّا لارتفع النقيضان، وهو محال.

وأمّا بيان حدوثهما فلما يأتي فيما يلي هذا الباب بلا فصل، وكذا بيان ما لم يخلُ من المحدَث فهو محدَث[٨].

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (إذ لو كان العالَم قديماً لكان إمّا متحرّكاً أو ساكناً، والقسمان باطلان.

---

(١) لم يرد في «ع»: «أنّ».

(٢) في «ع»: «حال».

(٣) في «ط، م»: «أمر ظاهر» بدل «فظاهر».

(٤) في «ط، م»: «كذلك».

(٥) لم يرد في «ع»: «أنّ».

(٦) في «ط، م» زيادة: «لذاته».

(٧) في «أ، ط، م، ع»: «على كلّ».

(٨) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ١٥١، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٢٠١.

أمّا الحركة؛ فلأنّ ماهيّتها تستدعي المسبوقيّة بالغير، والقديم لا يصحّ أن[١] يكون مسبوقاً بالغير[٢]، فلا يعقل قدم الحركة.

وكذلك السكون؛ لأنّه عبارة عن الكون الثاني في المكان الأوّل، فيكون مسبوقاً بالكون الأوّل بالضرورة، والأزليّ لا يجوز أن يكون[٣] مسبوقاً بغيره، فثبت حدوث العالَم[٤]).

أقول: مراده هنا أنّه[٥] لو لم يكن العالَم محدَثاً[٦] لكان قديماً؛ لأنّ العالَم إن كان لا لوجوده أوّل كان قديماً[٧]، وإلّا فمحدَث. فإن كان الثاني ثبت المطلوب، وهو حدوث العالم. وإن كان الأوّل لزم أن يكون العالَم متحرّكاً أو ساكناً أزلاً، ويلزم من ذلك قِدَم الحركة والسكون؛ للملازمة الماضية ذكرها بين الجسم وأحدهما، وقدمُهما باطلان؛ لأنّ [كون] ماهيّة الحركة تستدعي المسبوقيّة بالغير ـ كما ذكر ـ أمرٌ ظاهرٌ[٨]؛ لأنّ الحركة هي عبارة عن كونٍ أوّلٍ في مكانٍ ثاني؛ لأنّ الجسم إن[٩] لم يفارق مكانه الأوّل ويصير في الثاني لم يكن متحرّكاً، فالحركة مسبوقة بالمكان الأوّل الذي انتقل معروضها عنه، وكلّ مسبوق محدَث.

---

(١) لم يرد في «ط»: «يصحّ أن».

(٢) في «ط، م، ع»: «بغيره».

(٣) في «ع»: «لا يكون» بدل «لا يجوز أن يكون».

(٤) في «ع» زيادة: «وهو المطلوب».

(٥) في «ك»: «أن».

(٦) في «م» زيادة: «وإلّا».

(٧) في «ع»: «إن كان لا لموجده أو لكان قديماً».

(٨) في «ع»: «ظاهراً» بدل «أمرٌ ظاهرٌ».

(٩) لم يرد في «أ»: «إن».

والدليل على ذلك أنّا نقول: الحركة مسبوقة بالغير، وكلّ[١] مسبوقٍ بالغير محدَث، فيسقط الأوسط المتكرّر هنا[٢]، فينتج أنّ[٣] الحركة محدثة، وهو المطلوب[٤].

وأيضاً نقول: الحركة عارضة لمعروضٍ وهو الجسم، فتكون عرضاً، والعرض لا يقوم بنفسه ـ لما يأتي بيانه[٥] ـ فيكون مفتقراً إلى محلّه، وكلّ مفتقر ممكن، وكلّ ممكن محدَث[٦] ـ لما مرّ ـ فالحركة حادثة؛ لإمكانها، وهو المطلوب[٧].

وأيضاً نقول: الحركة ممكنة؛ لأنّها مفتقرة إلى ستّة أشياء:

إلى ما منه، وهو المبدأ.

وإلى ما إليه، وهو[٨] المنتهى.

وإلى ما فيه، وهو الزمان والمكان؛ لاستدعائها لهما ضرورة.

وإلى المتحرّك، وهو الجسم.

وإلى المحرّك[٩]، وهو الفاعل.

وقد يكون الفاعل داخلاً في الماهيّة أو خارجاً عنها، فالداخل فيها القوّة الطبيعية

---

(١) لم يرد في «م»: «كلّ».

(٢) في «ط»: «هاهنا» بدل «المتكرّر هنا».

(٣) لم يرد في «ط»: «أنّ».

(٤) من قوله: «والدليل على...» إلى هنا لم يرد في «ك، أ».

(٥) في «ع»: «فيما يلي» بدل «لما يأتي بيانه».

(٦) في «ع»: «حادث».

(٧) من قوله: «والدليل على ذلك...» إلى هنا لم يرد في «أ».

(٨) في «م»: «وهي».

(٩) في «ك، أ»: «المتحرّك».

والاختيارية، والخارج عنها هي[١] القوّة القسرية.

وكلّ ممكن حادث[٢]، فالحركة حادثة، وهو المطلوب.

وأيضاً نقول: الحركة يسبق[٣] أجزاؤها بعضها بعضاً، وكلّ مسبوق محدَث، وإذا كانت الأجزاء محدَثة كان المجموع المركّب منها[٤] محدَثاً؛ لحدوثها[٥] ضرورة.

وأمّا بيان حدوث[٦] السكون؛ فلأنّه مسبوق بالكون الأوّل، وهو كون الملاقاة لمعروضه ـ الذي هو الجسم ـ لمحلّه عند إيجاده[٧]؛ لأنّه لا يسمّى عند ذلك لا متحرّكاً ولا ساكناً، فإذا مضى عليه في محلّه كون آخر سمّي ساكناً، فيكون الكون الثاني مسبوقاً بالكون الأوّل، والمسبوق محدث، فثبت حدوثه، وهو المطلوب.

والدليل على ذلك أنّا نقول: لو لم يكن السكون محدَثاً وإلّا لما كان مسبوقاً بالغير، لكنّه مسبوق بالغير، فينتج أنّه محدَث، وهو المطلوب[٨].

وأيضاً فإنّ السكون غير واجب الوجود لذاته؛ لأنّه عرض، والعرض مفتقِر، والمفتقِر حادث.

ولأنّه لو كان واجباً لذاته لما صحّ عدمه، لكنّه جائز العدم، فلا يكون واجباً، وهو

---

(١) لم يرد في «ع»: «هي». وفي «ط»: «هو».

(٢) في «ع»: «محدَث».

(٣) في «أ، ط»: «تسبق».

(٤) في «م» زيادة: «أيضاً».

(٥) في «ع»: «محدَث لحدوثهما».

(٦) لم يرد في «ط»: «حدوث».

(٧) يريد أنّ الكون الأوّل عبارة عن ملاقاة معروض السكون ـ أي الجسم ـ لمحلّه في لحظة إيجاد الجسم.

(٨) من قوله: «والدليل على...» إلى هنا لم يرد في «ك، أ، ع».

المطلوب؛ لأنّ الموجود في الخارج ما لم يكن واجباً كان ممكناً؛ لعدم الواسطة بينهما؛ لما[١] مرّ ذكره، وإذا ثبت إمكانه كان محدَثاً[٢].

وأمّا بيان أنّ كلّ ما لا يخلو من المحدَث كان محدَثاً[٣] مثله فظاهر[٤] ضروريّ، وإلّا لجاز الانفكاك مع فرض استحالته. هذا خلف، فثبت بذلك حدوث العالم.

---

(١) في «م»: «كما».

(٢) في «ع»: «حادثاً».

(٣) في «ع»: «من الحوادث فهو حادث».

(٤) في «ط»: «ظاهر».

[في إثبات المحدِث]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (فوجب أن يكون له محدِث بالضرورة، وهو المطلوب).

أقول: هذا أمرٌ بديهيٌّ يكفي في الحكم به[1] تصوّر طرفَيه من غير واسطة؛ لأنّ العاقل إذا تصوّر ماهيّة وتصوّر[2] حدوثها سبق ذهنه من غير تجشّمِ طلبٍ وكسبٍ إلى أنّ لها محدِثاً[3]، كما إذا تصوّر الكلّ والجزء يسبق ذهنه إلى أنّ الكلّ أعظم من الجزء[4].

---

(١) في «ك، أ»: «فيه».

(٢) لم يرد في «ك»: «ماهية وتصوّر».

(٣) في «ك»: «محدِث».

(٤) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٦٩، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ١٢٣.

[في أنّ محدِث العالم غير حادث]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ولا يجوز أن يكون ذلك المحدِث محدَثاً، وإلّا لافتقر إلى محدِثٍ آخر، فإمّا أن يتسلسل أو يدور[1]، أو يثبت المطلوب).

أقول: «المحدِث» و«الباري» و«الخالق» و«الفاعل» و«الصانع» و«المبدع» و«المؤثّر» و«الموجِد»[2] ألفاظ مترادفة موضوعة على معنى واحدٍ، وهو الذي يصدر عنه الفعل، ويوجد عنه المفعول، فلا[3] يجوز أن يكون لمحدثِ العالم محدِث[4]؛ لوجوه:

الأوّل: لو كان له محدِث[5] لكان المحدِث للعالم من جملة العالم، وإلّا لكان واجب الوجود لذاته، فيثبت[6] المطلوب؛ لأنّه[7] ليس[8] موجودٌ في الخارج سوى الواجب إلّا[9] الممكن.

---

(١) في «م»: «يدور أو يتسلسل».

(٢) في «أ، ك، ع»: «والموجد والمؤثّر».

(٣) في «ع»: «ويوجد به المفعول عنه فلا». وفي «ط»: «ويؤخذ عنه المفعول ولا». وفي «م»: «ويؤخذ عنه المفعول فلا».

(٤) في «ع»: «محدِثاً».

(٥) في «ع»: «محدِثاً».

(٦) في «ط، م، ع»: «فتثبت».

(٧) في «أ»: «لأنّ».

(٨) «ليس»: هنا تامّة.

(٩) في «ك»: «لا».

وإذا كان من جملة العالَم فإمّا أن يكون محدِثه من العالَم أو لا[١]، فإن لم يكن كان[٢] واجباً[٣]، وإلّا لزم الدور إن كان ممكناً؛ لتوقّفِ كلٍّ منهما على الآخر، فلا يوجدان مع فرض وجودهما[٤]، هذا خلف.

الثاني: لو كان المحدِث الموجِدِ[٥] العالَمَ من جملة العالَم لجاز تأثير المعدوم في الموجود؛ لأنّ قبل حدوث محدِثه لا وجود له، والتقدير أنّه مؤثّر في علّته، فيلزم ما قلناه من الدور المذكور[٦]، وهو باطل[٧].

الثالث: التسلسل هنا[٨] باطل؛ لأنّه قد ثبت حدوث العالَم، فمحدِثه غيره، وهو الواجب، وإلّا لأثّر الشيء في نفسه، وهو باطل لما سبق، أو لاستغنى[٩] الممكن عن المؤثّر، وهو أيضاً باطل.

الرابع: المحدِث للعالَم لو لم يكن واجب الوجود لذاته لما وجد[١٠] العالَم؛ لإمكانه، لكنّه قد وجد[١١]، فموجده واجب[١٢] لذاته، وهو المطلوب.

---

(١) في «ع» زيادة: «يكون».
(٢) لم يرد في «ط»: «كان».
(٣) في «ع» زيادة: «لذاته».
(٤) في «أ، ع»: «وجوبهما».
(٥) في «أ، ط»: «لموجد».
(٦) في «ك» الكلمة غير واضحة.
(٧) في «أ، م»: «المطلوب».
(٨) لم يرد في «م»: «هنا».
(٩) في «ع»: «أوّلاً، وإلّا لاستغنى» بدل «أو لاستغنى».
(١٠) في «ع»: «أوجد».
(١١) لم يرد في «ك، أ»: «قد». وفي «ع»: «أوجد» بدل «قد وجد».
(١٢) في «ط» زيادة: «الوجود».

الخامس: كلّ ما ليس له وجود من[١] نفسه لم يكن علّة تامّة في وجود غيره؛ لأنّه ما لم يوجد لم يوجد، والعالم ممكن، والممكن لا يستحقّ وجوداً من نفسه، فلا يكون علّة تامّة في وجود غيره، فالعلّة التامّة غيره، وهو الواجب لذاته تعالى، فثبت المطلوب.

وأمّا التسلسل ووجه[٢] بطلانه فإنّا[٣] نقول: التسلسل هو[٤] عبارة عن اجتماع علل ومعلولات موجودة في الخارج مترتّبة في سلسلة واحدة متّصلة إلى غير نهاية، وذلك باطل لوجوه:

الأوّل: أنّا إذا أخذنا العلل والمعلولات نجد العلل أكثر من المعلولات بواحدٍ؛ لافتقار المعلول إلى العلّة ضرورة.

الثاني: برهان التطبيق، وهو أن نأخذ جملة من علل ومعلولات من الأزل إلى الطوفان، وأُخرى مثلها إلى يومنا هذا، ونطبّق واحدة على الأُخرى، ونجذب القصيرة إلى الجملة[٥] الطويلة، فإمّا أن ينقص من المبدأ شيء أم لا[٦]، فإن نقص تناهت الجملة القصيرة وانقطعت عن الأزل[٧]، فثبت حدوثهما[٨]، وإن لم تنقص ولم تنقطع لزم تساوي الزائد والناقص، وذلك باطل بالضرورة[٩].

---

(١) في «ط، م»: «في». وفي «ع»: «عن».

(٢) في «ح، م»: «فوجه».

(٣) في «ح، ط، م، ك»: «فلأنّا».

(٤) لم يرد في «م»: «هو».

(٥) في «ع»: «جملة».

(٦) في «ع»: «المبتدأ شيء أو لا ينقص».

(٧) في «ع»: «الأوّل».

(٨) في «ك، أ، ع»: «حدوثها».

(٩) في «أ، ط، م»: «ضرورة».

الثالث: أنّا[١] إذا أخذنا من الجملة التي هي[٢] غير متناهية قطعةً، فإمّا أن يكون لها نسبة إلى تلك الجملة المقطوعة[٣] منها أم لا[٤]، فإن كان لها نسبة إليها لزم تناهي الجملة الأُولى المقطوع[٥] منها الجملة الثانية؛ لأنّ نسبة المتناهي إلى غير المتناهي محال.

وإن لم يكن لها نسبة لزم أن يكون الكثير مساوياً[٦] للقليل، وهو باطل ضرورة.

الرابع: أنّا إن[٧] نأخذ سلسلة مركّبة من عللٍ ومعلولات، فإمّا أن تكون جميع أفرادها واجبة أو ممكنة، أو بعضها واجب وبعضها ممكن، لا جائز أن تكون[٨] جميع أفرادها واجبة، وإلّا لم يكن فيها معلول لكن فيها معلولات، ولا جائز أن يكون جميع أجزائها ممكنةً[٩] وإلّا لما وجدت، وإن كان بعضها واجباً[١٠] وبعضها[١١] ممكناً[١٢] افتقر الممكن إلى الواجب، فثبت المطلوب[١٣].

---

(١) لم يرد من «أ»: «أنّا».

(٢) لم يرد في «م»: «هي».

(٣) في «ط، م»: «المقطوع». وفي «ع»: «مقطوعة».

(٤) في «ع»: «أو لا».

(٥) في «ع»: «المقطوعة».

(٦) في «م، ك»: «متساوياً»، وفي «ع»: «مساوي».

(٧) لم يرد في «ط، ع»: «إن».

(٨) في «ع»: «يكون».

(٩) في «ط»: «ممكن».

(١٠) في النسخ: «واجب».

(١١) لم يرد في «ع»: «واجباً وبعضها».

(١٢) في النسخ: «واجب».

(١٣) من قوله: «الرابع...» إلى هنا لم يرد في «ك، أ».

[في محدث العالَم واجب الوجود]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى واجب الوجود؛ لأنّه لو كان ممكن الوجود لافتقر إلى مؤثِّر، فإمّا أن يدور أو يتسلسل أو ينتهي إلى واجب الوجود، وهو المطلوب).

أقول: المراد بالاعتقاد هاهنا هو أيضاً[1] العلم الخاصّ، والضمير في «أنّه» عائد إلى محدِث العالَم تعالى. ومراده[2] هنا بواجب الوجود أي الواجب وجوده لذاته، لا عن غيره؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لزم[3] المحذوران اللذان ذكرهما من جهة الدور أو[4] التسلسل، وهما باطلان.

وأمّا الدليل على ذلك فإنّا نقول: لو لم يكن خالق العالَم واجب الوجود؛ وإلّا لكان ممكن الوجود، لكنّه ليس بممكن، فلزم أن يكون واجب الوجود، وهو المطلوب[5].

---

(١) في «ط»: «هنا بالاعتقاد أيضاً هو».

(٢) في «ط، م»: «فمراده».

(٣) في «م»: «وإلّا كان ممكناً فيلزم» بدل «لزم».

(٤) في «أ، ط، ح، ع»: «و».

(٥) من قوله: «وأمّا الدليل...» إلى هنا لم يرد في «ك، أ، ط، ع».

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى قديم أزلي، باقٍ أبدي]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قديم أزليٌّ باقٍ أبدي؛ لأنّه لو جاز عليه العدم لم يكن واجب الوجود، وقد ثبت أنّه تعالى واجب الوجود).

أقول: «القديم» على ضربين: حقيقي ومجازي[1].

فالقديم الحقيقي هو الموجود الذي ليس له نهاية في الماضي.

والقديم المجازي هو الذي[2] تطاول في حدوثه عهده[3]، كما نقول: هذا[4] بناء قديم.

وأمّا «الأزلي» فهو الذي ليس له نهاية في الماضي، سواء كان وجوداً أو عدماً، وهو حقيقة فيهما، فالقديم أعمّ من الأزلي من هذه الحيثيّة، والأزليّ أعمّ من القديم من الحيثيّة[5] الأُخرى، ومرادف للقديم[6] إن أخذ القديم على حقيقته، ولذلك أكّد المصنّف ﷺ القديم بالأزلي ليخرجه[7] بذلك عن مجازه، فقال: «قديمٌ أزلي»[8]، ولم يقتصر على القديم وحده.

---

(١) في «م، ط، ك، أ»: «حقيقة ومجاز».

(٢) لم يرد في «م»: «الذي». وفي «ك»: «و» بدل «هو».

(٣) في «أ»: «هو الموجود الذي تطاول في حدوثه عهده» وفي «ع»: «هو الموجود الذي تطاول عهده في حدوثه» بدل «هو الذي تطاول في حدوثه عهده».

(٤) لم يرد في «ع»: «هذا».

(٥) قوله: «والأزليّ أعمّ من القديم من الحيثيّة» سقط من «أ».

(٦) في «ك، أ، ع»: «القديم».

(٧) في «ط، م»: «ليخرج».

(٨) في «ع»: «القديم الأزليّ».

وأمّا «الباقي» فهو المستمرّ وجوده[١] لا إلى نهاية أو[٢] إلى غير نهاية، ولذلك[٣] قيّد البقاء بالأبديّة ليخرج بذلك ما ينقطع استمرار بقائه كالممكنات؛ لأنّها ليست باقية لذواتها، فجاز عليها العدم بخلاف الباقي لذاته، وهو الواجب تعالى. ومن هاهنا[٤] عُلِمَ أنّه تعالى ليس بباقٍ ببقاء[٥] زائد على ذاته تعالى، وإلّا لافتقر إليه، وهو محال؛ لأنّ سائر ما عداه صادر عنه[٦] مفتقر إليه، فتعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً[٧].

---

(١) في «ع» زيادة: «طلقاً». وفي «م»: «الوجود».

(٢) في «ك، ع»: «و».

(٣) في «ط، م»: «فلذلك».

(٤) في «ع»: «هنا».

(٥) في «ع»: «أنّه تعالى باقي يبقي».

(٦) لم يرد في «م»: «صادر عنه». وفي «ك، ط»: «مفتقراً».

(٧) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ١٦١، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٢١١.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى قادر]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادرٌ؛ لأنّه لو كان موجَباً لزم قدم العالم؛ لاستحالة انفكاك المعلول عن علّته، وقد بيّنّا أنّ العالَم محدَث).

أقول: «القادر» هو الذي يفعل مع إمكان أن لا يفعل، والموجَب هو الذي يفعل مع امتناع أن لا يفعل، فأثر القادر محدَث، وأثر الموجَب قديم، أي بالنسبة إلى كلّ منهما؛ لأنّ أثر القادر وإن كان متوقّفاً على القدرة لكنّها ليست كافية في وجوده بغير داعٍ إلى الفعل ضرورة، ولأنّ القدرة قد توجد ولا يوجد الفعل؛ لعدم الداعي إليه، وقد يوجد الداعي ولا يوجد الفعل[1]؛ لعدم القدرة عليه[2]، كقدرة المطيع لله على فعل المعصية وعدم وقوعها منه؛[3] لعدم إرادته لها، و[قد] يريد أشياء ولم تقع[4] منه؛ لعدم القدرة عليها[5]. وإذا كان الفعل متوقّفاً على الداعي والطلب تحقّق[6] وجوده بعد عدمه، وإلّا لتوجّه الداعي إلى إيجاد موجود[7]، وهو تحصيل الحاصل، وذلك

---

(١) في «ع» زيادة: «أي حقّ الممكن».

(٢) لم يرد في «ح»: «عليه».

(٣) لم يرد في «أ»: «منه».

(٤) في «ع»: «شيئاً ولم يقع».

(٥) في «ع»: «عليه».

(٦) في «ك»: «لتحقق».

(٧) في «أ»: «موجد».

محال، فثبت أنّ أثر القادر المختار محدَث[١]، بمعنى أنّ عدمه سابق[٢] على وجوده.

وأمّا الموجَب فلا يتخلّف عنه أثره، وإلّا لأمكن أن لا يفعل، وقد فرض الامتناع في عدم فعله، هذا خلف، فحينئذٍ لو كان محدِث العالَم تعالى موجَباً لزم قدم العالَم؛ لقدمه تعالى؛ لاستحالة انفكاك أثر الموجَب عنه، لكنّه متخلّف عنه؛ لحدوثه، فلا يكون صدور العالَم عن إيجاب، بل عن قدرة واختيار، وهو المطلوب[٣].

---

(١) في «ع»: «محدَثاً».

(٢) في «ع»: «سابقاً».

(٣) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ١٨٩، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٢٣٧.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى عالِم]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يُعتقد[1] أنّه تعالى عالِمٌ؛ لأنّه فَعَل الأفعال المحكمة المتقنة[2]، وكلّ مَن كان[3] كذلك كان عالِماً بالضرورة).

أقول: هنا أيضاً[4] مباحث:

الأوّل: ما[5] العالِم؟

الثاني: ما العِلم؟

الثالث: ما المعلوم؟

الرابع: ما الإحكام والإتقان؟

إذا تقرّر هذا فنقول: «العالِم» هو المحيط بحقائق الأشياء على ما هي عليه.

و«العِلم» ما[6] به تحصل[7] الإحاطة بذلك الشيء.

وقيل: العِلم صفة توجب تمييزاً مانعاً لنقيضه[8]، وقد يكون ذاتيّاً، أي من

---

(١) في «ع»: «نعتقد».

(٢) في «أ»: «المتقنة المحكمة».

(٣) في «ع»: «فعل الأفعال» بدل «كان».

(٤) لم يرد» في «ط»: «أيضاً.

(٥) في «ع»: «في» بدل «ما».

(٦) في «ع»: «بما».

(٧) لم يرد في «م، ك، ط، ح»: «تحصل».

(٨) من قوله: «وقيل: العلم...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك، ع».

مقتضيات ذات[١] العالِم غير مغاير لها في الخارج، وقد يكون غير ذاتيّ وهو مغايرٌ[٢] لذات العالِم في الخارج.

والثاني ممتنع في حقّه تعالى، وإلّا لافتقر إليه، وهو محال عليه تعالى[٣]، والمراد هنا[٤] هو الأوّل، وهو العِلم الذاتي، وأمّا الثاني فهو[٥] حقّ الممكنات.

[الكلام في تقسيم العلم]

وينقسم العلم الغير الذاتي[٦] إلى قسمين: ضروري، ونظري.

فالضروريّات على ستّة أقسام:

الأوّل: الأوّليّات، وتسمّى فطريّات القياس، وهي قضايا يحكم بها العقل لأجل وسطٍ لا ينفكّ عنه الذهن[٧]، كالحكم بأنّ الاثنين نصف الأربعة؛ لأنّها[٨] عدد انقسمت الأربعة إليه و[٩] إلى ما يساويه، وكلّ عدد انقسمت الأربعة إليه وإلى[١٠] ما يساويه[١١] فهو نصف ذلك العدد.

الثاني: البديهيّات، وقد مرّ بيانها.

---

(١) في «ع»: «الذات».
(٢) في «ع» زيادة: «أي».
(٣) في «أ، ع»: «في حقّه تعالى» بدل «عليه تعالى».
(٤) في «ع»: «هاهنا».
(٥) في «أ، ع» زيادة: «في».
(٦) في «ع»: «الغير ذاتي».
(٧) في «م، ك، أ»: «الذهن عنه».
(٨) في «ع»: «لأنّه».
(٩) في «ك»: «أو».
(١٠) في «ع»: «أو إلى».
(١١) من قوله: «وكلّ عدد ...» إلى هنا لم يرد في «ك».

الثالث: المحسوسات، وهي القضايا التي تُدرَك بالحواسّ الظاهرة ـ كإدراك المبصَر بحاسّة[١] البصر، وحرارة النار بحاسّة اللمس ـ أو الباطنة[٢] كإدراك الجوع والشبع.

الرابع: المجرّبات، كعِلمنا بأنّ السقمونيا[٣] تسهل الصفراء[٤].

الخامس: المتواترات، كعلمنا بوجود مكّة ـ شرّفها الله تعالى ـ وإن لم نرها[٥].

والتواتر[٦] هو ورود أخبار من جماعة[٧] تأمن النفس معها من التواطؤ على الكذب.

السادس: الحدسيّات، كعِلمنا بأنّ نور القمر مستفاد من نور الشمس؛ لاختلاف أوضاعه مع قربه منها وبُعده.

وأمّا النظري فهو[٨] عبارة عن انتقال الفكر من المطالب إلى المبادئ،[٩] ثمّ من المبادئ إلى المطالب،[١٠] وهو يفيد اليقين[١١] إن كانت مقدّماته يقينيّة وترتيبه[١٢]

---

(١) في «ط»: «المبصر لحاسّة». وفي «م»: «البصر لحاسّة».

(٢) في «أ، ع»: «بالباطنة».

(٣) السقمونيا: يونانيّة أو سريانيّة، نبات تستخرج من تجاويفه رطوبة دبقة وتجفيف، وتدعى باسم نباتها أيضاً، مضادتها للمعدة والأحشاء أكثر من جميع المسهّلات، وتصلح بالأشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل. «تاج العروس ١٦: ٣٤٤ سقم».

(٤) لم يرد في «ك، أ، ع»: «الصفراء». وفي «م»: «المصفر».

(٥) في «ع»: «نراها».

(٦) في «ك»: «والمتواتر».

(٧) لم يرد في «ك، أ»: «من جماعة».

(٨) في «ط»: «فانظر هو». وفي «م»: «هو» بدل «فهو».

(٩) في حاشية «ك»: «العلم بالأثر».

(١٠) في حاشية «ك»: «العلم بالمؤثّر».

(١١) في «أ، ع»: «تقيد اليقينين».

(١٢) في «ع»: «وترتيبها».

صحيحاً. وقيل: هو ترتيب أُمور ذهنيّة ليتوصّل[١] بها إلى أمرٍ آخر.[٢]

وأمّا المعلومات فهي أعمّ من المقدورات؛ لأنّها[٣] تتعلّق بالمعلومات الثلاث[٤] وهي الواجب والممكن والممتنع، بخلاف القدرة، فإنّها تتعلّق[٥] بالممكنات لا غير.

والدليل على أنّه عالم: وجود الإحكام والإتقان في العالَم، وهو أمر جليٌّ لمن يستقرؤه[٦].

والمراد بالإحكام والإتقان: كون الفعل مطابقاً للنفع[٧] المطلوب منه، فإنّ إحكام القرطاس هو بحيث أن يصحّ[٨] عليه الكتابة؛ لأنّه النفع المطلوب منه.

وأمّا أنّ كلّ مَن فعل ذلك كان عالماً فضروريٌّ[٩]؛ لأنّ كلّ عاقلٍ إذا رأى صنعة متقنة جزم من غير توقّفٍ بأنّ صانعها كان عالماً بها من قبل أن يفعلها علماً فعليّاً[١٠].

والعلم[١١] الفعلي ارتسام صورة المفعول في النفس بالقوّة ثمّ يخرجه الفاعل العالم بذلك من القوّة إلى الفعل كالنقّاش، هذا في علم الممكنات.

---

(١) في «ع»: «ليوصل» بدل: «ليتوصّل».

(٢) في حاشية «ك»: «مثال فساد المقدّمة مع صحّة الترتيب كقولنا: «كلّ إنسان حمار»، و«كلّ حمار فرس». ومثال فساد الترتيب كقولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر»، و«لا شيء من الحجر بناطق». ومثال فسادهما كقولنا: «لا شيء من الإنسان بحيوان»، و«لا شيء من الحيوان بجسم».

(٣) في «ع»: «فلأنّها».

(٤) كذا، والأنسب: «الثلاثة».

(٥) في «ع»: «متعلّقة».

(٦) في حاشية «م»: «أي يتتبّعه». وفي «ع»: «يَستقربُه».

(٧) في «ع»: «مطابق للغرض».

(٨) في «ع»: «يصلح».

(٩) في «ع»: «ضروريّ».

(١٠) في حاشية «م»: «العلم ينقسم إلى فعلي وانفعالي، والفعلي هو الذي يستفاد منه المعلوم فيكون سابقاً عليه، والانفعالي هو الذي يستفاد من المعلوم فيكون متأخّراً عنه...».

(١١) في «أ، ط، ع»: «والمراد بالعلم» بدل «والعلم».

وأمّا الباري تعالى فليس له شيء من صفات الكمال الثبوتيّة بالقوّة[١]، بل جميعها[٢] حاصلة له[٣] بالفعل.

[الفرق بين الدليل الإنّي واللمّي]

والدليل في هذا الباب ينقسم إلى قسمين: لمّي وإنّي.

فالدليل اللِّمّي هو الاستدلال بوجود العلّة على وجود المعلول.

والدليل الإنّي استدلال بالمعلول على العلّة[٤]، أو بالمعلول على معلولٍ آخر.

أمّا الدليل[٥] بوجود العلّة على المعلول أنّا نقول: «هاهنا نارٌ، و«كلّما كان هنا نار كان هنا حرارة»، فيسقط الأوسط المتكرّر، وهي «النار»، فينتج: «إنّ هنا حرارة».

وأمّا الإنّي فنقول: «هاهنا إحراق»، و«كلّما كان هاهنا إحراق[٦] فهنا نار»، فيسقط الأوسط المتكرّر، وهو «الإحراق»، فينتج: «إنّ هنا ناراً»، فهذه دلالة وجود المعلول على العلّة.

وأمّا الدليل[٧] على المعلول بالمعلول فنقول: «هنا دخان»، و«كلّ ما كان هنا دخان

---

(١) في حاشية «ك»: «احترازٌ من الصفات الإضافيّة؛ فإنّها في الأزل كانت حاصلة لا بالفعل».

(٢) كذا.

(٣) لم يرد في «أ، ط، ك، ع»: «له».

(٤) في «م»: «علّته».

(٥) كذا، والأنسب: «الاستدلال».

(٦) لم يرد في «م»: «وكلّما كان هاهنا إحراق».

(٧) كذا، والأنسب: «الاستدلال».

فهنا إحراق»، فيسقط المتكرّر الأوسط[١] فينتج: «إنّ هناك إحراق[٢]»؛ وهو[٣] الاستدلال بوجود المعلول على وجود علّته[٤]، فلو لم يكن تعالى عالِماً لم تكن الصنعة محكمة متقنة، لكنّها كذلك، فيثبت أنّه عالِم بها[٥]، وهو المطلوب[٦].

---

(١) لم يرد في «ط»: «الأوسط».

(٢) كذا، والصواب: «إحراقاً».

(٣) في «أ، ك»: «دليل إنٍّ وهو». وفي «ع»: «دليل إنّي؛ إذ هو» بدل «ينقسم إلى قسمين...» إلى هنا.

(٤) في «ط»: «معلول مثله». وفي «ع»: «وجود العلّة» بدل «وجود علّته».

(٥) لم يرد في «ع»: «بها». وفي «ك»: «به».

(٦) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٢٢٤، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٢٧٤.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى حي]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى حيّ؛ لأنّ معنى الحيّ هو الذي يصحّ منه أن يقدر ويعلَم، وقد بيّنّا[1] أنّه تعالى قادر عالِم، فيكون حيّاً بالضرورة).

أقول: أمّا صحّة القدرة والعِلم منه تعالى فظاهر لما تقدّم.

وأمّا أنّ مَن صحّ ذلك منه[2] أو بعضه فهو حيّ[3] أمرٌ ضروريٌّ عُلم بالاستقراء التامّ[4].

وأُورد على هذا: أنّ هذه الصحّة صفة ثبوتيّة، فاختصاص ذاته تعالى بها دون ما عداه من[5] الجمادات بلا مخصّص ترجيح من غير[6] مرجّح، فلا بدّ لها من مرجّح، وهو الحياة[7]، وكذلك صحّة اتّصافه بها، ويلزم التسلسل.

والجواب: أنّ ذاته تعالى مخالفة لجميع الذوات، فجاز أن يكون مخصّص كلّ[8] ما

---

(١) في «ك»: «ثبت» بدل «بيّنّا».

(٢) في «ع»: «كلّ من صحّ ذلك» بدل «من صحّ ذلك منه».

(٣) لم يرد في «ط»: «حيّ».

(٤) كتب تحتها في «م»: «أي تتبع الجزئيّات».

(٥) في «ك»: «في».

(٦) في «م، ع»: «بلا» بدل «من غير».

(٧) أي صفة الحياة الزائدة على الذات.

(٨) في «ع»: «مخصّصة وكلّ».

يصحّ على الذات[١] المقدّسة هو عين الذات لا أمر خارج عنها؛ لاستغنائها عن كلّ ما عداها.

وعلى قول[٢] مَن يقول: إنّها صفة سلبيّة بمعنى أنّ الحيّ «هو الذي لا يمتنع عليه أن يكون قادراً عالِماً» لم يرد عليه هذا الإيراد[٣].

---

(١) في «ع»: «ذاته».

(٢) في «م»: «كلّ» بدل «قول».

(٣) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٢٦٩، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣١٩.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى قادر على كلّ مقدور]

[وعالِم بكلّ معلوم]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادر على كلّ مقدورٍ، وعالم بكلّ معلوم؛ لأنّ نسبة المقدورات والمعلومات إليه على السويّة؛ لأنّ المقتضي لاستناد الأشياء إليه هو الإمكان، وجميع الأشياء مشتركة في هذا المعنى، وليس عِلمه ببعض الأشياء أولى من عِلمه بالبعض الآخر، فأمّا أن لا يَعلَم شيئاً منها، وقد بيّنّا استحالته[1]، أو يَعلَم البعض دون البعض، وهو ترجيح من غير مرجّح[2]، أو يَعلَم الجميع، وهو المطلوب).

أقول: لمّا استدلّ على أنّه تعالى قادر لم[3] يدلّ دليله على أنّه تعالى قادر على كلّ مقدورٍ أو على مقدورٍ دون مقدور؛ لأنّه أثبت[4] له قدرة مّا، وهي أعمّ من أن تكون للكلّ أو للبعض[5]، ولا دلالة للعامّ على الخاصّ، فأراد أن يبيّن ذلك هاهنا.

وبيانه: أنّ سبب تعلّق القدرة بالمقدور إنّما هو الإمكان الذاتي[6] لا غير؛ لما سبق، فحيث حصل تعلّقت[7] القدرة به؛ لافتقاره في وجوده إليها، وهو حاصل في جميع

---

(١) في «أ»: «بطلانه» وكتب فوقها: «استحالته».

(٢) من قوله: «أو يعلم البعض دون...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك، م».

(٣) في «ع»: «ولم».

(٤) في «ط»: «ثبت». وفي «ع»: «تعالى أثبت».

(٥) في «ع»: «البعض».

(٦) لم يرد في «م، ط»: «الذاتي».

(٧) في «ط»: «تعلّق».

الأشياء عدا الواجب، فإمّا أن لا[١] تتعلّق القدرة بالجميع بل بالبعض[٢] فيلزم الترجيح من غير مرجّح، وهو باطل بالضرورة. أو تتعلّق بالجميع، وهو المطلوب.

والدليل على ذلك[٣] أنّا نقول: لو لم يكن الله تعالى قادراً على كلّ مقدور؛ وإلّا لزم أن لا[٤] يكون قادراً على شيء منها أو على البعض دون البعض، والقسمان باطلان، فينتج أن يكون قادراً على كلّ مقدور، وهو المطلوب[٥].

ولم أجد عاقلاً خالف في هذا[٦]، وإنّما وقع الاشتباه على النظّام[٧] من حيث إنّه قال: إنّ الله تعالى لا يقدر على فعل القبيح؛ لأنّه ممتنع في حقّه، والممتنع لا قدرة عليه[٨].

وجوابه: أنّ الامتناع على ضربين: امتناع بالذات، وامتناع بالغير، فالممتنع لذاته لا قدرة عليه وإلّا لكان ممكناً، وأمّا الممتنع بالغير فلا[٩] يخرج عن إمكانه الذاتي فيكون

---

(١) لم يرد في «م»: «لا».

(٢) في «م»: «أو البعض دون البعض» بدل: «بل بالبعض».

(٣) لم يرد في «م»: «على ذلك».

(٤) لم يرد في «م»: «لا».

(٥) من قوله: «والدليل على ذلك...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك، ع».

(٦) في «ع»: «ذلك».

(٧) النظّام: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار بن هاني البصري ابن أُخت أبي هذيل العلّاف، شيخ المعتزلة، وهو أُستاذ جاحظ، ولُقّب بـ «النظّام» لنظمه للخرز وبيعها في سوق البصرة، وقيل: لحُسن كلامه، توفّي سنة ٢٣١هـ. راجع: الوافي بالوَفَيَات ٦: ١٢؛ الأعلام ١: ٤٣.

(٨) حكاه عنه الرازي في تفسيره ٤: ٧٦، وابن ميثم البحراني في قواعد المرام: ٩٧.

(٩) في «أ، ك، م، ع»: «لا».

مقدوراً له تعالى[١]. والامتناع هنا إنّما هو للصارف[٢] الذي هو الحكمة، فلا يخرجه العقل[٣] عن إمكانه الذاتي، فيكون مقدوراً له تعالى، وهو المطلوب.

ومع هذا إنّ الامتناع من حيث فعله إنّما هو لاحق للفعل صفة له عند وقوعه لا للقدرة[٤]، فإنّ القدرة على الفعل القبيح لا تسمّى قبيحة، ولا يلزم من القدرة على الفعل القبيح وقوعه من القادر[٥].

وكذا البحث[٦] مع الجبّائيين أبي عليّ وولده أبي هاشم[٧]، حيث إنّهما قالا: إنّ الله تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد[٨]؛ لأنّه يستلزم منه وقوع مقدورَي قادرَين، وهو باطل، وإلّا لرجح استغناؤه بكلّ واحد منها عن كلّ واحد منها[٩].

---

(١) لم يرد في «أ، ط، ك، ع»: «له تعالى».

(٢) في «ع»: «الصارف».

(٣) في «ط، ك»: «للفعل».

(٤) في «ع، ح»: «القدرة».

(٥) من قوله: «ومع هذا إنّ الامتناع» إلى هنا لم يرد في «أ، ك». وفي «ع» زيادة: «وكذا البحث مع الكعبي».

(٦) لم يرد في «ع»: «البحث».

(٧) الجبائيّان: وهما أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب، إمام المعتزلة في زمانه، ومؤسّس مدرسة البصرة، وقد كان أبو الحسن الأشعري تلميذاً له ثمّ اعتزل عنه، وجاء بمذهب الأشاعرة، مات في بغداد سنة ٣٠٣هـ. «الأنساب للسمعاني ٣: ١٨٧؛ العبر ٢: ١٢٥».

وعبد السلام بن محمّد الجبّائي، كنيته أبو هاشم، كان تلميذاً لأبيه أبي عليّ، وهو من أكابر المتكلّمين المعتزلة، ويُطلق على أتباعه البهشميّة. «وَفَيَات الأعيان ٢: ٣٣٥؛ المنية والأمل لابن المرتضى: ١٨١».

(٨) حكاه عنهما الرازي في تفسيره ٣: ٥٢، والعلّامة في كشف المراد: ٣٩٦.

(٩) في «أ»: «وإلّا لزم اجتماع النقيضين إذا أراده الله تعالى وكرهه العبد أو بالعكس، والجواب: إذا أُضيف الفعل إلى أحدهما استحال من تلك الحيثية إضافته إلى الآخر، وهو قبل الإضافة يمكن استناده إلى كلّ منهما على البدل» بدل: «لأنه يستلزم منة» إلى هنا.

وخالف الكعبيّ[١]، حيث إنّه قال[٢]: إنّ الله تعالى لا يقدر على مثل مقدور العبد؛ لأنّه إمّا طاعة أو سفه[٣]، وكلاهما محالان عليه تعالى.

قلنا[٤]: أمّا الطاعة والسفه فإنّهما[٥] صفتان عارضتان للفعل لا للقدرة[٦]، لا تخرجانه[٧] عن إمكانه الذاتي، فيكون هذا الفعل ممتنعاً عليه من هذه الحيثيّة للحكمة، ومقدوراً[٨] له من حيثيّة[٩] إمكانه الذاتي، ولا استبعاد في أن يكون الشيء ممكناً لذاته ممتنعاً بغيره.

وأمّا البحث مع أبي هاشم ووالده[١٠] حيث إنّه زعموا بأنّ الله تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد[١١]، وإلّا لزم اجتماع النقيضين إذا أراد الله وكره[١٢] العبد.

---

(١) الكعبي: هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي الخراساني، أحد أئمّة المعتزلة، إليه تُنسب الطائفة الكعبيّة، تُوفي في مدينة بلخ سنة ٣١٩هـ. تاريخ بغداد ٩: ٣٨٤؛ وَفَيَات الأعيان ١: ٢٥٢.

(٢) في «أ»: «زعم».

(٣) في «ك» زيادة: «أو عبث».

(٤) في «ع»: «فكذا».

(٥) في «أ»: «أو السفه» بدل: «والسفه». وفي «ط، م»: «فلأنّهما».

(٦) لم يرد في «أ، ع»: «لا للقدرة».

(٧) في «ط»: «ولا يخرجان». وفي «م»: «فلا يخرجان».

(٨) في «ع»: «ومقدور».

(٩) في «ط، م»: «حيث». وفي «أ»: «عليه لإمكانه» من: «له من حيثية».

(١٠) في «م»: «وولده».

(١١) من قوله: «لأنّه يستلزم منه وقوع...» إلى هنا لم يرد في «ع».

(١٢) في «ع»: «أراده الله وكرهه».

والجواب: أنّه إذا[١] تعلّقت إرادة أحدهما بشيء امتنع وقوعه من الآخر[٢]. وأمّا تعلّق علمه بكلّ معلومٍ فظاهر؛ لأنّ علمه[٣] صفة نفسانيّة متى صحّت وجبت، وقد ثبت ذلك؛ لاستحالة افتقاره تعالى إلى غيره[٤] في ذاته أو[٥] صفاته، فلو لم يعلم جميع المعلومات لزم الترجيح من غير مرجّح، وهو باطل، فثبت أنّه يعلم الجميع، وهو المطلوب.

وقالت الفلاسفة: إنّه تعالى لا يَعلَم الجزئيّات؛ وإلّا لجاز التغيّر على علمه تعالى[٦]، وهو محال؛ لأنّ العِلم إضافة بين العالِم والمعلوم، وهي صفة حقيقيّة ثابتة، فإذا تغيّر المعلوم المعيّن يلزم[٧] منه تغيّر تلك الصفة. مثاله: أنّه[٨] إذا عَلم أنّ زيداً سيوجد، فإذا وجد فإمّا أن يبقى ذلك العِلم كما كان فيكون غير مطابق؛ لأنّ زيداً وجد، والعلم

---

(١) في «م»: «إنّ» بدل «أنّه إذا».

(٢) من قوله: «وأمّا البحث مع أبي هاشم...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك»، وفي «ع» زيادة: «لأنّه قبل الإضافة صالح لكلٍّ منهما. قيل: لأنّه يلزم منه وقوع مقدورَي قادرَين، وهو باطل، وإلّا لزم استغناؤه بكلّ واحدٍ منها عن كلّ واحدٍ منها. خالف البلخيّ حيث منع كونه تعالى قادراً على مثل مقدور العبد؛ لأنّه إمّا طاعة وإمّا سفه، فإنّهما صفتان عارضتان للفعل لا يخرجانه عن إمكانه الذاتيّ، فيكون هذا الفعل ممتنعاً عليه من هذه الحيثيّة للحكمة، ومقدوراً له من حيثيّة إمكانه الذاتي، ولا استبعاد في أن يكون الشيء ممكناً لذاته ممتنعاً بغيره». وفيه تكرار لما تقدّم.

(٣) في «م» زيادة: «على».

(٤) في «أ، ط، ك، ع»: «الغير».

(٥) في «ك»: «و». وفي «ع»: «أو في».

(٦) حكاه العلّامة في مناهج اليقين: ٢٣١.

(٧) في «أ، ك، ع»: «لزم».

(٨) لم يرد في «م، ك»: «أنّه».

يشترط فيه مطابقته[١] للمعلوم، أو يتعلّق بوجوده فيتغيّر[٢]، وذلك محال. وهذه شبهة مَن لا تحقيق[٣] له.

والجواب عنها: أنّا[٤] نقول: إنّ تعلّق العِلم بالمعلوم كتعلّق القدرة بالمقدور، فكما[٥] لا يلزم من تغيّر المقدور المعيّن تغيّر[٦] القدرة كذلك لا يلزم من عدم المعلوم المعيّن عدم[٧] العلم. ومع هذا إنّ هذه الإضافة أمر اعتباريّ ذهنيّ لا تحقّق له في الخارج، وإنّما يلزم ذلك أن لو كان الله تعالى عالِماً بعلم زائد في الخارج، وليس كذلك[٨] عندنا؛ لأنّ[٩] ليس كلّ ما يشترط في عِلم الممكن بالمعلوم يشترط ذلك في علم واجب الوجود[١٠] لذاته تعالى.

وربّما ألزموا الأشاعرة[١١] بذلك، حيث إنّ الأشاعرة يزعمون أنّ الله تعالى عالم بعلم زائد على ذاته المقدّسة موجود[١٢] في الخارج، فيرد عليهم ما قاله[١٣] الفلاسفة، ويلزمهم ذلك.

---

(١) في «ع»: «مطابقه».
(٢) في «ع»: «فتغيّر».
(٣) في «ع»: «تحقّق».
(٤) في «ع»: «أن».
(٥) في «ط، م»: «وكما». وفي «ع»: «حكماً».
(٦) في «م»: «تغيير».
(٧) في «أ، ط، ك»: «تغيّر». وفي «ع»: «بغير».
(٨) في «ع»: «ذلك».
(٩) في «ع»: «بالآن».
(١٠) في «ع»: «للوجود».
(١١) في «أ، ك، م»: «ألزموهم للأشاعرة». وفي «ع»: «ألزمهم الأشاعرة».
(١٢) في «أ»: «موجودة».
(١٣) في «ط، م»: «قالوه».

فإن قيل: العلم صورة مساوية للمعلوم في العالِم، فإنّ علمه تعالى بأنّ زيداً حاضر صوره تتغيّر بسفره، وتحلّ في ذاته صورة سفره[١]، فيكون محلًّا للحوادث، ومحلّ الحوادث حادث.

والجواب: المنع بأنّ العِلم صورة تحلّ في ذاته؛ لعدم قبولها للحوادث، لكن ذاته تعالى تقتضي أن تكون عالمة لا بعِلمٍ مغاير لذاته، والمغايرة والزيادة أمرٌ اعتباريّ ليس له تحقّق في الخارج، وإنّما يلزم ذلك في الممكنات، وحكم الواجب لذاته غير حكم الممكن[٢][٣].

---

(١) في «ط»: «بسفره».

(٢) من قوله: «فإن قيل...» إلى هنا لم يرد في «ك».

(٣) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ١٨٩ و٢٢٧، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٢٣٨ و٢٧٧.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى سميع بصير]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى سميع بصير؛ لأنّه عالمٌ بجميع[1] المعلومات، ومن جملتها المسموعات والمبصرات[2]، فيكون عالماً بهما، وهو معنى كونه سميعاً بصيراً[3]).

أقول: الإدراك للمدرك على ضربين:

أحدهما: أن يكون بواسطة الآلات الجسمانيّة، كالحواس الباطنة والظاهرة[4].

والثاني: بغير واسطة.

فالأوّل يسمّى إدراكاً جزئيّاً، والثاني إدراكاً كلّيّاً، ويطلق[5] على المدرَكَين بهما أنّهما معلومان[6]، والله تعالى عالم بكلّ معلوم، وهما من جملة المعلومات، فيكون عالماً بهما، وبهذا[7] المعنى يسمّونه[8] سميعاً بصيراً؛ لأنّه غير مفتقر في علمه إلى شيء يتوصّل به إليه؛ لأنّ جميع الأشياء مفتقرة إليه[9]، فلو افتقر إليهما[10] لزم الدور، وهو محال[11].

---

(١) في «ع»: «بكلّ».

(٢) في «أ، ك، ع»: «المسمع والمبصر». وفي «م»: «المسموع والمبصر».

(٣) في «أ»: «سميع بصير».

(٤) في «أ، م، ع»: «الظاهرة والباطنة».

(٥) في «أ»: «ويدرك» وفي هامشها: «ويطلق». والواو لم ترد في «ع».

(٦) في «ط، م»: «معلومين».

(٧) في «ع»: «ولهذا».

(٨) في «ع»: «يسمّى».

(٩) قوله: «إليه» لم يرد في «أ».

(١٠) في «ط، ك، ع»: «إليها».

(١١) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٢٦٩، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣٢٠.

[في وجوب الاعتقاد بوحدانيّته تعالى]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى واحد[1]؛ لأنّه لو كان معه إله آخر لزم المحال؛ لأنّه لو أراد أحدهما حركة جسم وأراد الآخر تسكينه فإمّا أن يقعا وهو محال، وإلّا لزم اجتماع المتنافيين، وإمّا أن لا يقعا فيلزم خلوّ الجسم عن الحركة والسكون، وهو باطل بالضرورة، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر، وهو ترجيح من غير مرجّح، وهو باطل).

أقول: هذه المسألة من أعظم المسائل وأشرفها وأعظمها نفعاً وتعقّلاً[2]، وأوجبها عقلاً وشرعاً؛ لأنّ بها[3] يندفع الشرك بالله العظيم الواحد، ومع الشرك لا يكون إيمان، ولا يقبل عمل، والشرك أمر خفيّ، والتوحيد ركن من أركان الإيمان وأصلٌ له، وقد أوجب الله تعالى معرفة توحيده في قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[4]، ولا يتمّ العِلم به إلّا بالدليل، وقد ذكر أهل العلم في هذا الباب دلائل كثيرة من[5] جملتها هذا الدليل الذي يسمّونه: «دليل التمانع»، وهو أحسنها وأوضحها، وبه نطق الكتاب

---

(١) في «ك»: «كونه تعالى واحداً». بدل: «أنّه تعالى واحد».

(٢) لم يرد في «أ»: «نفعاً و». ولم يرد في «ط»: «وأعظمها نفعاً و». وفي «ع»: «نقلاً» بدل «نفعاً وتعقّلاً».

(٣) في «ع»: «بهما».

(٤) محمّد ﷺ (٤٧): ١٩.

(٥) في «ع»: «ومن».

العزيز في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١].

ووجه[٢] الملازمة في التعدّد والفساد[٣] جواز[٤] اختلاف الإرادتين، وذلك مبنيّ على مقدّمات:

الأُولى[٥]: ثبوت أثر المؤثّر[٦] تعالى عن قدرة واختيار، لا عن إيجاب.

الثانية: ثبوت الإرادة الذاتيّة لكلّ منهما على تقدير الاثنينيّة[٧].

الثالثة: استحالة اجتماع المتنافيين.[٨]

الرابعة: استحالة خلوّ الجسم عن الحركة والسكون.[٩]

الخامسة: استحالة الترجيح من غير مرجّح.[١٠]

السادسة: جواز اختلاف الإرادتين.[١١]

السابعة: بيان امتناع وقوع الفعل مع اتّفاق إرادتهما.[١٢]

---

(١) الأنبياء (٢١): ٢٢.

(٢) في «ط»: «وجه».

(٣) في حاشية «ك»: «أي: إذا تعدّدا لَزِم الفساد».

(٤) في «ع»: «وجواز».

(٥) التسلسل في «ع» كلّه مذكّر.

(٦) في «م»: «القادر» بدل «المؤثّر».

(٧) في «ع»: «الأشبهيّة للقادر» وفي «أ»: «الاثنينية للقادر تعالى» بدل «الاثنينيّة».

(٨) في حاشية «ك»: «وإلّا لم يلزم الفساد».

(٩) في حاشية «ك»: «وإلّا لوجاز الخلوّ عنهما لم يتحقّق وقوع إرادة أحدهما دون الآخر، وجاز أن لا يقع شيء، فلا يلزم الفساد [و] التعدّد».

(١٠) في حاشية «ك»: «وإلّا لم يلزم الفساد».

(١١) في حاشية «ك»: «وإلّا لجاز [الاختلاف] بالعقل».

(١٢) في حاشية «ك»: «لأنّه يكون [مستقلًّا] عن كلّ واحد منهما بالنسبة إلى الآخر، فيلزم عدم وقوعه».

إذا تقرّر هذا فنقول: أمّا صدور العالم عن الله تعالى عن قدرة واختيار فقد[١] مضى بيانه.

وأمّا بيان ثبوت الإرادة للفاعل تعالى؛ فلما يأتي بعد هذا الباب لتخصيص وجود بعض الحوادث بوقتٍ دون ما قبله وما بعده.

وأمّا استحالة اجتماع المتنافيين فظاهر، وإلّا لصدق النفي والإثبات على شيء واحد مع حصول شروط[٢] التناقض، وهو محال.

وشرائط التناقض ثمانية: وحدة الموضوعِ، ووحدة المحمولِ، والكلِّ، والجزءِ، والقوّةِ، والفعل، والزمان، والمكانِ.

وأمّا استحالَة خلوّ الجسم عن الحركة والسكون فظاهر أيضاً؛ لأنّه لا يخلو الجسم عن المكان[٣]، فإن كان لابثاً فيه كان ساكناً، وإن كان منتقلاً عنه كان متحرّكاً.

وأمّا بيان استحالة الترجيح من غير مرجّح فأمر ضروريّ؛ لأنّ مع التساوي يمتنع الرجحان، والتقدير أنّهما متساويان في القدرة والإرادة[٤]، فوقوع مراد أحدهما دون الآخر محال.

وأمّا بيان[٥] جواز اختلاف إرادتهما، وامتناع وقوع الفعل مع اتّفاقهما، وعدم

---

(١) في «ع»: «وقد».

(٢) في «م»: «شرائط».

(٣) في «ع»: «لا بدّ له من مكان».

(٤) في حاشية «ك»: «لأنّهما واجبان لذاتهما».

(٥) لم يرد في «ع»: «بيان».

حدوث إرادة كلّ واحدٍ منهما، فأقول: الاختلاف إمّا جائز أو واجب أو ممتنع، وعلى الأوّلَين يرتفع النزاع ويثبت الدليل. وعلى الثالث[١] لا يضرّ أيضاً؛ لأنّه ممكن في نفسه ممتنع لغيره، فيجوز الاختلاف بالنظر إلى ذاتيهما[٢] المجرّدة عن المعقولات الثانية[٣] التي هي الحكمة والعلم، فيثبت[٤] المطلوب.

فإن قيل: موضوع هذا العلم بالدليل إنّما هو مبنيّ على المعقولات الثانية[٥]، وهي[٦] القدرة والعِلم والإرادة، فكيف يتمّ هذا الدليل مع قطع النظر[٧] عنها؟

قلنا: يجوز[٨] اختلاف إرادة الحكيمَين[٩]، ولا ينافيان الحكمة؛ لتعلّق المرادين بالغرضين النافعين[١٠]؛ لجواز أن يريد أحدهما أن يكون[١١] الجسم أسود والآخر بأن يكون أبيض، أو حارّاً[١٢] والآخر بأن يكون بارداً[١٣]؛ لعلمهما بأنّ[١٤] فساده في

---

(١) في «أ، ع»: «الثاني».

(٢) في «ع»: «ذاتهما».

(٣) في «أ، ع، ط»: «الثابتة».

(٤) في «أ، ع»: «فثبت».

(٥) في «ع، ط»: «الثابتة».

(٦) في «م»: «التي هي» بدل «وهي».

(٧) في «ط»: «نظر العلم» بدل «النظر». وفي «أ»: «عنهما» بدل «عنها».

(٨) في «م»: «لا يجوز».

(٩) في «أ، ط، ح»: «الحكمين».

(١٠) في «ط»: «المتنافيين». وفي «ع»: «المتناقضين».

(١١) لم يرد في «ع»: «يكون».

(١٢) في «ع»: «حارّ».

(١٣) في «ع»: «بارد».

(١٤) في «م»: «أنّ».

حمرته أو خضرته أو فتوره لا[١] في الحرارة والبرودة، والسواد والبياض، فلا تكون الحكمة والعلم علّة تامّة في امتناع اختلاف الإرادتين.

وعلى الأوّل ـ وهو أن يكون الامتناع للذات ـ يلزم أن يكون الأثر الواحد صادراً عن مؤثّرين واجبَي الوجود؛ لأنّ عند حصول إرادتهما وقدرتهما يجب وجود أثرهما الممكن؛ لأنّه يكون كلٌّ منهما علّة[٢] تامّة في وجوده، فحينئذٍ إمّا أن يكون الممكن مفتقراً في وجوده إليهما أو إلى أحدهما، فعلى الأوّل يلزم أن يكون[٣] كلّ واحدٍ من الواجب لذاته جزء علّة، وعلى الثاني يلزم وجود ترجيح بلا[٤] مرجّح، وهو باطل، ومع وقوعه يلزم استغناء الممكن عن الواجب الآخر[٥]، واستغناء الممكن عن الواجب محال[٦].

لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يسبق[٧] تعلّق إرادة أحدهما بوقوع الأثر فيجب، فتمتنع[٨] قدرة الواجب الآخر عليه لوجوبه[٩]؛ لأنّ الواجب لا قدرة عليه، فيكون سبق[١٠]

---

(١) لم يرد في «ع»: «لا».

(٢) في «م»: «لأنّها»، وفي «أ، ط، ع»: «لأنّه علّة» بدل «لأنّه يكون كلّ منهما علّة».

(٣) لم يرد في «ع»: «يكون».

(٤) في «أ، ك»: «مرجّح بلا». وفي «م»: «ترجيح من غير».

(٥) في حاشية «ك»: «لأنّ كلًّا منهما واجب، وقد صدر عن أحدهم، فيكون مستغنياً عن الواجب الآخر، فيلزم عدم الوقوع».

(٦) في «ع» زيادة: «ثمّ».

(٧) في «ك»: «تسبق» بدل «يسبق». وفي «ع»: «لأن يسبق».

(٨) في «ع»: «فيمتنع».

(٩) أي لوجوب الأثر بالغير.

(١٠) لم يرد في «ع»: «سبق».

تعلّق الإرادة هي المرجّحة[١] لوقوع الفعل من أحدهما، ولا يلزم من تأثير أحدهما استغناؤه عن الواجب؛ لأنّ وجوده إنّما حصل[٢] بواجبٍ مّا [فـ]ـلِمَ[٣] قلت: أن يكون الممكن مفتقراً[٤] إلى كلّ واجب[٥]؛ لجواز أن يزول الافتقار عنه بأثر أحدهما، وقد حصل، ولم منعت[٦] تعلّق مقدورٍ واحدٍ بقادرين مختارين؟

قلنا: سبق إرادة أحدهما على إرادة الآخر لا تتحقّق[٧] إلّا في الإرادة المحدثة التي هي للممكنات[٨]، وأمّا في الواجب لذاته فممتنع؛ لأنّ إرادته ذاتيّة غير محدثة؛ لما تبيّن من استحالة حدوث إرادته تعالى؛ لاستحالة قيامها به أو بغيره أو بغير محلٍّ فهي كعلمه وقدرته، فلا يتحقّق السبق حينئذٍ، وإذا لم يتحقّق السبق[٩] امتنع تأثير أحدهما دون الآخر، فيبقى الممكن على افتقاره، وهو المطلوب.

ومن هنا امتنع تعلّق المقدور الواحد بقادرين؛ لأنّه مفتقر إلى كلّ واحدٍ منهما مستغنياً[١٠] عنه، وذلك محال[١١].

---

(١) في «ع»: «إرادته هي المرجّح».

(٢) في «ط»: «يحصل».

(٣) لم يرد في «ط، م»: «لم». وفي «ع»: «فمسلم» بدل «مّا [فـ]ـلِمَ».

(٤) في «ع»: «مفتقر».

(٥) من قوله: «لأنّ وجوده...» إلى هنا لم يرد في «ح».

(٦) في «م، ح»: «منعتم».

(٧) في «ع»: «لا يتحقّق».

(٨) في «م، ع»: «الممكنات».

(٩) في «م» زيادة: «حينئذٍ».

(١٠) كذا في جميع النسخ، والأنسب: «مستغنٍ».

(١١) لم يرد في «أ»: «وذلك محال». وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٣٢٠، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣٧١.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى مريد]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى مريد؛ لأنّ نسبة الحدوث إلى جميع الأوقات على السويّة[1]، فلا بدّ من مخصّص، وهو الإرادة).

أقول: تخصيص[2] وجود بعض الحوادث بوقت[3] دون ما قبله وما[4] بعده مع تساوي الأوقات لا بدّ له من مخصّص وهو الإرادة[5]، وإلّا لزم الترجيح من غير مرجّح، وهو باطل لما مرّ، وذلك المخصّص يسمّونه[6] «إرادة» وقد ثبت حدوث العالم لا عن إيجاب، فإمّا أن تكون القدرة كافية فيه[7] وحدها أم لا، فإن كانت كافية لزم وجود العالم دفعة واحدة عن موجده[8]؛ لعدم توقّفه على أمر آخر غير القدرة، فيلزم قدم العالم؛ لوجود قدرة الله تعالى أزلاً؛ لأنّها ذاتيّة.

لكنّ وجود العالم دفعة باطل؛ لحدوث المتجدّدات من العالم، وقدمه أيضاً باطل؛ لما

---

(١) في «م»: «بالسويّة».

(٢) في «ع»: «تخصّص».

(٣) لم يرد في «أ»: «بوقت».

(٤) لم يرد في «أ»: «ما».

(٥) لم يرد في «أ، ط، م، ع»: «وهو الإرادة».

(٦) في «أ»: «بشموله».

(٧) لم يرد في «ع»: «فيه» ولم يرد في «أ»: «وحدها».

(٨) في «ع»: «موجد».

ثبت من حدوثه، فإذا[١] لم تكن القدرة كافية في وجود العالم كان حدوثه مفتقراً إلى أمر آخر، وذلك الأمر هو المخصّص لحدوث الأشياء بوقت دون وقت، ولا نعني بالإرادة إلّا هذا.

أمّا الدليل[٢] على ذلك [فـ]ـإنّا نقول: لو لم يكن الله تعالى مريداً[٣] لما وقع التخصيص في أفعاله، لكنّ التخصيص في أفعاله واقع؛ لاختلاف الصور، فينتج أن يكون مريداً، وهو المطلوب.

لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون المخصّص هو القبول؛ لأنّ فعل الفاعل متوقّف عليه؟

قلنا: اختلاف قبول الممكنات مع تساويها لا بدّ لها من مخصّص، وهي إرادة الواجب لذاته تعالى؛ لاستنادها إليه، ولبطلان كونه تعالى موجَباً في وجودها، فثبت المطلوب[٤].

وهي صفة ذاتيّة، وإلّا لكان[٥] الله تعالى محلًّا للحوادث، فيكون منفعلاً؛ لقبوله لها، وكلّ منفعل[٦] ممكن[٧] حادث، فتعالى الله عن[٨] ذلك علوّاً كبيراً.

---

(١) في «أ، م، ع»: «وإذا».

(٢) في «ح، ط»: «فالدليل» بدل «أمّا الدليل».

(٣) في «م» زيادة: «وإلّا».

(٤) من قوله: «أمّا الدليل على ذلك...» إلى هنا لم يرد في «ك، ع».

(٥) في «أ، ك، ع»: «كان».

(٦) لم يرد في «م»: «منفعل».

(٧) في «أ» زيادة: «وكلّ ممكن».

(٨) في «ع»: «تعالى الله عن» بدل «فيكون منفعلاً؛ لقبوله لها، وكلّ منفعل ممكن حادث، فتعالى الله عن».

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن تكون الإرادة حادثة وهي قائمة لا في محلّ؟ كما ذهب إليه السيّد المرتضى وأبو الحسين البصري[١][٢].

قلنا: لا يعقل قيام عرض لا في محلّ؛ لأنّ المعقول[٣] منه قيامه بغيره.

فإن قيل: لا نسلّم أنّ إرادة الله تعالى عرض[٤]، فكما أنّ ذاته المقدّسة لا يطلق عليها أنّها جوهر كذلك صفاته تعالى لا يطلق عليها أنّها عرض، فلِمَ قلتم: إنّها لا تقوم بنفسها؟

قلنا: إنّ مطلق الصفة ـ وإن[٥] لم تكن عرضاً ـ لا يقوم[٦] إلّا بموصوفها، وهو أمر معقول؛ لأنّ الذات هي المستقلّة بالمعقوليّة، والصفة لا تعقل إلّا بعد تعقّل موصوفها[٧]، فلو قامت بذاتها أو[٨] استقلّت بالمعقوليّة لكانت ذاتاً[٩] لا صفة، والتقدير أنّها صفة، هذا خلف، فبطل حدوث الإرادة، وهو المطلوب.

---

(١) أبو الحسين البصري: هو محمّد بن عليّ بن الطيّب المتكلّم، كان على مذهب المعتزلة، بصريّ سكن بغداد ودرس فيها، ومات فيها سنة ٤٣٦هـ، ودُفن في مقبرة الشونيزي تاريخ بغداد ٣: ١٠، وَفَيَات الأعيان ٤: ٢٧١.

(٢) من قوله: «كما ذهب إليه السيّد...» إلى هنا لم يرد في «ك، ع». ولم يرد في «أ»: «وأبو الحسين البصري».

(٣) في «ط»: «المقصود».

(٤) في «ع»: «عرضاً».

(٥) في «ع» زيادة: «كانت».

(٦) في «أ، ع»: «تقوم».

(٧) في «ع»: «بموصوفها» بدل «إلّا بعد تعقّل موصوفها».

(٨) في «أ، ط، م، ع»: «و».

(٩) في «م»: «ذات». وفي «أ»: «كانت» بدل: «لكانت».

ولا يلزم من كونها ذاتيّة أن[١] تتعلّق بجميع المرادات، بمعنى أن تكون الأشياء القبيحة والحسنة مرادة له، كتعلّق[٢] علمه بكلّ معلوم، وقدرته بكلّ مقدور، كما زعمت الأشاعرة؛ **لأنّا نقول**: إنّ إرادة القبيح ممتنعة عليه للصارف الذي[٣] هو الحكمة الذاتيّة، فلا يكون القبيح مراداً له؛ لامتناع[٤] وقوع فعله منه.

لا يقال: يلزم من ذلك أن يكون مغلوباً؛ لأنّه إن[٥] أراد الطاعة من المكلّف وأراد المكلّف فعل[٦] المعصية، فإن وقع مراد الله تعالى دون مراد العبد لزم أن يكون المكلّف مجبوراً[٧] على فعله، وإن وقع مراد العبد دون مراد الله تعالى كان[٨] الله تعالى مغلوباً، فتعالى الله عن ذلك[٩].

قلنا: إنّما يلزم[١٠] أن يكون الله تعالى مغلوباً[١١] إذا وقع مراد العبد دون مراده على تقدير أن يكون المكلّف مجبوراً على[١٢] تكليفه، أمّا على تقدير أن يكون التكليف[١٣]

---

(١) لم يرد في «م»: «أن».
(٢) في «أ، ك، ع»: «لتعلّق».
(٣) لم يرد في «ع»: «الذي».
(٤) في «أ، م»: «كامتناع».
(٥) لم يرد في «أ، ع»: «إن».
(٦) لم يرد في «ع»: «فعل».
(٧) في «أ، ع»: «مجبراً».
(٨) في «ط»: «لكان».
(٩) في «أ» : «فتعالى عن ذلك». وفي «ع»: «تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً». ولم يرد في «ط، م»: «فتعالى الله عن ذلك».
(١٠) في «ط، ح»: «يتمّ ذلك». وفي «م»: «يتمّ».
(١١) لم يرد في «أ»: «مغلوباً».
(١٢) في «أ، ك، ع»: «مجبراً في».
(١٣) في «أ»: «المكلّف».

منوطاً إلى قدرة المكلّف[١] وإرادته فلا يلزم أن يكون الله تعالى مغلوباً.

وهذه الصفات الثبوتيّة زيادتها[٢] على ذات واجب الوجود تعالى ومغايرتها له[٣] إنّما هو في الذهن لا في الخارج، وإلّا لكانت إمّا قديمة أو محدَثة، والقسمان باطلان.

أمّا الأوّل فلاستحالة تعدّد القدماء.

وأمّا الثاني فلاستحالة قيام الحوادث بالذات الواجبة الوجود، وقد بيّنّا فيما تقدّم استحالة قيام الصفة بنفسها أو بغير الموصوف.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن تكون الذات المقدّسة علّة والصفات معلولاتها[٤]، فلا يستحيل وجودها[٥] في الخارج؟

قلنا: إنّ[٦] العلّة يجب أن تكون سابقة[٧] على معلولها؛ وإلّا لتحقق[٨] هنا سبق الذات في الخارج على وجودها الذي هو معلولها؛ ولأنّها مفتقرة إليه، والعلّة التامّة لا تكون مفتقرة[٩] إلى معلولها، بل هو[١٠] يجب أن[١١] يفتقر إليها، وكلّ مفتقر ممكن،

---

(١) في «ط»: «قدرته».

(٢) في «ع»: «زياداتها».

(٣) في «أ، ك»: «لها».

(٤) في «ع»: «معلولها».

(٥) في «ع»: «وجودهما».

(٦) لم يرد في «أ، ك، م، ع»: «إنّ».

(٧) في «ع»: «متقدّمة».

(٨) في غير «ع»: «ولا يتحقّق».

(٩) في «ع»: «لا تفتقر».

(١٠) لم يرد في «ع»: «هو».

(١١) في «ط، ك» زيادة: «يكون».

وكلّ ممكن حادث؛ لما تقرّر فيما سلف.

واعلم أنّه لا يلزم من كون الله تعالى حيّاً قادراً موجوداً[١] سميعاً بصيراً[٢] أن يكون قادراً بقدرة، وعالماً بعلم، وحيّاً بحياة، ومريداً[٣] بإرادة، كما في الممكنات؛ لكونه لا يشبه خلقه فيه[٤]، فما[٥] كلّ ما يحتاج الممكن إليه يكون[٦] الواجب لذاته فيه كذلك.

وإنّما وقع الاشتباه على الأشاعرة من حيث إنّهم قاسوا الواجب على الممكن، وذلك باطل[٧].

وأمّا الأحوال التي أثبتها[٨] المعتزلة ـ من أنّها صفات ثابتة لموصوف، لا موجودة ولا معدومة[٩]، ولا عين[١٠] الذات ولا غيرها[١١] ـ أمر غير معقول؛ لأنّا لا نفرّق بين الموجود والثابت[١٢]، ولا بين المعدوم والمنفي. والمعتزلة[١٣] عندهم أنّ هذه الأحوال

---

(١) في «ك»: «موجوداً مريداً».

(٢) في «أ، ع»: «حيّ موجود مريد سميع بصير».

(٣) في «ع»: «قادر بقدرة، عالم بعلم، حيّاً بحياة، مريداً». وفي «أ، ك، م»: «عالماً بعلم، حيّاً بحياة، مريداً».

(٤) لم يرد في «أ»: «فيه».

(٥) لم يرد في «ط»: «فما». وفي «ع»: «فكلّما» بدل «فما كلّ ما».

(٦) في «ع»: «لا يكون».

(٧) لم يرد في «ع»: «وذلك باطل».

(٨) في «ط»: «الذي أبدتها».

(٩) لم يرد في «ع»: «ولا معدومة».

(١٠) في «م»: «غير» بدل «عين». انظر: معارج الفهم في شرح النظم «نشر مجمع البحوث الإسلاميّة»: ٣٣٦، وفي نشر مكتبة العلّامة المجلسي: ٢٩٨.

(١١) في «ع»: «غيرهما».

(١٢) في «ع»: «الثابت والموجود».

(١٣) في «أ»: «فالمعتزلة».

أربعة[١]: الحيّيّة والعالميّة والقادريّة والموجوديّة[٢]، بها خالفت الذات الواجبة الوجود لسائر الذوات الممكنة، وزعموا أنّ بقطع[٣] النظر عن هذه الأحوال الأربعة يلزم تماثل[٤] الذوات جميعاً[٥] في الواجب والممكن.

وذلك غلط منهم؛ لأنّ مع التماثل تشترك اللوازم، فاختصاص الذات الواجبة بهذه الأحوال مع مماثلتها[٦] للممكن[٧] ترجيح من غير مرجّح، وهو باطل ضرورة.

والفرق بين الأحوال التي أثبتها[٨] المعتزلة والمعاني الذي أثبتتها الأشاعرة هو أنّ المعاني علل للأحوال[٩]، كالقدرة فإنّها سبب في اتّصاف الذات بالقادريّة، والحياة فإنّها علّة في اتّصاف الذات[١٠] بالحيّيّة، وكذا في[١١] باقي الصفات[١٢]، والمذهبان باطلان[١٣].

---

(١) في «أ، ع»: «الأربعة».

(٢) في «ع»: «والوجوديّة».

(٣) في «ك»: «تقطع».

(٤) في «ع»: «وتماثل» بدل «يلزم تماثل».

(٥) في «م، ع»: «جميعها».

(٦) في غير «ك»: «تماثلها».

(٧) في «ك»: «الممكن».

(٨) في «ع»: «أثبتتها».

(٩) في «م»: «والأحوال». وفي «ع»: «الأحوال».

(١٠) لم يرد في «ع»: «بالقادريّة، والحياة فإنّها علّة في اتّصاف الذات».

(١١) لم يرد في «أ، ك، ع»: «في».

(١٢) انظر: معارج الفهم في شرح النظم طبعة مجمع البحوث الإسلاميّة: ٣٣٦، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٢٩٨.

(١٣) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٢٤٧، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٢٩٨.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى كاره]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى كاره؛ لأنّه نهى عن المعاصي، فيكون كارهاً لها).

أقول: هذه المسألة متوقّفة على مقدّمات:

منها: ثبوت التحسين والتقبيح العقليّين.

ومنها: ثبوت حكمة[1] المكلِّف.

ومنها[2]: استحالة التكليف بما لا يطاق.

إذا تقرّر هذا فنقول: النهي من المكلِّف عن الشيء إمّا أن يستلزم كراهيّة[3] فعله، أو إرادة فعله[4]، أو لا يستلزم شيئاً منهما[5]، والأوّل هو المطلوب، والثاني يلزم منه التكليف بما[6] لا يطاق، وهو محال؛ لغنائه عنه وعلمه[7] وحكمته تعالى، [و]لأنّ

---

(١) في «ع»: «حكم».

(٢) في «ط» زيادة: «ثبوت».

(٣) في «أ، ك، ع»: «كراهة».

(٤) لم يرد في «ك، ع»: «أو إرادة فعله».

(٥) في «ط»: «شيء» بدل «شيئاً». وفي «ع»: «منها» بدل «منهما».

(٦) في «ع»: «تكليف ما».

(٧) لم يرد في «ع»: «وعلمه».

النهي إن استلزم إرادة الناهي للإتيان[١] به لم يكن للمكلَّف به طريق إلى خروجه من العصيان؛ لأنّه إن امتثل النهي خالف الإرادة، وإن اتّبع الإرادة وخالف[٢] النهي فيبقى في عهدة التكليف.

وإمّا أن لا يستلزم شيئاً منهما[٣] فباطل؛ لامتناع وقوع العبث من فعل الحكيم تعالى؛ لأنّ الحكيم هو الذي يستلزم فعله الغرض الصحيح، وهو تعالى كذلك[٤].

---

(١) في «ع»: «الإتيان».

(٢) لم يرد في «أ، ك»: «و».

(٣) في «ع»: «منها».

(٤) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٢٤٧، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٢٩٨.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى ليس بجسم]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى ليس بجسم ولا عَرَض ولا جوهر[1]؛ وإلّا لكان متحيّزاً أو حالًّا[2] في المتحيّز، فيكون محدَثاً).

أقول: لمّا بيّن[3] ما يليق أن تتّصف به[4] الذات الواجبة الوجود المقدّسة من صفات الكمال الثبوتيّة واقتضائها لها وعدم زيادتها عليها في الخارج شرع في بيان نفي[5] ما لا يليق بها، ولا يصحّ عليها، وتسمّى هذه الصفات سلبيّة، كنفي الجسميّة والعَرَضيّة والجوهريّة، وكونه ليس في جهة ولا مرئيّاً، وأمثال ذلك عنه تعالى.[6]

واعلم أنّ صفاته تعالى على ثلاثة أقسام:

ثبوتيّة، كالقدرة والعِلم[7].

وسلبيّة، ككونه تعالى ليس بجسم.

وإضافيّة، ككونه تعالى خالقاً ورازقاً[8] ومتكلّماً.

---

(١) في «أ، ع»: «ولا جوهر ولا عَرَض».

(٢) في «ع»: «حال».

(٣) في «أ»: «بيّنا».

(٤) في «ع»: «أن تتّصف» بدل «ما يليق أن تتّصف به».

(٥) لم يرد في «ع»: «نفي».

(٦) كذا في جميع النسخ، والأنسب: «تعالى عنه».

(٧) في «ع»: «ككونه قادراً وغير ذلك» بدل «كالقدرة والعلم».

(٨) في «م»: «رازقاً».

والفرق بين الصفات الذاتيّة والإضافيّة[١] أنّ الثبوتيّة هي التي تقتضيها الذات المقدّسة أزلاً وأبداً، والصفات الإضافيّة قد تخلو الذات منها، ككونه متكلّماً بالفعل[٢] أزلاً؛ لما ثبت من حدوث كلامه تعالى، وهذا الدليل متوقّف[٣] على معرفة الجسم والعَرَض والجوهر.

فالجسم عند المتكلّمين[٤] هو الطويل العريض العميق[٥]، فيكون منقسماً إليها، وكلّ منقسم مركّب، وكلّ مركّب محدَث[٦]؛ لافتقاره إلى أجزائه التي يتركّب عنها، وكلّ محدَث[٧] ليس بواجب الوجود، فلا يكون الواجب جسماً؛ وهو المطلوب.

ثمّ نقول: لو كان الله تعالى جسماً لكان[٨] مفتقراً إلى مكانه، لكنّه ليس بمفتقر فلا يكون جسماً، وهو المطلوب[٩].

---

(١) في «أ»: «والإضافة».

(٢) لم يرد في «ع، ك» «بالفعل».

(٣) في «ع»: «يتوقّف».

(٤) في حاشية «ط»: «ليس عند كلّ المتكلّمين بل عند بعضهم؛ لأنّ الأشعري عرّفه بأنّه المنقسم مطلقاً، فالخطّ والسطح عنده جسم، ولا يخفى ذلك على المصنّف. وعرّف الحكماء الجسم بأنّه المتقاطع على زوايا قوائمِ أمرٍ واحدٍ. والفرق بين قولهم وقول المتكلّمين أنّ الطول والعرض والعمق عند المتكلّمين نفس الجسم، وعند الحكماء أنّها غير الجسم، وإنّما هي أعراض حالّة في الجسم على رأيهم».

(٥) معارج الفهم في شرح النظم طبعة مجمع البحوث الإسلاميّة: ١٠٥، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣٤٣؛ المسلك في أُصول الدين: ٣٩؛ شرح التجريد: ٢٥٧.

(٦) في «م»: «ممكن».

(٧) في «م»: «ممكن».

(٨) في «م»: «كان».

(٩) من قوله: «وهو المطلوب ثمّ ...» إلى هنا لم يرد في «ك، ع».

ولا جوهراً؛ لأنّ الجوهر عند المتكلّمين هو الذي يشغل الحيّز، ويشار إليه إشارة حسيّة بأنّه هنا أو هناك[١]، وكلّ ما يشار[٢] إليه إشارة حسّيّة[٣] لا يخلو عن[٤] المكان، فيكون المكان سابقاً له[٥]، والواجب[٦] تعالى لا يصحّ أن[٧] يكون مسبوقاً بغيره ـ كما مرّ بيانه فيما تقدّم ـ فلا يكون جوهراً ماديّاً[٨]، وهو المطلوب.

والدليل على ذلك أنّا نقول: لو كان الله تعالى جوهراً لافتقر إلى مكانه؛ لأنّ الجوهر يُشار إليه، لكنّه غير مفتقر؛ لواجبيّة[٩] وجوده تعالى، فلا يكون جوهراً[١٠]، وهو المطلوب[١١].

ولا جوهراً مجرّداً؛ لأنّ الجوهر المجرّد قد رسموه[١٢] بأنّه هو الذي إذا وجد كان موجوداً لا في موضوع[١٣]، فعلى هذا لا يصدق هذا الرسم على واجب الوجود تعالى

---

(١) حكاه العلّامة عن الأوائل في شرح التجريد: ٢٥٧.

(٢) في «ع»: «أشار».

(٣) في «ط، م»: «جسميّة».

(٤) في «ع»: «من».

(٥) في «ط، م»: «عليه».

(٦) في «ع»: «فالواجب».

(٧) لم يرد في «أ»: «يصح أن».

(٨) في حاشية «م»: «أي لا يكون جوهراً مجرّداً». وهو غيرواضح. ولم يرد في «ع»: «ماديّاً».

(٩) في «م»: «ليس بمفتقر لواجبه».

(١٠) في حاشية «م»: «فلا يكون مشاراً إليه بالحسّ».

(١١) من قوله: «والدليل على ذلك...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك، ع».

(١٢) في «ع»: «ولا جوهر مجرّد؛ لأنّ الجوهر سمّوه» بدل «ولا جوهراً...» إلى هنا.

(١٣) في حاشية «م»: «الموضوع هو المحلّ المقوّم لما يحلّ فيه».

بقوله[١]: «إذا وجد»؛ لأنّه تعالى موجود[٢] أزلاً وأبداً.

وأسماؤه توقيفيّة[٣]، فلا يجوز لأحد[٤] أن يتسمّى[٥] بما لا يأمرنا[٦] أن نسمّيه أو نصفه به.

ولا يجوز أن يكون سبحانه وتعالى عَرَضاً؛ لأنّ العرض مفتقر إلى المتحيّز الذي هو الجوهر، والمفتقر إلى المفتقر أولى بالافتقار، وكلّ مفتقر ممكن، وكلّ ممكن حادث، كما مرّ[٧] بيانه فيما سلف.

فالجسم منقسم بواسطة مقاديره الثلاثة التي ذكرت، والجوهر[٨] والعرض مفتقران، فاستحال عليه تعالى ذلك[٩][١٠].

---

(١) في «ط»: «لقوله». ولم يرد في «ع»: «بقوله: إذا وجد».

(٢) في «أ، ع»: «موجوداً».

(٣) في حاشية «م»: «أي متوقّفة على إذنه».

(٤) لم يرد في «أ، ع»: «لأحد».

(٥) في «ط، ع»: «يسمّي».

(٦) في «أ، ع» زيادة: «به».

(٧) في «أ»: «لما مرّ» بدل «كما مرّ». وفي «ع»: «فيكون ممكناً، وكلّ ممكن محدَث؛ لما مرّ» بدل «وكلّ مفتقر ممكن، وكلّ ممكن حادث، كما مرّ».

(٨) في «ع»: «فالجوهر».

(٩) لم يرد في «ع»: «ذلك».

(١٠) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٢٩٤، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣٤٣.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى غير حالّ في محلّ]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويستحيل عليه الحلول في محلّ أو[1] جهة، وإلّا لكان مفتقراً إليهما، فلا يكون واجباً.

وإنّه[2] تعالى لا يتّحد بغيره؛ لأنّ الاتّحاد غير معقول.

وإنّه تعالى غير مركّب عن شيء؛ وإلّا لكان مفتقراً إلى جزئه، فيكون ممكناً).

أقول: ذكر الشيخ: المحلّ والجهة هاهنا زيادةَ تنبيه[3] وإيضاح، وإلّا فقد بيّن[4] حكمهما في استحالة افتقاره تعالى إليهما، كما ذكر أوّلاً[5]، لكن أعاده[6] ليبيّن اختلاف المذاهب ليكون الردّ على كلّ واحد منهم بما[7] يليق من ذلك[8]؛ لأنّ الحنابلة قالوا: إنّه تعالى جسم[9].

وقالت الكرّامية[10]: إنّه تعالى في الجهة العُليا[11].

---

(١) في «ط» زيادة: «في».

(٢) في «م»: «ولأنّه».

(٣) في «ع»: «تبيين».

(٤) في «ع»: «وقد تبيّن».

(٥) في «ع»: «و» بدل «أوّلاً».

(٦) في «ط»: «يمكن إعادته».

(٧) في «ع»: زيادة: «لا».

(٨) كتب تحتها في «م»: «أي للردّ».

(٩) حكاه الشهرستاني في الملل والنحل ١: ١٠٠؛ تلخيص المحصّل: ٢٦٢؛ مناهج اليقين: ٢٧٣.

(١٠) الكرّاميّة: هم أتباع محمّد بن كرّام السجستاني، المتوفّى سنة ٢٥٥هـ، كان هو ومقاتل بن سليمان رأس المجسّمة والمشبّهة، واعتقاداتهما متقاربة، أثبت الكرّاميّة لله أعضاء وجوارح وأنّه استقرّ على العرش، وتفصيل مقالاتهم في: مقالات الإسلاميين ١: ٢٠٥؛ الفرق بين الفرق: ١٣٨.

(١١) في «ط» زيادة: «من الفوقيّة». وحكاه الشهرستاني في: الملل والنحل ١: ١٠٠؛ تلخيص المحصّل: ٢٦٢؛ مناهج اليقين: ٢٧٣.

وقالت الأشاعرة بجواز[١] الرؤية عليه التي تستلزم الجهة[٢]، مع أنّهم ينفون الجسميّة عنه[٣].

وقالت النصارى بالحلول[٤]. وقالت[٥] الصوفيّة به وبالاتّحاد. وكذلك الغلاة يجوّزون[٦] عليه ذلك. هذا[٧]، كما[٨] سنبيّنه.

لأنّا نقول: الذات المقدّسة الواجبة الوجود لذاتها لو صحّ عليها الحلول في محلّ[٩] فإمّا أن يكون المحلّ من مقتضياتها أو لا، فإن كان الأوّل لزم قدم المحلّ؛ لاستحالة انفكاكه عنه؛ لأنّ كلّ ما تقتضيه الذات لا ينفكّ عنها، فإن تقدّمها[١٠] لزم أن يكون هو الأولى[١١] بواجبيّة الوجود من الذات المتأخّرة عنه[١٢]؛ لأنّ الواجب لذاته هو

---

(١) في «ع»: «تجوز».

(٢) الإبانة عن أُصول الديانة: ٣٥ و٦٦؛ أُصول الدين للبغدادي: ٩٧؛ لمع الأدلّة: ٦١ و٦٨.

(٣) لم يرد: «مع أنّهم ينفون الجسميّة عنه» في «ك، ع».

(٤) المبدأ والمعاد لابن سينا: ٩٨؛ تلخيص المحصّل: ٢٦٠؛ شرح الأُصول الخمسة: ٢٩١؛ مناهج اليقين: ٢٧٤.

(٥) لم يرد في «أ، ط، م، ع»: «قالت».

(٦) في «ع»: «تجوّز».

(٧) حكى ذلك العلّامة في: معارج الفهم في شرح النظم طبعة مجمع البحوث الإسلاميّة: ٣١٠، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣٦٠، والفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة: ١٦٠ عن جمع من المتصوّفة.

(٨) في «أ، ك»: «لما». وفي «ع»: «وهذا» بدل «هذا كما».

(٩) في «ع» زيادة: «أو جهة».

(١٠) كتب تحتها في «م»: «أي المحلّ».

(١١) في «ع»: «أوّلاً» بدل «هو الأولى».

(١٢) لم يرد في «ع»: «عنه».

الذي لا يتقدّمه غيره، سواء كان المتقدّم عليه[١] وجوداً أو عدماً، وإن ساواها في القدم لزم تعدّد القدماء، وهو باطل؛ لما تبيّن في باب وحدانيّة الله تعالى[٢]، وإن تأخّر عنها لصدوره عنها كانت[٣] سابقة له، ويستحيل أن يكون الحالّ سابقاً على محلّه ضرورة. ويلزم أيضاً محذورٌ آخر، وهو جواز التغيّر عليه؛ لحدوث حلوله فيه، وهو محال.

وإن لم يكن من مقتضيات الذات جاز انفكاكها[٤] عنه، فيلزم[٥] أيضاً التغيّر[٦] على الذات الواجبة، وهو[٧] محال؛ لأنّ كلّ متغيّر حادث؛ لأنّ تغيّره[٨] لا بدّ له من سبب يوجبه، ويلزم من ذلك انفعال واجب الوجود عن الغير[٩]، وهو محال؛ لأنّ كلّ منفعل محدَث؛ لقبوله الانفعال.

وكذا نقول في الجهة، والجهة عبارة عن نهاية طرف امتداد[١٠] الإشارة الحسّيّة.

وأمّا بطلان الاتّحاد فظاهر؛ لأنّ الشيئين إذا اتّحدا إن بقيا موجودين[١١] فلا اتّحاد،

---

(١) لم يرد في «ع»: «عليه».

(٢) في «أ، م، ك، ع»: «وحدانيّته تعالى».

(٣) في «م»: «لكانت».

(٤) في «ط»: «انفكاكه».

(٥) في «ع»: «فلزم».

(٦) في «ط»: «التغيير». وفي «م»: «التغيّر» بدل «أيضاً التغيّر».

(٧) قوله: «الواجبة» لم يرد في «أ». وفي «ع» زيادة: «أيضاً».

(٨) في «ع»: «ولأنّ كلّ متغيّر».

(٩) في «ع»: «غيره».

(١٠) لم يرد في «ع»: «امتداد».

(١١) لم يرد في «أ، ك، م، ع»: «موجودين».

وإن عدما فلا اتّحاد[١]، وإن بقي واحد وعدم الآخر فلا اتّحاد.

ثمّ نقول: إذا اتّحد الشيئان إمّا أن يتمايزا أو لا، فبالأوّل يلزم الاثنينيّة، وبالثاني يلزم الوحدانيّة[٢]، فلا اتحاد حينئذٍ.

وإنّما[٣] يقع الاتّحاد في التركيب العقلي، كتركيب الإنسان[٤] من الجنس والفصل؛ لأنّ ليس لكلّ[٥] واحد منهما[٦] مايز على الآخر في الماهيّة، وذلك ليس هو المراد هاهنا[٧]؛ لأنّ المراد هنا هو اتّحاد الذاتين الموجودتين في الخارج لا في الذهن[٨].

---

(١) لم يرد في «ع»: «وإن عدماً فلا اتّحاد».

(٢) في «ط»: «الوحدة».

(٣) في «ع»: «إنّما» بدون الواو.

(٤) في «ع»: «كتركّب الشيء».

(٥) في «م»: «كلّ».

(٦) في «أ، ط»: «منهم».

(٧) في «ع»: «هنا».

(٨) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٣١٠، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣٦٠.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى غير مركّب]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (وإنّه تعالى غير مركّب عن شيء؛ وإلّا لكان مفتقراً إلى جزئه، فيكون ممكناً.

وإنّه تعالى يستحيل[1] رؤيته، وإلّا لكان في جهة، وقد بيّنّا بطلانه.

ويستحيل عليه الحاجة، وإلّا لكان ممكناً، وهو محال).

أقول: التركيب على ضربين:

عقليّ، وهو الذي تكون[2] أجزاؤه التي تركّبت[3] الماهيّة منها موجودة[4] في الذهن لا في الخارج، كتركّب[5] الإنسان من الجنس وهو الحيوان، ومن[6] الفصل وهو الناطق؛ لأنّ الكلّي لا يوجد في الخارج إلّا في ضمن جزئيّاته، فالحيوانية[7] الكلّية لا توجد بانفرادها، وكذلك الفصلية الكلّية فلا يعقل تقدّمها[8] على الماهيّة المركّبة

---

(١) في «أ»: «تستحيل».

(٢) في «ع»: «وهي تكون».

(٣) في «ط، ع»: «تتركّب».

(٤) في «ع»: «موجدة».

(٥) في «أ، ط، م، ع»: «كتركيب».

(٦) لم يرد في «ك»: «من». وفي «ع»: «فإنّ».

(٧) في «ك، ع»: «كالحيوانيّة».

(٨) في «أ، ع»: «تقدّمها».

منهما[١] في الخارج، بل في الذهن فقط، فلو كانا جزأين لها[٢] في الخارج لكانا موجودين بانفرادهما[٣] قبل وجودها[٤] ؛ لوجوب تقدّم[٥] الجزء على الكلّ؛ لكن وجودهما بانفرادهما في الخارج باطل لما مرّ، فلا يكونان موجودين[٦] في الخارج بانفرادهما، وهو المطلوب.

وهذا التركيب محال على الله تعالى؛ لاستغنائه عنه[٧] ذهناً وخارجاً؛ لوجوب وجوده، ولاستحالة وجوب التقدّم[٨] على ذاته المقدّسة للجنس والفصل؛ لأنّهما متقدّمان بالطبع[٩] على الماهيّة المركّبة منهما.

وأمّا[١٠] التركيب الخارجي فهو الذي تكون أجزاؤه التي تتركّب منها الماهيّة موجودة[١١] في الخارج قبل تركّبه، وذلك محال عليه تعالى؛ لاستحالة افتقار ماهيّته

---

(١) في «ع»: «منها».

(٢) في «ع»: «كان لها جزأين».

(٣) في «ط»: «بانفرادها».

(٤) في «أ»: «وجودهما».

(٥) في «ط»: «تقديم».

(٦) في «ع»: «بانفرادهما قبل وجودهما» بدل «بانفرادهما...» إلى هنا.

(٧) لم يرد في «م»: «عنه».

(٨) في «ط»: «وجوب التقديم». وفي «ك»: «وجود العدم». وفي «ع»: «وجود المتقدّم».

(٩) لم يرد في «ع»: «بالطبع».

(١٠) في «ع»: «و» بدل «وأمّا».

(١١) في «أ»: «تكون أجزاؤه الذي تركب منها موجودة». وفي «ع»: «يكون جميع أجزائه الذي يتركّب منها». وفي «م»: «تكون أجزاؤه الذي تركّب منهما الماهيّة موجودة». وفي «ك»: «يكون أجزاؤه الذي تركّب منهما موجودة».

تعالى وسبق الغير لها، مع أنّ التركيب مفتقرٌ إلى المركّب، والمفتقر ممكن، وقد ثبت وجوب وجوده تعالى.

والمركّب مفتقرٌ أيضاً إلى العلّة الماديّة كالخشب في السرير، وإلى العلّة الصوريّة كشكله، وإلى العلّة الفاعليّة[١] كالنجّار الذي يصنعه، وإلى العلّة[٢] الغائيّة، وهي التي[٣] عُمل لأجلها وهو الجلوس عليه. وواجب الوجود غير مفتقر، فلا يكون مركّباً[٤]، وهو المطلوب.

أمّا الدليل على ذلك: أنّا نقول: لو كان الله تعالى مركّباً عن شيء لافتقر إلى ذلك الشيء، لكنّه ليس بمفتقر؛ لواجبيّة وجوده[٥] تعالى، فلزم[٦] أن لا يكون مركّباً عن شيء، وهو المطلوب[٧].

---

(١) في «أ، ك، ع»: «والفاعليّة» بدل «وإلى العلّة الفاعليّة».

(٢) في «أ، ك، ع»: «صنعه، والعلّة».

(٣) في «ع»: «الذي».

(٤) في «ع»: «مركّب».

(٥) في «م»: «وجوبه».

(٦) في «م»: «فيلزم».

(٧) من قوله: «وأمّا الدليل...» إلى هنا لم يرد في «أ، ع».

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى تستحيل رؤيته]

وأمّا استحالة رؤيته تعالى فلوجوه:

الأوّل[1]: أنّ المعقول من الرؤية وهي[2] المشاهدة بالبصر[3]، بمعنى تقلّب الحدقة في المرئيّ، فيلزم[4] من ذلك أن يكون المرئيّ[5] مقابلاً للحدقة أو في حكم المقابل كالمرآة، والمقابلُ وفي[6] حكمه يلزمهما الجهة، ويستحيل عليه تعالى أن يكون في جهة؛ لما مرّ بيانه.

ولأنّه إن[7] وجب حلوله في تلك الجهة دون باقي الجهات كان مقسوراً[8] بالطبيعة أو غيرها، وإن[9] لم يجب جاز عليه الانتقال منها[10] إلى جهة أُخرى، فيفتقر إلى الحركة، والحركة[11] حادثة لما مرّ بيانه، والمفتقر إلى الحادث حادث ضرورة، وحدوثه تعالى محال.

---

(١) في «ط»: «أ» بدل «الأوّل».

(٢) في «أ»: «هي».

(٣) في «ط»: «بالحدقة».

(٤) في «ع»: «ويلزم».

(٥) لم يرد في «م، ع»: «المرئيّ».

(٦) في «ع»: «أو». وفي «أ»: «أو في» بدل «وفي».

(٧) في «م»: «وإن». وفي «ع»: «فلأنّه».

(٨) في «ع»: «مقصوداً».

(٩) في «ع»: «فإن».

(١٠) لم يرد في «ع»: «منها».

(١١) في «أ، ك»: «فالحركة».

والدليل على ذلك أنّا[١] نقول: لو كان الله تعالى مرئيّاً لافتقر إلى الجهة التي يُرى فيها، لكنّه ليس بمفتقر؛ لواجبيّة وجوده، فلا يكون مرئيّاً، وهو المطلوب[٢].

الثاني[٣]: لو أمكنت رؤيته تعالى لوجبت؛ لارتفاع الموانع، ولوجود شرائط الرؤية هنا؛، لأنّها متى حصلت[٤] وجبت الرؤية، وهي سلامة الحاسّة وصحّة رؤيته تعالى إذ باقي الشرائط من[٥] عدم القرب المفرط، والبُعد المفرط، واللون، والكثافة وغيرها لا تعقل في رؤيته تعالى، بل في رؤية الأجسام، فحينئذٍ مجموع شرائط الرؤية حاصلة الآن، وقد وجب حصول الإدراك عند حصول الشرائط، وقد حصلت فوجبت رؤيته تعالى على تقدير جواز رؤيته، وإلّا لحدث أمر زائد في الآخرة[٦] تصحّ معه الرؤية، وذلك محال؛ لاستحالة تغيّره تعالى. فلمّا امتنعت رؤيته تعالى في الدنيا مع حصول شرائط الرؤية امتنعت في الآخرة أيضاً، وإلّا لزم حدوث الأمر الزائد عليه[٧]، وذلك باطل ضرورة.

---

(١) في «ط»: «بأنّا».

(٢) من قوله: «والدليل على ذلك...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك، ع».

(٣) في «ط»: «ب» بدل «الثاني».

(٤) في «ع»: «ووجود شرائط الإدراك هنا؛ لأنّها شيء إن حصلت» وفي «أ»: «ولوجود شرائط الإدراك هاهنا لأنّها متى حصلت» بدل «ولوجود...» إلى هنا. وفي «م»: «هاهنا متى صحّت» بدل «هنا لأنّها متى حصلت».

(٥) في «م»: «مع».

(٦) في «ط»: «الأخيرة» بدل «الآخرة». وفي «أ»: «يصحّ» بدل من: «تصحّ».

(٧) لم يرد في «ع»: «عليه».

ولا يقال: إنّما تعقّلتم[١] من استلزام الرؤيةِ المقابلةَ أو في[٢] حكمها والجهةَ[٣] في رؤية الممكنات، لِمَ قستم[٤] ذلك على الواجب لذاته تعالى، مع أنّه مخالف لخلقه؟[٥]، فليس كلُّ ما يلزم الممكنَ يجب أن[٦] يلزم الواجبَ تعالى، مع أنّ الممكن لا يرى إلّا بواسطة حاسّة البصر، والواجب تعالى ليس كذلك مع أنّه يشاهد جميع الأشياء على[٧] حقائقها بغير آلة ولا واسطة[٨].

لأنّا نقول: لو أمكنت رؤيته تعالى في الآخرة ـ كما زعمت الأشاعرة[٩] ـ لوجب حصول المميّز لذاته تعالى عن غيرها[١٠] عند الرائي؛ وإلّا[١١] لاشتبه عليه الواجب تعالى من الممكن، فلا يحصل له اليقين بأنّه الواجب تعالى[١٢]، لكنّ وجود المميّز الزائد على ذاته تعالى محال؛ وإلّا لزم التركيب ممّا به الاشتراك وممّا به[١٣] الامتياز، وذلك عليه

---

(١) في «ح»: «تعلّقتم».
(٢) لم يرد في «أ، ك، م»: «في».
(٣) في «ع»: «لا يقال: استلزام الرأي المقابلة أو الجهة أو في حكمها» بدل «ولا يقال...» إلى هنا.
(٤) في «ع»: «قسمتم».
(٥) في «م»: «للخلقة».
(٦) لم يرد في «م»: «يجب أن».
(٧) لم يرد في «ع»: «الأشياء على».
(٨) في «ط» زيادة: «حاسّة البصر».
(٩) الإبانة عن أُصول الديانة: ٣٥ و٦٦؛ أُصول الدين للبغدادي: ٩٧؛ لمع الأدلّة: ٦١ و٦٨؛ مناهج اليقين: ٢٨١.
(١٠) في «أ»: «غيره».
(١١) في «م»: «ولا».
(١٢) من قوله: «من الممكن...» إلى هنا لم يرد في «أ، ع».
(١٣) في «ع»: «وما به الاشتراك غير ما به» بدل «ممّا به الاشتراك وممّا به».

تعالى محال، ومع استحالته عليه تعالى تمتنع رؤيته، وهو المطلوب.

لا يقال: لا نسلّم زيادة المميّز على ذاته تعالى؛ لجواز أن تكون الذات الواجبة المجرّدة مميَّزة من[١] غيرها بذاتها، لا بأمر زائد عليها، كما في المجرّدات الممكنة المتعدّدة عند مَن يقول بها.

لأنّا نقول: المجرّد غير ذي وضع؛ وإلّا لكان مقارناً[٢] للمادّة، فلا يكون مجرّداً؛ لأنّ كلّ ذي وضع يُشار إليه إشارة حسيّة بأنّه هنا أو هناك، وكلُّما[٣] يُشار إليه إشارة حسيّة بأنّه هنا أو هناك[٤] فهو في جهة أو في[٥] مكان، وكلّ ممكن مسبوق[٦] بمكانه، وكلّ مسبوق محدَث، والواجب لذاته ليس بمحدَث، فلا يكون مسبوقاً[٧]، وإذ[٨] لم يكن مسبوقاً امتنع حلوله في مكان، وإذا امتنع حلوله في مكان استحال[٩] أن يكون ذا[١٠] وضع، وإذا لم يكن ذا[١١] وضع استحال عليه الإشارة الحسّية، فإذا[١٢] استحال[١٣]

---

(١) في «أ، ع»: «عن» بدل «من».

(٢) في «ط، ع»: «قارناً».

(٣) من قوله: «وإلّا لكان...» إلى هنا لم يرد في «ع».

(٤) لم يرد في «أ»: «وكلّما يُشار إليه إشارة حسيّة بأنّه هنا أو هناك».

(٥) لم يرد في «أ، ك، ع»: «في».

(٦) في «ع»: «مسبوقاً».

(٧) في «ع»: «مسبوق».

(٨) في «أ، ط»: «وإذا».

(٩) في «ع»: «مكانه واستحال» بدل «مكان، وإذا...» إلى هنا.

(١٠) في «ع»: «ذو».

(١١) في «ع»: «ذو».

(١٢) في «أ، م»: «وإذا».

(١٣) كذا، والأنسب: «استحالت».

عليه الإشارة الحسّيّة[١] استحالت رؤيته، لأنّها مستندة إلى حاسّة الرائي؛ وهو المطلوب.

والذي يعضد ما قلناه من الدلائل العقليّة الدلائل السمعيّة كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[٢] وهو رفع لماهيّة الإدراك فيرتفع المجموع والبعض لأنّ رفع الأمر الكلّي يستلزم رفع جزئيّاته.

لا يقال: إنّ هذا السلب إنّما هو سلب العموم، لا عموم السلب، فلا يستلزم سلب العامّ سلب الخاصّ، لأنّك إذا قلت «لم يأكل[٣] كلّ الناس رُمّاناً» لم يلزم أنّ بعضهم ما أكل رمّاناً.

والفرق بين سلب العموم وبين عموم السلب أنّ[٤] متى تقدّم حرف السلب على المسلوب كان سلب العموم[٥]، كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، ومتى تأخّر عنه كان عموم السلب، كقوله: «الأبصار لا تدركه»، كما[٦] قال الشاعر:

[بحر الرجز]

قد أصبحت[٧] أُمّ الخيار تدّعي ... عَلَيّ ذنباً كلّه لم أصنع[٨]

---

(١) لم يرد في «ع»: «فإذا استحال عليه الإشارة الحسّية».

(٢) الأنعام (٦): ١٠٣.

(٣) في «أ، ع»: «تأكل».

(٤) لم يرد في «أ»: «أنّ».

(٥) في «ط»: «السلب» بدل «سلب العموم».

(٦) لم يرد في «أ»: «كما». وفي «م»: «وكما» بدل «كما».

(٧) في «ك»: «فأصبحت».

(٨) الشاعر أبو النجم العجلي. شرح نهج البلاغة لابن ميثم ١: ٥٢؛ التبيان في تفسير القرآن ٩: ٥٢١؛ مجمع البيان ٣: ٣٥١، وج٩: ٣٨٥.

فإن أردت به[١] سلب العموم تقول: لم أفعله[٢] كلَّهُ ـ بالفتح[٣] ـ لأنّه مفعول «أصنع»[٤]، وإن أردت به عموم النفي كان تقديره: كلّه لم أصنعه[٥]، فيكون «كلّه» مرفوعاً بالابتداء، و«لم أصنعه»[٦] متأخّراً عنه، والجملة خبر «كلّه».

والجواب: أنّه خرج مخرج تمدّح، فيفيد عموم النفي، لا نفي العموم، وهو المطلوب؛ لموافقة الدليل العقلي وللجمع[٧] بينهما.

وقوله عزّ وجلّ لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[٨]، و«لن» موضوعة لنفي الأبد، ولأنّه لو جاز عليه الرؤية لما نزلت الصاعقة على بني إسرائيل عند سؤالهم الرؤية لله تعالى؛ لاستحالة أن ينزل الحكيم العادل العذاب على مَن التمس أمراً جائزاً.

وأمّا سؤال موسى عليه السلام الرؤية فهي[٩] بغير اختياره، وممّا يدلّ على ذلك إخبار الله تعالى عن قولهم: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[١٠].

---

(١) لم يرد في «ط»: «به».

(٢) في «أ»: «أفعل».

(٣) في «ع»: «بالقبح».

(٤) في «أ، ك، ع»: «أفعل».

(٥) في «أ، ك»: «أفعله». وفي «ع»: «أفعل».

(٦) في «أ، ك»: «أفعله».

(٧) في «أ، ك، ع»: «له وللجمع». وفي «م»: «له وللجميع».

(٨) الأعراف (٧): ١٤٣.

(٩) في «م»: «فهو».

(١٠) البقرة (٢): ٥٥. وفي حاشية «ك»: «فيدلّ على أنّ سؤاله قومه لا عن لسانه، فسؤال موسى ليعلم قومه عدم جواز الرؤية، لا ليعلم هو»

وكلُّ ما جاء من الكتاب[١] والسنّة بجواز[٢] الرؤية عليه تعالى فمؤوَّل[٣]، كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٤]، فهذا يحتمل[٥] الإضمار أي: «إلى رحمة ربّها»، و«إلى نعمة ربّها»؛ لوجود المعارض العقلي له.

وأمّا ما روي عن النبيّ ﷺ في قوله: «إنّكم سترون[٦] ربّكم كما ترون القمر»[٧] إن صحّ أُوِّل؛ لأنّ «الرؤية» لفظة مشتركة بالاشتراك اللفظي مقولة على معنيين، أحدهما المشاهدة بالبصر، والثاني بالبصيرة، وهو العالم[٨]، وأُنشد في[٩] ذلك بيت[١٠] من الشعر:

[بحر الوافر]

رأيــتُ اللهَ إذ سَــمَّى نَــزاراً ... وَأسـكَنهم[١١] بمكّــةَ قاطِنِينـا[١٢]

أي: «علمت الله».

---

(١) في «ط»: «بالكتاب».

(٢) في «م»: «لجواز».

(٣) في «ع»: «فما دلّ».

(٤) القيامة (٧٥): ٢٢ و٢٣.

(٥) في «ط» زيادة: «على».

(٦) في «أ، ع»: «ترون».

(٧) صحيح البخاري ١: ١٣٩، و٨: ١٧٩؛ صحيح مسلم ٢: ١١٤؛ سنن ابن ماجة ١: ٦٣.

(٨) في «أ، ع»: «العلم».

(٩) لم يرد في «م»: «في».

(١٠) في «ع، م، ك»: «بيتاً».

(١١) في «ط»: «فأسكنهم».

(١٢) البيت للكميت كما في مروج الذهب ٣: ٢٣١؛ تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام للشريف المرتضى: ١١٤ و١٧٨.

وإذا امتنعت الرؤية عليه تعالى بحاسّة البصر وجب أن تكون الرؤية بمعنى العلم، أي بالبصيرة، كقوله تعالى مخاطباً[١] لنبيّه ﷺ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾[٢]، ومن المعلوم أنّ النبيّ ﷺ كانت ولادته سنة الفيل، فلم يشاهد ذلك ببصره، فكأنّما قال له: «ألم تعلم فِعلي هذا؟».

[و] يجوز أن يكون مراده في قوله[٣]: «إنّكم سترون[٤] ربّكم» أي: تعلمون أنّ لكم[٥] ربّاً بالضرورة، بخلاف علمكم في[٦] الدنيا، فإنّكم تفتقرون[٧] في معرفته تعالى إلى النظر والكسب، وإذا علم بالضرورة لم يقع في معرفته تعالى خلاف، فيحصل[٨] العلم اليقيني.

وأمّا بيان استحالة الحاجة عليه تعالى فلوجوب وجوده تعالى، وقد تبيّن[٩] أنّ واجب الوجود وجوده لذاته، أي لا عن غيره، فيكون سابقاً لكلّ موجود سواه، والسابق مستغنٍ عن المسبوق ضرورة؛ لأنّه مبدأٌ له فيكون المسبوق مفتقراً إليه، فلو افتقر السابق إليه لزم الدور، وهو محال[١٠].

---

(١) في «ط»: «مخاطبة».

(٢) الفيل (١٠٥): ١.

(٣) في «ط»: «بقوله».

(٤) في «أ، ع»: «ترون».

(٥) في «ط»: «ربّكم».

(٦) في «م»: «وفي» بدل «في».

(٧) في «ط، م»: «تقتصرون».

(٨) في «م»: «فيجعل».

(٩) في «ط»: «سبق».

(١٠) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٣٣٨، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣٩٣.

[الباب الثاني: في العدل]

[في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى عدل حكيم]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه تعالى عدلٌ[1] حكيمٌ لا يفعل قبيحاً، ولا يخلّ بواجب، وإلّا لكان ناقصاً، تعالى[2] الله عن ذلك علوّاً كبيراً).

أقول: هذا الباب أيضاً أصلٌ عظيمٌ، وركنٌ متينٌ تُبنى عليه النبوّة والإمامة ووجوبُهما بوجوب[3] ما تقدّمهما[4]، والجزمُ بصدق وعده ووعيده، وامتناعُ العبث عليه تعالى، وهذا هو[5] مذهب الإماميّة خلافاً للأشاعرة[6]؛ لأنّهم يجوّزون صدور القبائح والكذب عليه تعالى بقولهم[7]: «لا فاعل إلّا الله تعالى»، والعبد لا يصدر منه[8] فعل البتّة، مع أنّهم يقبّحون بعض الأفعال الواقعة في الوجود، فيلزمهم أن يكون الله تعالى فاعلاً لها، فتعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً[9].

---

(١) لم يرد في «ك، ع»: «عدل».

(٢) في «أ»: «فتعالى».

(٣) في «ط، ك»: «وجوب». وفي «أ، ع»: «ووجوبها ووجوب» بدل «ووجوبهما بوجوب».

(٤) في «أ، ع»: «تقدّمها».

(٥) لم يرد في «ع»: «هو».

(٦) مناهج اليقين: ٣١٦.

(٧) في «ع»: «لقولهم».

(٨) في «م»: «عنه».

(٩) لم يرد في «أ، ك، ع»: «علوّاً كبيراً».

وإنّما نشأ هذا[١] الخلاف بين الفريقين من إثباتهما[٢] التحسين والتقبيح العقليّين ونفيهما، فأثبتهما الإمامية والمعتزلة[٣]، ونفاهما الأشعريّة، وقالوا[٤]: لا حكم للعقل، وإنّما الحكم مستفاد من الشرع لا غير، فمهما حسّنه الشرع كان حسناً، ومهما قبّحه الشرع كان قبيحاً[٥].

والإماميّة والمعتزلة ادّعوا في ثبوت التحسين العقليّ والتقبيح العقليّ[٦] الضرورة؛ لأنّها قاضية بحسن الصدق النافع وقبح[٧] الكذب الضارّ، فمنكرهما مكابر لا يُلتَفت إليه[٨].

إذا[٩] تقرّر هذا فنقول: الله تعالى حكيم، والحكيم[١٠] هو الذي يضع كلّ شيء في محلّه، فيلزم من ذلك أنّه[١١] لا يفعل قبيحاً، ولا يخلّ بواجب؛ لأنّ فاعل القبيح إنّما يفعله إمّا للحاجة إليه أو للجهل به أو يكون عابثاً، والكلّ عليه تعالى محال[١٢].

---

(١) في «ط»: «نشاهد» بدل «نشأ هذا». وفي «ع»: «انتشأ» بدل «نشأ».

(٢) في «أ، ط، ع»: «إثبات».

(٣) لم يرد: «فأثبتهما الإمامية والمعتزلة» في «ع».

(٤) في «م»: «الأشاعرة، وقالوا». وفي «ط»: «الأشعريّة، قالوا».

(٥) مقالات الإسلاميّين ٢: ٨١؛ المحيط بالتكليف: ٣٨٩؛ مناهج اليقين: ٣١٦.

(٦) في «ط»: «القبيح العقليّ والتحسين العقليّ. وفي «ع»: «والقبيح» بدل «والتقبيح».

(٧) لم يرد في «أ، ع»: «قبح».

(٨) شرح الأُصول الخمسة: ٣١٨؛ مناهج اليقين: ٣١٦.

(٩) في «ط»: «فإذا».

(١٠) في «أ»: «والذي».

(١١) في «ك»: «أن».

(١٢) في «أ، م»: «محال عليه تعالى». وفي «ع»: «على الله» بدل «عليه».

أمّا نفي الحاجة فلِما مرّ من بيان غنائه؛ لكونه واجب الوجود لذاته، وكلّ ما عداه صادر[١] عنه مفتقر إليه.

وأمّا نفي الجهل فلما ثبت من أنّه عالم بكلّ معلوم.

وأمّا نفي العبث فلحكمته تعالى الثابتة له عقلاً، وإلّا لكان متّصفاً بالنقص؛ لجزم العقلاء بعدم كمال العابث؛ لأنّ العبث ليس من صفات الكمال، بل من صفات النقص، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً[٢].

ومع استحالة العبث على أفعاله تعالى استلزمت الأغراض الصحيحة، ووجودُ العالم من فعله، فوجب أن يكون صدوره عنه تعالى عن غرض، فذلك[٣] الغرض[٤] إمّا أن يستلزم النفع أو الضرر[٥]، ولا[٦] جائز أن يستلزم الضرر؛ لأنّه غنيّ عنه، فوجب أن يستلزم النفع، ولاجائز أن يكون ذلك النفع عائداً[٧] إليه تعالى؛ لغنائه عنه، فوجب أن يكون عائداً إلى المخلوق، وإذا كان عائداً إلى المخلوق فلا يخلو إمّا أن يصحّ الابتداء بوصوله إليهم من غير استحقاق أم لا؟ فإن كان الأوّل لم يكن مستحقّاً ولا مستلزماً للتعظيم والإجلال والدوام، فلا يتمّ معه كمال اللذّة عند وصوله إلى الخلق؛ لجواز سلبه عنهم، فلا يكون الغرض[٨] في خلقهم مستمرّاً، وهو باطل.

---

(١) في «ع»: «صادراً».

(٢) قوله: «علوّاً كبيراً» من «ع».

(٣) في «م»: «وذلك».

(٤) في «أ»: «العرض».

(٥) في «ط»: «والضرر».

(٦) في «ع»: «لا» بدون الواو.

(٧) في «ط»: «عائده». وفي «ع»: «عائد» بدل «ولا جائز أن يكون ذلك النفع عائداً».

(٨) في «أ»: «العرض».

وإن لم يحسن الابتداء من الحكيم تعالى بوصوله[١] إليهم وجب عليه أن يعرِّفهم الطريق الموصل[٢] إليه ليتمّ الغرض به[٣]، فيكون ذلك لطفاً لهم فيجب؛ لأنّ ما لا يتمّ الواجب المطلق إلّا به يكون واجباً، فلو لم يفعله الله[٤] تعالى لكان ناقضاً لغرضه، والحكمة تقتضي خلاف ذلك.

ومن هنا تعيّن وجوب بعثة الأنبياء ونصب الأئمّة عليهم السلام في كلّ وقت، واستحالة خلوّ الزمان عن ذلك؛ لأنّه لطف[٥]، وقد ثبت وجوبه على الله تعالى لا بشرط[٦] ظهوره وتمكينه بل ببعثه ونصبه[٧] وتصديقه له بالمعجز، وقبول النبيّ والإمام[٨] عليهما السلام لذلك، وإلّا لأخلّ الواجب لذاته تعالى بالواجب، وهو محال.

ولا يرد ما قالوه من أنّه لو كان الغرض من الحكيم تعالى[٩] في خلقه لخلقه هو[١٠] وصول النفع المستحقّ إليهم لما تمّ[١١] ذلك؛ لأنّه يعلم أزلاً أنّ الكافر لا[١٢] يعمل

---

(١) في «ع»: «لوصوله».

(٢) في «أ، ع»: «الموصلة».

(٣) في «ع، م، ك»: «بها».

(٤) لم يرد في «أ»: «الله».

(٥) في «أ، ع»: «لكونه لطفاً».

(٦) في «ط»: «لا يشترط».

(٧) في «أ، ع»: «بتعيينه» بدل «ببعثه». وفي «م»: «وبنصبه» بدل «ونصبه».

(٨) في «ك، ع»: «أو» بدل «و».

(٩) في «ط» زيادة: «نفعه».

(١٠) في «م»: «وهو». وفي «ط»: «و» بدل «هو».

(١١) في «ع»: «لم يتمّ».

(١٢) في «ط»: «لم».

عملاً يستحقّ عليه ثواباً، فما وجه الحسن[١] في خلقه؟

لأنّا نقول: وجه حسنه التعريض لوصوله بالتكليف، ويكفي[٢] في حسن التكليف كونه تعريضاً لحصول النفع الذي خلق الإنسان لأجله، فمنعه عنه[٣] باختياره لا يخرجه عن وجه حسنه؛ لأنّ المكلّف قادرٌ على الوصول إليه لكن لم يختره[٤].

وقولهم بأنّ اختيار الإنسان ليس من نفسه[٥]؛ لأنّه لو كانت إرادته[٦] صادرة عنه[٧] ـ أي هو موجدها ـ لافتقرت إلى إرادة أُخرى؛ لأنّها فعل محدَث، وإرادة المحدَث متقدّمة عليه، وإلّا لزم أن تكون الإرادة المحدَثة صادرة لا عن إرادة، فيحصل وقوع ترجيح[٨] بلا مرجّح، وهو باطل ضرورة. وإذا سبقت وجودَ[٩] كلّ إرادةٍ إرادةٌ أُخرى لزم التسلسل، وهو باطل لما مرّ.

والجواب: أنّا نلتزم[١٠] بأنّ كلّ إرادة مسبوقة بإرادة، والتسلسل هاهنا[١١] جائز؛

---

(١) في «م»: «حسنه».

(٢) في «ع»: «وتكفي».

(٣) لم يرد في «أ»: «عنه».

(٤) في «أ، ح»: «يخبره». وفي «ع، م، ك»: «يحبره».

(٥) في «ط»: «الاختيار للإنسان ليس مزيّة». وفي «م»: «اختيار الاختيار ليس من نفسه».

(٦) في «ط، م»: «إرادة».

(٧) لم يرد في «أ، ع»: «عنه».

(٨) في «أ»: «مرجّح». وفي «ك»: «ترجّح». وفي «ع»: «رجحان».

(٩) لم يرد في «ع»: «وجود».

(١٠) في «أ»: «يلزم».

(١١) لم يرد في «أ»: «هاهنا». وفي «ع»: «هنا» بدل «ها هنا».

لأنّ كلّ واحدةٍ[١] من الإرادات المذكورة هنا أمر ذهنيّ وصفة اعتبارية وعرض نفسانيّ[٢] يُعدم[٣] قطع النظر عنه، فلا يجتمع السابق من الإرادات واللاحق منها في الوجود دفعةً وإن حصل الترتّيب؛ لأنّه يشترط في التسلسل الذي يلزم منه المحذور[٤] شيئان:

أحدهما: اجتماع العلل والمعلولات في الوجود الخارجي لا الذهني فقط.

والثاني: الترتيب الذاتي أو الطبيعي[٥]، وهاهنا ليس كذلك.

مع أنّ إرادة الإنسان قد يكون لصدورها عنه[٦] مرجّحٌ ليس بإرادة أُخرى، وهو الشوق، وذلك قد يكون[٧]من[٨] طبيعة للنفس[٩] غير صادر[١٠] عن إرادة أُخرى فينتهي، وهو المطلوب[١١].

---

(١) في «ع»: «واحد».

(٢) وفي «أ» زيادة: «يعدم».

(٣) في «ح، م» زيادة: «يُعدم». وفي «ع»: «فيُعدم بعدم». وفي «ك»: «يُعدم بعدم». والأنسب: «يُعدم بقطع».

(٤) في «م»: «المحذور منه».

(٥) في «ط،ح»: «والطبيعي».

(٦) لم يرد في «ع، أ»: «عنه».

(٧) في «ط» زيادة: «عنه بمرجّح ليس بإرادة غير صادرة عن إرادة أُخرى».

(٨) لم يرد في «ح»: «مرجّح ليس بإرادة أُخرى، وهو الشوق، وذلك قد يكون من».

(٩) في «ط، ح، م، ك»: «النفس».

(١٠) في «ط، م، ح»: «صادرة».

(١١) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٣٤١، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٣٩٧.

[الباب الثالث: في النبوّة]

[في وجوب الاعتقاد بنبوّة نبيّنا ﷺ]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد نبوّة نبيّنا محمّد ﷺ؛ لأنّه ادّعى النبوّة، وظهر المعجز على يده، فيكون نبيّاً حقّاً. والمقدّمتان قطعيّتان).

أقول: لمّا بيّن وجوب بعثة الأنبياء ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ على الله تعالى؛ لأنّها لطف، واللطف واجب على الله تعالى[1]، وهو ما يكون المكلّف معه أقرب إلى الطاعة[2]، وأبعد من المعصية، ولم يكن له حظّ[3] في التمكين.

قوله[4]: «ولم يكن له حظّ في التمكين»[5] احتراز عن[6] الآلات البشريّة، فإنّها ممّا[7] تقرّب المكلّف معها من فعل الطاعات، وتبعّد عن[8] فعل المعصية، مع أنّها ليست بلطف؛ لأنّ لولاها[9] لما تمكّن[10] المكلّف من فعل الطاعة، بخلاف اللطف؛

---

(١) في «ط، ح»: «والطبيعي».

(٢) في «ك»: «إلى طاعة أقرب». وفي «ع»: «من الطاعة أقرب».

(٣) في «ع»: «حظّاً».

(٤) في «أ»: «فقوله».

(٥) لم يرد في «ك، ع»: «قوله: ولم يكن له حظّ في التمكين».

(٦) في «ع»: «من».

(٧) في «م»: «ما».

(٨) في «أ»: «تبعد» بدل «يبعد». وفي «ع»: «من» بدل «عن».

(٩) في «م»: «لولاه».

(١٠) في «ط»: «لأنّه لولاها لم يتمكّن».

لأنّ المكلّف مع عدمه متمكّن على[١] فعل الطاعة، وإنّما فيه التقريب لا غير.

فأراد[٢] أن يبيّن النبوّة الخاصّة وهي نبوّة سيّدنا محمّد[٣] ﷺ، وقد استند في ثبوتها على[٤] أمرين:

أحدهما: الدعوى، والأُخرى: ظهور المعجز[٥] على يديه[٦] ﷺ عقيبها.

أمّا استناده في إثبات الدعوى فبالتواتر الذي هو أحد أقسام الضروريّات المفيدة للعلم، وهو ظاهر؛ لأنّه قد أجمع المؤالف والمخالف[٧] على أنّه ظهر بمكّة شرّفها الله تعالى إنسان اسمه محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب ﷺ وادّعى النبوّة، وقد أمِنَت الأنفس ـ بوجود هذه الأخبار من التواطئ عليها ـ من الكذب، كوجود مكّة والهند والصين[٨] ومصر وثبوتها عند مَن لم يرها[٩]، وقد ثبتت[١٠] هذه المقدّمة بالضرورة.

وأمّا إظهار المعجز على يديه[١١] فقد بلغ مجموعه حدّ التواتر أيضاً، وإن كانت

---

(١) في «ع»: «من».

(٢) جواب: «لمّا بيّن وجوب بعثة الأنبياء».

(٣) في «ط»: «نبيّنا». وفي «ع»: «محمّد سيّدنا».

(٤) في «أ، ع»: «إلى».

(٥) في «ع»: «المعجزة».

(٦) في «ط، ع»: «يده».

(٧) في «ع»: «المخالف والمؤالف».

(٨) لم يرد في «أ، ك،ع»: «والصين».

(٩) في «ع»: «يراها».

(١٠) في «أ، ع»: «فثبتت» بدل «وقد ثبتت».

(١١) في «ط»: «يده».

أفراده أخبار آحاد؛ لأنّ ذلك مشتهر[١] كاشتهار شجاعة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وكرم حاتم، وعدل كسرى، ومع هذا فالكتاب العزيز معجز[٢] ظاهر موجود لا ريب فيه؛ للتحدّي به، وظهور[٣] عجزهم مع فصاحتهم عنه وعن الإتيان ببعضه، فثبتت المقدّمة الثانية أيضاً.

وإلى هاتين المقدّمتين أشار بقوله: «والمقدّمتان قطعيّتان» أي كلٌّ منهما تقطع[٤] الخصم في حجّته وتنفي[٥] شبهته، ومع ثبوتهما يكون نبيّاً حقّاً، وهو كذلك صلى الله عليه وآله، وهو المطلوب.

فعلى هذا التقدير يلزم أن يكون إظهار المعجز[٦] على يده عليه السلام المطابق لدعواه عليه السلام علّة في تصديقه، فتتوقّف هذه المقدّمة على معرفة مقدّمات أُخر[٧]:

الأُولى: معرفة تميّزه[٨] عن السحريّات والتخيّلات.

الثانية: على العلم بأنّه من الله تعالى.

الثالثة: على معرفة وجود الله تعالى؛ لاستحالة تأثير المعدوم في الموجود الذي هو المعجز.

---

(١) في «أ»: «فإنّ ذلك مشتهراً» بدل «لأنّ ذلك مشتهر».

(٢) لم يرد في «أ»: «معجز». وفي «ع»: «معجزاً».

(٣) في «ط»: «فظهور». وفي «ع»: «وظهر».

(٤) في «أ»: «تفسير يقطع» بدل «منهما تقطع».

(٥) في «أ»: «وينفي». وفي «م»: «وتبقى».

(٦) في «أ»: «المعجزة».

(٧) في «ك»: «على مقدّمات ثلاث».

(٨) في «ك، ع»: «تمييزه».

الرابعة: العلم بأنّه قادر على خلق المعجز؛ لأنّ الدليل على وجوده تعالى غير كاف في إثبات قدرته تعالى.

الخامسة: إثبات علمه تعالى؛ لاستحالة توجّه الداعي إلى غير معلوم.

السادسة: إثبات حكمته تعالى[١]؛ لجواز أن يصدِّق الكاذب[٢]، كما زعمت الأشاعرة[٣]؛ لأنّهم لا[٤] يعلّلون أفعال الله تعالى بشيء من الأغراض،[٥] فيلزمهم من ذلك أن لا يكون خلق المعجز على يد النبيّ الصادق علّة لتصديقه، فلم يكن له إلى التصديق سبيلاً، فلا يجب[٦] حينئذٍ طاعته، مع أنّهم يجوّزون بأنّ الله تعالى[٧] يصدّق المدّعي الكاذب في دعواه بأن يخلق المعجز على يده عقيب دعواه الكاذبة؛ لأنّهم لا يوجبون على الله تعالى شيئاً، ولا يقبّحون شيئاً من أفعاله، وإن قبّحها العقل في أفعال المكلّفين، لكن يمنعون وقوع[٨] ذلك منه لإجراء عادته بذلك، وذلك باطل؛ لجواز انحراف[٩] العوائد منه، كخلق المعجز على يد أوّل[١٠] رسله[١١] الخارق للعادة، وإنّما

---

(١) في «ع» زيادة: «وعدله».

(٢) في «أ، ع»: «الكذّاب».

(٣) حكاه عنهم العلّامة في الرسالة السعدية: ٦٢.

(٤) في «ط»: «لمّا».

(٥) في «أ»: «الأعراض».

(٦) في «أ»: «يجوز». وفي «ع»: «تجب».

(٧) في «ع»: «بأنّه تعالى».

(٨) لم يرد في «أ»: «وقوع».

(٩) في «أ، ع، ك، ط»: «انخراق».

(١٠) لم يرد في «أ، ع»: «أوّل».

(١١) في «ط»: «انخراق المواعيد منه لخلق المعجز على يد رسله».

يتمّ تصديقه[١] تعالى للمدّعي الصادق بثبوت هذه المقدّمات التي قرّرناها، لا على ما ادّعاه[٢] الأشاعرة ضرورة.

وقد تتوقّف نبوّته عليه السلام على ثبوت مقدّمة أُخرى يأتي بيانها إن شاء الله تعالى في موضعها، وهي إثبات جواز نسخ الشرائع بمثلها من الشرائع؛ لأنّ مع استحالته من الله تعالى يمتنع ثبوت نبوّة غير[٣] النبيّ السابق، وسيأتي بيان جوازه عقلاً ونقلاً، والردّ على مَن أنكره، وهم اليهود لعنهم الله تعالى[٤].

---

(١) في «ط»: «تصديق».

(٢) في «ط، ع، م»: «ادّعوه».

(٣) في «ط»: «غير نبوّة».

(٤) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٣٧٤، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٤٣٥.

[في وجوب الاعتقاد بعصمته ﷺ]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه ﷺ معصوم؛ وإلّا لارتفع الوثوق بإخباراته[1]، فتبطل فائدة البعثة).

أقول: هذه المسألة متوقّفة على معرفة مقدّمات:

الأولى[2]: ما المعصوم؟

الثانية: ما العصمة؟

الثالثة: عمّن هي صادرة؟

الرابعة: لِمَ كانت شرطاً في النبوّة؟

الخامسة: بماذا تُعرَف عصمته؟

السادسة: لِمَ[3] خصّت[4] الأنبياء والأئمّة : بهذا اللطف دون غيرهم؟

السابعة: ما وجه الحاجة إليه؟

إذا تقرّر هذا فنقول: «المعصوم» هو الذي لا يفعل قبيحاً، ولا يخلّ بواجب طول عمره[5] لا عمداً ولا سهواً ولا خطأً[6].

---

(١) في «ع»: «عن إخباراته».

(٢) في «ع، م، ك»: «الأوّلي». وفي «ح، ط»: «الأوّل». والأنسب ما أثبتناه.

(٣) في «ط»: «لما».

(٤) في «م»: «خصّصوا».

(٥) في «ط» زيادة: «لا جهلاً و».

(٦) في «ع»: «ولا خطأً ولا سهواً».

وأمّا «العصمة» فهي لطف يفعله الله[١] بالمكلّف، بحيث لا يختار معه الإقدام على المعاصي والإخلال بالطاعات، مع إمكان وقوعه منه بالنسبة إلى قدرته عليه[٢].

وقيل: إنّ «العصمة» كيفيّة راسخة في النفس تبعث على فعل الطاعة، وتمنع عن[٣] فعل المعصية، مع القدرة على خلاف ذلك[٤][٥].

وأمّا صدورها فبعضها من فعل الله تعالى، كاستحالة السهو[٦] والغفلة عليه، وبعضها من المعصوم بأنّه[٧] لا يفعل قبيحاً، ولا يخلّ بواجب اختياراً منه.

وأمّا كونها شرطاً في النبوّة والإمامة فظاهر؛ وإلّا لارتفع الوثوق بإخباراتهم، فتبطل فائدة البعثة، كما ذكر الشيخ رحمة الله عليه في متن هذا الكتاب.

والملازمة ظاهرة بين عدم العصمة وارتفاع[٨] الوثوق؛ لأنّ غير المعصوم يجوز عليه وقوع الكذب منه[٩]، ومع جواز الكذب يرتفع الوثوق بقوله وبفعله، فلا يجب حينئذٍ اتّباعه مع أنّه واجب الاتّباع؛ لتصديق الله تعالى له بالمعجز، هذا خلف، أو يلزم أن

---

(١) لم يرد في «ك»: «الله».

(٢) لم يرد في «ع»: «عليه».

(٣) في «م»: «من».

(٤) في حاشية «م»: «الأحسن في تعريف العصمة أن يقال: إنّها كيفيّة راسخة في النفس تمنع من السهو والخطأ العمد في الطاعات والمعاصي وغيرهما. (منه دام ظلّه).

(٥) مناهج اليقين: ٣٥٧؛ تلخيص المحصّل: ٣٦٨.

(٦) في «ك»: «الشهوة» بدل «السهو».

(٧) في «أ، ط، ع»: «بأنّ».

(٨) في «ك»: «في ارتفاع».

(٩) لم يرد في «م»: «منه».

لا[١] يكون خلق المعجز على يديه[٢] عقيب دعواه علّة لتصديقه[٣]، مع أنّه علّة في التصديق، هذا أيضاً خلف.

وأمّا طريق معرفتها فبالمعجز الظاهر على يده[٤] عقيب دعواه، أو نصّ المعصوم المستخلِف له عليه[٥] بالخلافة؛ لأنّها[٦] من الأُمور الباطنة التي لا يعلمها[٧] إلّا الله تعالى.

وأمّا تخصيص الله تعالى للنبيّ والإمام[٨] عليهما السلام بهذا اللطف دون غيرهما[٩] لعلمه تعالى السابق بأنّهما يختاران[١٠] ـ أي النبيّ والإمام ـ بحصول هذا اللطف الطاعةَ[١١]، ويمتنعان به عن الإقدام على المعاصي، وما[١٢] عداهما لم يختر ذلك وإن جعل[١٣] له ذلك اللطف الذي هو العصمة، فيكون خلقه فيه عبثاً، والعبث على الله تعالى محال.

---

(١) في «أ»: «ويلزم أن لا» وفي «ع»: «ويلزم أن».

(٢) في «ط، م»: «يده».

(٣) في «م»: «الدعوى علّة التصديق». وفي «ع»: «دعواه علّة لا لتصديقه».

(٤) في «ع»: «يديه».

(٥) لم يرد في «ع»: «عليه».

(٦) أي: العصمة.

(٧) في «ط»: «يستعلمها».

(٨) في «أ، ع»: «أو الإمام».

(٩) في «ط»: «باللطف للنبيّ والإمام عليهما السلام دون غيرهم».

(١٠) في «ع»: «مختاران».

(١١) في «ط»: «والطاعة».

(١٢) في «ع»: «وأمّا ما».

(١٣) في «أ، ط، م، ع»: «حصل».

وأمّا العلّة المحوجة إلى بعثته إلى الخلق فجواز الخطأ عليهم، ومع جواز الخطأ عليهم[١] يقع الفساد بينهم، ووقوع الفساد مظنّة الضرر، فيجب على الخالق الكريم[٢] الحكيم رفعه، ولا يرتفع إلّا بنصب متمكّن غير جائز الخطأ؛ وإلّا لافتقر إلى مَن يرفع ذلك عنه فيتسلسل، والتسلسل باطل لما مرّ.

ولأنّ الخالق الباري[٣] الحكيم قد ثبت أنّه خلق خلقه لغرض فيه نفع لهم، فوجب عليه تعالى بعثه مَن يُعلِمهم بذلك النفع وكمّيّته[٤] ومعرفة ما يتوصّل إليه به[٥]، ولا يتمّ ذلك إلّا بقول المعصوم[٦]؛ ليحصل به اليقين الذي يحصل معه الداعي[٧] إلى الفعل المطلوب منه؛ لأنّ غير المعصوم لم يحصل الوثوق بقوله فتبطل[٨] فائدة بعثته[٩] فلا ترتفع العلّة المحوجة إليه، مع[١٠] أنّ ارتفاعها واجب على الله تعالى، هذا خلف.

فإن قيل: يلزم من دليلكم هذا أن يكون النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام معصومَين[١١] حال

---

(١) لم يرد في «أ، ط، ك، ع»: «عليهم».

(٢) لم يرد في «أ، ط، ك، ع»: «الكريم».

(٣) لم يرد في «أ، م، ك، ع»: «الباري».

(٤) في «ع»: «وكيفيّته».

(٥) في «أ، ع»: «به إليه».

(٦) في «ك، م، ع»: «معصوم و».

(٧) في «ك، ع»: «الدواعي».

(٨) في «أ»: «فتبطل».

(٩) في «ط»: «البعثة».

(١٠) في «م» زيادة: «عدم».

(١١) في «أ، ك، م، ع»: «معصومان».

بعثتهما[١] [فَلِمَ قلتم[٢] مطلقاً؟ لأنّ الوثوق بإخباراتهما[٣] إنّما يشترط حال النبوّة والإمامة لا قبل ذلك؟

قلنا: انتفاء المنفِّر شرطٌ في اتّباعه، وإلّا لسقط[٤] محلّه من القلوب، فلا يقدم المكلّف بعد ذلك على اتّباعه كما ينبغي؛ للصارف السابق.

فإن قيل: تصديق الله تعالى له بالمعجز[٥] يرفع التنفير[٦].

قلنا: انحطاط مرتبته في النفوس مترسّخة، فلا يزيلها ذلك؛ لجواز أن يكون بعض رعيّته قد أقام عليه حدّاً أو[٧] أهانه من جهة الأمر بالمعروف والنهي[٨] عن المنكر، أو كان أكمل منه عند صدور المنفِّر عنه، أو كان معلّماً له، فيكون متقدّماً عليه بالشرف، وهذا المنصب الأعظم أجلّ المناصب وأعظمها، فيجب أن يكون القائم به أكمل المخلوقات، وهم كذلك صلوات الله عليهم وسلامه[٩].

وقد ثبتت[١٠] عصمة نبيّنا محمّد ﷺ وعصمة غيره ممّن[١١] أوجب الله طاعتهم

---

(١) في «ط»: «بعثهم».

(٢) في «ع» زيادة: «بذلك».

(٣) في «أ، ط، ك، ع»: «بإخباراتهم».

(٤) في «ط»: «يسقط».

(٥) في «ع»: «بالمعجزات».

(٦) في «ح»: «يرتفع التنفّر». وفي «ط»: «برفع التنفّر».

(٧) في «ع»: «إذ».

(٨) في «أ، ع»: «أو النهي».

(٩) لم يرد في «ع»: «وسلامه».

(١٠) في «أ، ع»: «ثبت».

(١١) في «ط»: «من».

بالسمع؛ لقوله[١] تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[٢]، فقد أوجب اتّباع الصادق[٣]، ولا نجزم[٤] بصدق المتبوع إلّا بعد ثبوت[٥] عصمته، وإلّا لكان جائز الخطأ، فلا يجب اتّباعه، مع أنّه واجب الاتّباع[٦]، هذا خلف[٧].

---

(١) في «م»: «كقوله».

(٢) التوبة (٩): ١١٩.

(٣) في «ع»: «الله اتّباع الصادقين» بدل «اتّباع الصادق».

(٤) في «ع»: «يجزم».

(٥) في «ع»: «صدق».

(٦) لم يرد في «أ، ط، ك، ع»: «الاتّباع».

(٧) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٣٩٥، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٤٦٢.

[في وجوب الاعتقاد بأنّه ﷺ خاتم الرسل]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّه ﷺ خاتم الرسل؛ لأنّه معلوم بالضرورة من دينه عليه السلام[1]).

أقول: الدليل على أنّه ﷺ خاتم الرسل ظاهر ضروريّ الإدراك.

أمّا ظهوره فمن قوله ﷺ: «لا نبيّ بعدي»[2]، وقولُه حقٌّ؛ لما ثبت من تصديق الله تعالى له بظهور المعجز على يده، ونحن ندّعي الضرورة في ذلك؛ لظهور كذب كلّ مدّعٍ بعده ذلك[3]؛ لأنّه لو ظهر صدقه لاشتهر.

وأمّا نسخ الشرائع المتقدّمة على شريعته ﷺ جائز غير ممتنع، بل هو[4] الواقع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[5]، ولقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا[6] نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[7]، واختلاف[8] المصالح؛ لاختلاف الأوقات والأشخاص.

---

(١) في «أ، ك»: «من دينه ﷺ بالضرورة».

(٢) المحاسن ١: ١٥٩ ح٩٧؛ الكافي ٨: ١٠٧ ح٨٠؛ دعائم الإسلام ١: ١٦؛ الأمالي للصدوق: ١٠١ و٢٣٨.

(٣) في «ط»: «مدّعي ذلك بعده».

(٤) في «م، ع»: «هذا».

(٥) آل عمران (٣): ٨٥.

(٦) كتب فوقها في «م»: «أي نتركها».

(٧) البقرة (٢): ١٠٦.

(٨) في «أ، ك، ع»: «ولاختلاف». وفي «م»: «ولاختلاف و» بدل «واختلاف».

و«النسخ»[١] في اللغة عبارة عن النقل والتحويل[٢]، وفي الاصطلاح الشرعي هو[٣] عبارة عن ارتفاع الحكم[٤] مع التراخي بين الحكم ورفعه[٥].

فقولنا: «مع التراخي» ليخرج بذلك البَداء، فإنّه محال على الله تعالى، والبَداء هو عبارة عن أن يأمر الله تعالى[٦] بحكم ثمّ يرفعه على الفور من غير تراخٍ في[٧] الوقت الذي أمر فيه.

وأمّا اليهود ـ لعنهم الله تعالى ـ فقد أنكروا النسخ، مع أنّه واقع في شرعهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾، ثمّ رفع ذلك الحكم عنهم بقوله: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾[٨].

ونقلُهم عن موسى عليه السلام أنّه قال: «تمسّكوا بالسبت أبداً»[٩] لا يفيد[١٠] يقيناً؛ لانقطاع تواترهم بقتل بخت نصّر لهم وتشرّدهم في البلاد[١١]، مع أنّ «الأبد»[١٢] قد

---

(١) كتب في حاشية «م»: «نسخت الشمس الظلّ، يعني حوّلته».

(٢) في «ط»: «التحويل والنقل». انظر: الصحاح ١: ٤٣٢؛ الفروق اللغوية للعسكري: ٥٣٩؛ لسان العرب ٣: ٦١ (نسخ).

(٣) لم يرد في «ط»: «هو».

(٤) في «ط» زيادة: «لآخر مثله متراخ عنه».

(٥) معارج الأُصول: ١٦١؛ مفاتيح الأُصول: ٢٤٢؛ هداية المسترشدين ٣: ٤٨٢؛ اللمع في أُصول الفقه للشيرازي: ١٦٢؛ أُصول السرخسي ٢: ٥٢.

(٦) قوله: «والبداء هو عبارة عن أن يأمر الله تعالى» سقط من «أ».

(٧) في «ع»: «إلى».

(٨) البقرة (٢): ٥٤.

(٩) المحصول للرازي ٢: ٣٠١؛ المسلك في أُصول الدين: ١٦٩؛ قواعد المرام: ١٣٤؛ كشف المراد: ٤٨٦.

(١٠) في «ع»: «لا يقبل».

(١١) في «أ»: «البلدان».

(١٢) في «أ، ط، ع»: «الأبديّة».

يراد به[١] الزمان المتطاول الجائز الانقطاع؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[٢] مع أنّهم يتمنّونه في جهنّم؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٣] فقد تمنّوه.

وأيضاً: فإنّ «السبت» لفظ مشترك بالاشتراك اللفظي؛ لأنّه جاء بمعنى «اليوم»، وبمعنى «المدّة الطويلة»، وبمعنى «القطع»، ويحتمل أنّ قوله: «تمسّكوا بالسبت» أي: بمحمّد ﷺ؛ لأنّه قاطع أديان المشركين[٤].

---

(١) في «أ، ع»: «بها».

(٢) البقرة (٢): ٩٥.

(٣) الزخرف (٤٣): ٧٧.

(٤) من قوله: «وأيضاً: فإنّ السبت...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك، م، ع».

[الباب الرابع: في الإمامة]

[في وجوب الاعتقاد أنّ الإمام من بعده ﷺ عليّ عليه السلام]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّ الإمام بالحقّ[1] من بعده بلا فصل هو[2] عليّ بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّه نصّ عليه بالخلافة متواتراً[3].

ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً.

ولأنّ[4] الإمامة لطف؛ لأنّ الناس إذا كان لهم رئيس مرشد كانوا إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، واللطف واجب على الله تعالى، فتعيّن عليه نصب الإمام.

وذلك الإمام لا يجوز أن يكون جائز الخطأ؛ وإلّا لافتقر إلى إمام آخر ويتسلسل، فثبت أنّه معصوم، وغيرُ عليّ[5] عليه السلام ممّن ادّعي فيه الإمامة[6] ليس بمعصوم بالإجماع.

والأدلّة في ذلك أكثر من أن تحصى).

أقول: هنا مباحث:

الأوّل: ما الإمامة؟

---

(١) في «أ، ك، م، ع»: «الحقّ».

(٢) لم يرد في «م، ع»: «هو».

(٣) في «أ، ك، م»: «نصّاً متواتراً بالخلافة» بدل «بالخلافة متواتراً».

(٤) في «أ، ك، م، ع»: «لأنّ» بدون واو.

(٥) في «م» زيادة: «بن أبي طالب».

(٦) في «أ، م، ع» زيادة: «بعد النبيّ ﷺ وآله».

الثاني: ما علّة الحاجة إليها؟

الثالث: هل هي واجبة أم لا؟

الرابع: ما وجه وجوبها[١]؟

الخامس: على مَن يجب نصب الإمام؟

السادس: هل تشترط العصمة في الإمام أم لا[٢]؟

السابع: بماذا يعرف[٣] الإمام؟

الثامن: هل يجوز أن يكون إمامان أو أزيد في عصر واحد أم لا؟

التاسع: هل يجوز أن يخلو الزمان عن إمام مع خلوّه من نبيّ نبوّته عامّة أم لا؟

العاشر: بيان النصّ عليه.

إذا تقرّر هذا فنقول: «الإمامة» رئاسة عامّة لشخص [واحد][٤] من الأشخاص في أُمور الدين والدنيا[٥].

فقوله: «رئاسة عامّة» احتراز من[٦] الرئاسة الخاصّة، كرئاسة القاضي والوالي التي هي[٧] جهة دون أُخرى.

وقوله: «لشخص واحد» احتراز من الأكثر.

---

(١) في «م»: «ما وجوبها؟» بدل «الرابع: ما وجه وجوبها؟».

(٢) لم يرد في «م»: «أم لا».

(٣) في «أ»: «تعرف».

(٤) ما بين المعقوفين أضفناه لما سوف يأتي بعد قليل.

(٥) في «أ»: «الدنيا والدين».

(٦) في «م»: «عن».

(٧) في «ط»: «في» وفي «ك، ع»: «الذي في» وفي «أ»: «التي في» بدل «التي هي».

وقوله: «في أُمور الدين والدنيا» احتراز من[١] السلطان الجائر؛ لأنّ رئاسته[٢] في الدنيا لا في الدين.

وأمّا علّة الحاجة إليها فجواز[٣] الخطأ على المكلّفين وافتقارهم إلى المرشد الناطق الحافظ للشرع من الزيادة والنقصان والخطأ في أحكامه؛ لإمكان الاختلاف فيه مع التعدّد، وانتفاء العصمة عنهم.

وأمّا وجوبها على[٤] الله تعالى؛ لأنّها لطف، واللطف واجبٌ على الله تعالى؛ لأنّ الناس إذا كان لهم رئيس[٥] كامل كانوا إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، خلافاً لمن قال: إنّ نصب الإمام واجب على الخلق[٦].

لأنّا نقول: كلّ فرد منهم غير معصوم فالمجموع كذلك، فيجوز وقوع الخطأ في نصبهم[٧]، فلا يجب اتّباعه حينئذٍ فتنتفي الفائدة المطلوبة في نصبه.

ولأنّ الإجماع[٨] لا بدّ له من سند يوجبه، وإلّا لزم الترجيح من غير مرجّح، فالحال التي ينتظرون[٩] فيها إلى السند الموجب للإجماع يخلو الإمام[١٠] منها، مع أنّ الزمان لا

---

(١) في «أ، م، ع»: «عن رئاسة» بدل «من».

(٢) في «أ، ع»: «لأنّها رئاسة».

(٣) في «ك، ع»: «لجواز».

(٤) في «ط، م»: «فعلى».

(٥) في «ط» زيادة: «مرشد».

(٦) المواقف ٣: ٥٧٥.

(٧) في «أ» زيادة: «له».

(٨) في «ع»: «الاجتماع».

(٩) في «ط»: «فالحاجة الذي ينتظرون». وفي «م»: «فالحاجة التي تنتظرون». وفي «ع»: «والحال التي ينظرون». وفي «أ»: «فالحالة التي ينظرون».

(١٠) في «أ، ع»: «تخلو الإمامة».

يجوز أن يخلو آناً واحداً[١] من الإمام[٢] كما تقرّر، هذا خلف.

وأمّا وجه وجوبها فحكمة الله تعالى[٣] المقتضية للأغراض النافعة للمخلوق.

وأمّا الناصب للإمامة[٤] فهو النبيّ ﷺ أو مَن نصبه النبيّ ﷺ من المعصومين؛ لأنّه الواسطة بين الله تعالى والإمام[٥]، فيجب عليه أن يعيّنه وينصبه، ويُعلِم الناس به ليعرفوه[٦]، وقد فعل ذلك في حقّ عليّ عليه السلام، وسيأتي ذكر ما نصّ[٧] عليه إن شاء الله تعالى.

وأمّا العصمة فهي شرط في الإمام[٨]؛ وإلّا لم يكن فعله وقوله حجّة مع أنّه حجّة؛ وهذا[٩] خلف؛ لأنّ المراد منه هو المراد من النبيّ ﷺ؛ لأنّ[١٠] الخليفة قائم مقام مستخلفه؛ لأنّه بدل منه، والبدل يقوم مقام المبدَل منه، فكما[١١] اشترطنا عصمة النبيّ ﷺ وأقمنا عليها[١٢] البرهان كذلك نشترط[١٣] فيه عليه السلام.

---

(١) في «ط، ح، م، ك»: «آن واحد»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في «ع»: «يخلو من إمام». وفي «أ»: «يخلو آن واحد من إمام».

(٣) في «أ، ك، م، ع»: «فالحكمة لله تعالى».

(٤) في «م، ع»: «للإمام».

(٥) في «ط»: «وبين الإمام».

(٦) في النسخ: «ليعرفونه».

(٧) في «ط»: «نصّ به». وفي «أ، ك»: «نصّه». وفي «ع»: «نصبه».

(٨) في «ح، ط»: «الإمامة».

(٩) في «أ، ط، ك، ع»: «هذا» بدون واو.

(١٠) في «ع»: «ولأنّ».

(١١) في «ك»: «كما». ولم يرد في «م»: «منه».

(١٢) في «ع»: «عليه».

(١٣) في «أ»: «يشترط».

وأمّا طريق معرفته فبالنصّ عليه من المعصوم، ومع عدم العلم به وإنكاره[١] فبظهور المعجز على يديه[٢] المصدِّق لدعواه بالإمامة كالنبيّ ﷺ.

وأمّا استحالة اجتماع إمامين مبسوطي اليد أو مختلفين[٣] في عصر واحد فلقول النبيّ ﷺ: «لا يجتمع إمامان في عصر واحد»[٤].

وأمّا قوله ﷺ: «وَلَدَاي[٥] الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»[٦] أراد بذلك تسمية الشيء بما يؤول إليه؛ لقوله تعالى لنبيّه عليه السلام: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[٧]، وهذا ضرب من المجاز يجوز استعماله، وقد كان النبيّ ﷺ حال نزول هذه الآية الكريمة حيّاً[٨]، ولأجل هذا لمّا[٩] نصّ عليّ عليه السلام على ولده الحسن عليه السلام بالإمامة بعده تفرّد بها دون الحسين عليه السلام، وكان إماماً للحسين عليه السلام، ونصّ عليه بالإمامة بعده.

وأمّا استحالة اجتماع إمامين[١٠] في عصر واحد عقلاً[١١] فلأنّ الإمامة رئاسة

---

(١) في «أ، ع»: «أو إنكاره».

(٢) في «ط»: «يده».

(٣) في «ع»: «مختفين».

(٤) ورد مضمونه في السنن الكبرى للبيهقي ٨: ١٤٤.

(٥) في «أ، ط، ح»: «وَلَديَّ».

(٦) دعائم الإسلام ١: ٣٧؛ علل الشرائع ١: ٢١١ ح٢؛ كفاية الأثر: ٣٨ و١١٧؛ روضة الواعظين: ١٥٦.

(٧) الزمر (٣٩): ٣٠.

(٨) في «ع»: «عن» بدل «حيّاً».

(٩) لم يرد في «م»: «لمّا».

(١٠) لم يرد في «أ»: «إمامين».

(١١) لم يرد في «ك، ع»: «عقلاً».

عامّة[١] فلو تعدّدت لخرجت[٢] عن عموميّتها[٣]؛ لأنّ كلّ واحد منهما إمّا أن[٤] يكون مقتدياً بالآخر أم لا؟ فعلى[٥] الأوّل يلزم أن يكون الإمام مأموماً، والوحدة[٦] إن كان أحدهما هو المقتدى دون الآخر، وعلى الثاني تخرج الإمامة عن عموميّتها.

---

(١) في «ط»: «واحدة».

(٢) في «أ»: «خرجت».

(٣) في «ط»: «عمومها».

(٤) لم يرد في «م»: «أن».

(٥) في «أ، ع»: «وعلى».

(٦) في «أ، ك، ع»: «أو الوحدة».

[الآيات الدالّة على إمامته عليه السلام]

وأمّا النصّ فقد وجب كما تقدّم ذكره، فلنشرع في تبيينه أوّلاً على إمامة عليّ عليه السلام، ثمّ على إمامة مَنْ بعده من أولاده المعصومين : من الله تعالى ومن رسوله صلى الله عليه وآله، وهي لا تحصى[1] كثرة:

فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[2]، وهذا النصّ[3] صريح من الله تعالى على خلافة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام[4] وعلى إمامته بعد النبيّ صلى الله عليه وآله[5]، و«النصّ» هو اللفظ[6] المفيد الذي لا يَحتمل غير ما فُهم منه، أي إطلاق[7] لفظه يدلّ على معنى واحد مانع[8] لنقيضه، وهذا كذلك.

---

(١) في «ك، م، ع»: «وهو لا يحصي ذكره» وفي «أ»: «وهو لا يحصى» بدل «وهي لا تحصى».

(٢) المائدة (٥): ٥٥.

(٣) في «ط»: «نص». وفي «أ، ع»: «فهذا نصّ».

(٤) لم يرد في «ع»: «عليّ عليه السلام».

(٥) لم يرد في «م»: «عليّ عليه السلام وعلى إمامته بعد النبيّ صلى الله عليه وآله».

(٦) في «ع»: «اللطف».

(٧) في «م»: «فيهم منه، أي إطلاقه».

(٨) في «م»: «مانعاً».

ووجه الدلالة به[١] على إمامته عليه السلام أنّ «إنّما» تفيد[٢] الحصر بإجماع أهل اللغة[٣]؛ لأنّها كلمة مركّبة من «إنّ» وهي للإثبات، ومن «ما» وهي[٤] للنفي، ولا واسطة بينهما، فقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[٥] فيه[٦] دلالة على نفي الولاية[٧] عمّا[٨] عدا هؤلاء.

إذا[٩] تقرّر هذا فنقول: «الولي» هو الأولى، وهو الأولى[١٠] بالتصرّف، وهاهنا[١١] هو الله تعالى والرسول؛ للعطف[١٢] الحاصل بينهما؛ لأنّ المعطوف والمعطوف[١٣] عليه يشتركان في الحكم، وقد عطف الله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ على ولايته وولاية رسوله، فلا يصحّ أن يكون المراد بـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الكلّ، وإلّا لم يبقَ مُولًّى عليه، فخصّص

---

(١) لم يرد في «ط»: «به».

(٢) في «أ»: «يفيد».

(٣) انظر: القاموس المحيط ٤: ١٩٨؛ تاج العروس ١٨: ٣٢ (إنّ)؛ النجاة في القيامة لابن ميثم: ٩٥؛ كشف المراد: ٤٩٩.

(٤) في «ك»: «وهو».

(٥) المائدة (٥): ٥٥.

(٦) لم يرد في «ك»: «فيه».

(٧) لم يرد في «م»: «الولاية».

(٨) قوله: «عمّا» من «أ، ع».

(٩) في «أ، ك، ع»: «فإذا».

(١٠) لم يرد في «أ، م، ع»: «وهو الأولى».

(١١) في «أ، ع»: «وهو هاهنا».

(١٢) في «ك»: «والمعطوف».

(١٣) لم يرد في «ط»: «والمعطوف». وفي «ع»: «والعاطف».

بالصفة، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فخرج من[١] الولاية الذي لا يقيم[٢] الصلاة من المؤمنين، ثمّ قال: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ فخرج بذلك المؤمنون الذين يقيمون الصلاة[٣] ولا[٤] يؤتون الزكاة، ثمّ قال: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ فخرج مَن يكون مؤمناً ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، لا في حال ركوعه[٥].

وبالإجماع أنّ أحداً لم يكن[٦] بهذه الصفات المذكورة غير أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٧]، فثبتت له الولاية من الله تعالى[٨] بعد محمّدٍ ـ صلوات الله عليه وآله ـ بلا فصل، كما ثبتت[٩] لله ولرسوله؛ للآية[١٠] الكريمة.

وقد ذكر الثعلبي في تفسيره وغيره[١١] أنّ المتصدِّق بخاتمه في حال ركوعه هو عليّ ابن أبي طالب عليه السلام فنزلت في فضله هذه الآية الكريمة[١٢][١٣].

---

(١) في «ط» زيادة: «ذلك».

(٢) في «ع»: «الذين لم يقيموا».

(٣) من قوله: «ثمّ قال...» إلى هنا لم يرد في «ط».

(٤) في «أ، ع»: «لا» بدل «يقيمون الصلاة ولا».

(٥) في «أ، ط»: «الركوع».

(٦) في «أ» : «أي أحد لم» بدل «أنّ أحداً لم يكن».

(٧) النجاة في القيامة لابن ميثم: ٩٦؛ كشف المراد: ٤٩٩.

(٨) لم يرد في «أ، م، ك، ع»: «من الله تعالى».

(٩) في «أ، ع»: «ثبت».

(١٠) في «أ، ك، ع»: «ولرسوله في الآية». وفي «م»: «ورسوله في الآية».

(١١) لم يرد في «ط»: «وغيره».

(١٢) من قوله: «وقد ذكر الثعلبي...» إلى هنا لم يرد في «ع».

(١٣) الكشف والبيان ٤: ٨٠؛ تفسير السمعاني ٢: ٤٧؛ شواهد التنزيل للحسكاني ١: ٢٠٩ و٢١٦؛ تفسير البغوي ٢: ٤٧.

وكذلك ذكر الواحدي[١] هذا[٢] في كتابه الذي هو أسباب التنزيل[٣][٤].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٥]، فقال النبيّ[٦] ﷺ: «أنا المنذر وعليّ الهادي».[٧]

وهذا أيضاً مجمع عليه، وهادي الأُمّة إمامهم وخليفتهم؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٨] فقد أوجب الله تعالى[٩] اتّباعه.

ومِمّا[١٠] يدلّ على إمامته عليه السلام أيضاً آيةُ التطهير؛ لأنّها أثبتت[١١] له العصمة[١٢] بإذهاب الرجس عنه، وغيرُه ممّن ادُّعي فيه الخلافة ليس بمعصوم، فوجب أن يكون هو الإمام؛ لكونها شرطاً[١٣] في الإمامة، ولاستحالة خلوّ الزمان من إمام معصوم.

---

(١) في «م، ح، ط»: «الواقدي».

(٢) في «ع»: «هنا». بدل «هذا».

(٣) في «ح، ط»: «الواقدي في كتابه الذي في أسباب التنزيل» بدل «الواحدي...» إلى هنا.

(٤) أسباب نزول الآيات للواحدي: ١٣٣.

(٥) الرعد (١٣): ٧.

(٦) لم يرد في «أ، ط، ك، ع»: «النبي».

(٧) شواهد التنزيل للحسكاني ١: ٣٨١؛ تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٥٩؛ نهج الإيمان: ١٨٣؛ الفصول المهمّة لابن الصبّاغ: ٥٧٢؛ مناقب آل أبي طالب ٢: ٢٨١.

(٨) يونس (١٠): ٣٥.

(٩) لم يرد في «أ، ع»: «الله تعالى».

(١٠) في «ع»: «وما».

(١١) في «أ، ع»: «أثبت».

(١٢) في «أ، م»: «بالعصمة».

(١٣) في «أ، ع»: «شرط».

بالإجماع[١] أنّ المراد بأهل البيت هنا هو عليّ[٢] وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وقد روي هذا في كتاب المصابيح[٣] من طرق الجمهور أيضاً وغيره من الكتب الصحيحة[٤].

---

(١) في «أ، ط، م»: «بالإجماع» بدون الواو.

(٢) في «ع»: «علياً».

(٣) كتاب المصابيح الذي نقل عنه ابن البطريق في العمدة لأبي محمّد الحسين بن مسعود الفرّاء، وقد يكون هو كتاب المصابيح في ذكر ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام، وهو كتاب كبير، حسنٌ كثير الفوائد، لأحمد بن الحسن الإسفرايني الفهرست للشيخ الطوسي: ٧٣؛ معالم العلماء: ٥٢.

(٤) مسند أحمد ١: ٣٣١، و٤: ١٠٧، و٦: ٢٩٢؛ صحيح مسلم ٧: ١٣٠؛ سنن الترمذي ٥: ٣٠ و٣٢٨؛ المستدرك للحاكم ٢: ٤١٦.

[الروايات الدالّة على إمامته عليه السلام]

وأمّا النصّ عليه من النبيّ صلى الله عليه وآله فكثير عدده لا يحصى، فمن جملته ما نقله الثعلبي في تفسيره، والبغوي في كتاب[1] معالم التنزيل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[2] أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله جمع أهله[3] وقال لهم: «مَن يؤازرني على هذا الأمر، ويكون وزيري وخليفتي عليكم؟» فحمحم[4] القوم، فقام عليّ عليه السلام فقال[5]: «أنا يا رسول الله»، فقال له: «أنت وزيري وخليفتي عليهم». فقام القوم وهم يقولون لأبي طالب عليه السلام: اسمع[6] لابنك وأطِع فقد أمّر عليك[7]. وهذا نصّ صريح لم يحتمل التأويل.

ولقوله صلى الله عليه وآله يوم غدير خمّ: «ألست أولى منكم بأنفسكم[8]؟» قالوا: بلى يا رسول الله[9]، فقال بلا فصل: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»[10]، ومقدّمة[11] الخبر تدلّ على

---

(١) في «أ، ك»: «كتابه»

(٢) الشعراء (٢٦): ٢١٤.

(٣) في «ط» زيادة: «وأصحابه».

(٤) في «أ، ك، ع»: «فحجم». وفي المصدر: «فأحجم». مناقب آل أبي طالب عليهم السلام ١: ٣٠٦.

(٥) في «أ، ع»: «وقال».

(٦) في «ك»: «استمع».

(٧) الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٧: ١٨٢؛ معالم التنزيل ٢: ٤٠٠.

(٨) في «ط»: «بكم من أنفسكم».

(٩) لم يرد في «أ، ك»: «يا رسول الله».

(١٠) الاقتصاد للشيخ الطوسي: ٢١٥؛ عمدة عيون صحاح الأخبار: ١١٥؛ متشابه القرآن لابن شهر آشوب ٢: ٣٠.

(١١) في «ط»: «ومقدّم».

الولاية، وهو[١] المطلوب.

واحتمال المولى هنا لغير الولاية كالمعتِق والمعتَق والناصر وغيره باطل هنا؛ لمقدّمة الخبر.

ولقوله ﷺ: «أقضاكم عليّ»[٢]، وهذا نصّ صريح[٣] أيضاً مجمع عليه، والقضاء يستلزم العلم، والعالم أحقّ بالتقدّم من الجاهل لشرفه؛ لقوله[٤] تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٥].

ولقوله ﷺ: «أدر[٦] الحقّ مع عليّ كيفما[٧] دار»، وهذا أيضاً ممّا رواه الجمهور[٨]، وقد ذكره فخر الدين الرازي[٩] في كتابه المعروف **بالمحصول في أُصول الفقه** في باب أنّ إجماع[١٠] الصحابة حجّة[١١]، وإذا دار الحقّ معه عليه السلام[١٢] فقد ثبت بالإجماع أنّه

---

(١) في «أ، ك»: «وهي».

(٢) في «ع»: «علياً». الفتوح لابن أعثم ٤: ٢٤٢؛ تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين: ٢٩؛ نهج الإيمان: ٦٦١؛ العدد القويّة: ٢٤٨؛ الشافي في الإمامة ١: ٢٠٢.

(٣) لم يرد في «أ، ك، م، ع»: «نصّ صريح».

(٤) في «أ، ع»: «بقوله».

(٥) الزمر (٣٩): ٩.

(٦) في «أ، ك، م، ع»: «دار».

(٧) في «ع»: «حيثما».

(٨) المستصفى للغزالي: ١٧٠؛ شرح نهج البلاغة ١: ٧٦ و٨٠.

(٩) فخر الدين الرازي: هو محمّد بن عمر الرازي الشافعي الملقّب بـ (ابن الخطيب)، كان على مذهب الأشاعرة، له كتب عديدة منها: التفسير الكبير المعروف بـ «مفاتيح الغيب»، ومنها: المباحث المشرقيّة، تُوفّي في مدينة هرات سنة ٦٠٦هـ هجريّة. طبقات الأطبّاء ٢: ٢٣؛ الكنى والألقاب ٣: ١٢٠.

(١٠) في «م»: «اجتماع».

(١١) المحصول للرازي ٦: ١٣٤.

(١٢) في «ع» زيادة: «حيثما دار».

امتنع عن بيعة الأوّل بلا خلاف، فإمّا أن لا يكون الحقّ معه في تلك الحالة وذلك باطل؛ للخبر الصادق عن الصادق عليه السلام[١] بأنّ الحقّ دائر معه، وإمّا أن يكون، وهو المطلوب.

ولقوله صلى الله عليه وآله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»[٢]، فقد أثبت[٣] له جميع المنازل التي لهارون من موسى ومن[٤] جملتها الخلافة؛ لأنّه قال له: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾[٥][٦] فلو مات موسى عليه السلام قبل هارون عليه السلام لكان هارون خليفته عليه السلام[٧] فكذلك عليّ[٨] عليه السلام.

ولما رواه الجمهور أيضاً عن ناصر[٩] بن علي المعروف بالصفا في كتابه المسمّى بالإرشاد والتبصير[١٠] عن جابر بن عبد الله الأنصاري رحمة الله عليه، عن النبيّ صلى الله عليه وآله

---

(١) لم يرد في «ط»: «عن الصادق عليه السلام».

(٢) مسند أحمد ١: ١٧٠ و١٨٤؛ صحيح البخاري ٥: ١٢٩؛ صحيح مسلم ٧: ١٢٠، وقد فصّل الكلام في حديث المنزلة السيّد علي الميلاني المعاصر، وأخرج كرّاساً سنة ١٤٢١هـ نشره مركز الأبحاث العقائديّة في قم.

(٣) في «أ»: «ثبت».

(٤) في «ط، م»: «من» بدل «ومن».

(٥) في «ط»: «أنت خليفتي» بدل «أخلفني».

(٦) الأعراف (٧): ١٤٢.

(٧) في «أ»: «خليفته».

(٨) في «ع»: «علياً».

(٩) في «أ، م»: «تامر». و«ك» غير واضحة. وفي «ع»: «تأمرين بالمعروف» بدل «ناصر بن علي المعروف».

(١٠) في «ط»: «والتبصرة».

أنّه[١] قال: «اهتدوا بالشمس، فإذا غابت فاهتدوا[٢] بالقمر». فقالوا له: مَن الشمس؟ ومَن القمر؟ فقال[٣]: «أنا الشمس، وعليّ القمر»[٤]، فقد أمر أن نهتدي[٥] به، وعقّب الهداية بعليّ عليه السلام بلا فصل؛ لأنّ[٦] الفاء للتعقيب، والأمر للوجوب[٧] بلا خلاف؛ لأنّ الهداية بالرسول ـ صلوات الله عليه ـ واجبة[٨] فكذا حكم المعطوف عليه، وعامّة على جميع المكلّفين وفي جميع الأشياء، فتعيّن أنّ ما عداهما من الخلق داخلون تحت هدايتهما، والهادي آمر والمهتدي مأمور.

ولا[٩] نعني بالولاية التي هي النبوّة والإمامة إلّا هذا، وأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ليس بنبيّ، فتعيّن أن يكون هو الإمام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصل، وهو المطلوب.

فأمّا الدليل العقلي فنقول:

عليٌّ عليه السلام مَهديّ الأُمّة، وكلّ مَن كان مهديّ الأُمّة كان إمامهم، فيسقط الأوسط المتكرّر[١٠]، فينتج أنّ عليّاً عليه السلام إمام الأُمّة، وهو المطلوب.

---

(١) لم يرد في «ك»: «أنّه».

(٢) في «ع»: «اهتدوا».

(٣) في «ط» زيادة: «لهم صلى الله عليه وآله».

(٤) شواهد التنزيل ١: ٧٧، ٩١؛ المحتضر لحسن بن سليمان: ٢٤٤، ح٣٣١.

(٥) في «أ، ع»: «يهتدى».

(٦) في «م»: «فإنّ».

(٧) في «ط، ع» زيادة: «هنا».

(٨) لم يرد في «ع»: «واجبة».

(٩) في «ك، ع»: «فلا».

(١٠) في «ط»: «المكرّر».

بيان أنّه «مهديّ الأُمّة» بالخبر المتقدّم، وأمّا أنّ «هادي الأُمّة فهو إمامهم» فهو أمر ضروريّ[١].

وفي هذا الخبر دلالة على عصمته عليه السلام[٢]؛ لوجوب الهداية به؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «فاهتدوا بالشمس فإذا غابت[٣] فاهتدوا بالقمر»[٤] الذي هو عليّ عليه السلام؛ لأنّه لو لم يكن معصوماً لجاز أن لا يُهتدى به، فتنتفي فائدة الوجوب، فلا يكون في الأمر فائدة فيلزم العبث، وهو محال على النبيّ صلى الله عليه وآله.

وخبر الطائر المشوي يدلّ على إمامته أيضاً؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لمّا أُهدي إليه الطائر المشوي قال: «اللّهمّ ائتني بأحبّ الناس إليّ وإليك يأكل معي من هذا الطائر»، فجاء عليّ عليه السلام فأكل معه. وهذا الخبر مجمع عليه رواه أنس بن مالك في الصحاح عند[٥] الجمهور[٦].

وإذا ثبت أنّ عليّاً عليه السلام أحبّ الناس[٧] إلى الله تعالى وإلى[٨] رسوله وجب[٩] أن

---

(١) من قوله: «فأمّا الدليل...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك، ع».

(٢) في «أ، ع» زيادة: «أيضاً».

(٣) لم يرد في «أ، ك، م، ع»: «فاهتدوا بالشمس فإذا غابت».

(٤) تقدّم تخريجه قبل قليل.

(٥) في «ط»: «عن».

(٦) المستدرك للحاكم ٢: ١٣٢؛ مجمع الزوائد ٩: ١٢٥؛ خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائي: ٥١؛ مسند أبي يعلى الموصلي ٧: ١٠٥؛ المعجم الأوسط للطبراني ٢: ٢٠٧.

(٧) لم يرد في «ط»: «الناس». وفي «ع»: «الناس الله» بدل «الناس إلى الله».

(٨) في «م»: «و» بدل «وإلى».

(٩) في «ع»: «واجب».

يكون أفضلهم وأشرفهم وأقربهم إلى الله تعالى، وإذا كان هو الأفضل امتنع تقديم المفضول عليه[١] عقلاً وشرعاً، فوجب تقديمه في جميع الأُمور على غيره، وهو المطلوب.

ولقول النبيّ ﷺ في خيبر[٢]: «إنّي أُسلّم الراية غداً[٣] إلى رجل يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله»[٤]، فشهد له الصادق بمحبّة الله له[٥] فوجب اتّباعه لعصمته؛ لأنّه لو علم الله تعالى أن يقع منه الخطأ لكرهَهُ على ذلك فيكون محبوباً مكروهاً، فلا يكون مخرج هذا الخبر مقتضياً للمدح[٦]؛ لأنّ كلّ إنسان شأنه من الله تعالى ذلك بأن يكون محبوباً على طاعته مكروهاً على معصيته فيتعرّى هذا القول عن الفائدة، وهو غير جائز.

فهذه[٧] بعض النصوص الواردة في حقّه عليه السلام اقتصرنا بذلك عليها كيلا[٨] تخرج هذه المقدّمة عن اختصارها[٩][١٠].

---

(١) في «ط»: «على الفاضل» بدل «عليه».

(٢) في «ط، ع»: «في غزاة خيابر». وفي «أ»: «في خيابر».

(٣) قوله: «غداً» لم يرد في «أ».

(٤) مسند أحمد ٢: ٢٤٨؛ فضائل الصحابة للنسائي: ١٦؛ مجمع الزوائد ٩: ١٢٣؛ مسند أبي داود الطيالسي: ٣٢٠؛ المصنّف لعبد الرزاق ١١: ٢٢٨، ح٢٠٣٩٥.

(٥) في «م»: «لله وله» بدل «الله له». لم يرد في «أ»: «له».

(٦) في «أ» : «التمدح». وفي «ع»: «للتمدّح».

(٧) في «ط»: «فهذا».

(٨) في «أ، ك، ع»: «لئلّا».

(٩) في «م»: «اختصارنا».

(١٠) وللاطّلاع على المزيد ينظر: معارج الفهم طبعة مجمع البحوث الإسلامية: ٤١٢، وفي طبعة مكتبة العلّامة المجلسي: ٤٨٤.

[في وجوب الاعتقاد بإمامة الاثني عشر]

قال ـ قدّس الله سرّه ـ: (ويجب أن يعتقد أنّ الإمام بعد عليّ عليه السلام ولده الحسن، ثمّ من بعده[1] الحسين عليه السلام، ثمّ زين العابدين[2]، ثمّ محمّد الباقر، ثمّ جعفر الصادق، ثمّ موسى الكاظم، ثمّ عليّ الرضا، ثمّ محمّد الجواد، ثمّ عليّ الهادي، ثمّ الحسن العسكري، ثمّ الإمام[3] القائم المهدي المنتظر محمّد بن الحسن ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ؛ لأنّ كلّ إمام منهم نصّ على ولده[4] من بعده نصّاً متواتراً بالخلافة.

ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، وغيرهم ليس بمعصومٍ بإجماع المسلمين، فتعيّنت[5] الإمامة فيهم، صلوات الله عليهم).[6]

أقول[7]: أمّا النصّ على إمامة الحسن والحسين عليهما السلام فظاهر لا خلاف فيه؛ لقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «وَلَداي[8] الحسن والحسين إمامان، قاما أو قعدا»[9] أي[10] قاما بالأمر أو

---

(١) لم يرد في «ط»: «من بعده».

(٢) في «ط»: «بن الحسين» بدل «زين العابدين». وفي «أ، ع»: «ثمّ عليّ زين العابدين».

(٣) لم يرد في «ط، م»: «الإمام».

(٤) لم يرد في «ط، م»: «ولده».

(٥) في «ط»: «فثبت».

(٦) في «ع»: «صلى الله عليهم» وفي «أ»: «عليهم السلام».

(٧) لم يرد في «ط»: «أقول».

(٨) في «ط»: «وَلَديّ».

(٩) دعائم الإسلام ١: ٣٧؛ علل الشرائع ١: ٢١١، ح٢؛ كفاية الأثر: ٣٨؛ مجمع البيان ٢: ٣١١، و٤: ١٠٤.

(١٠) لم يرد: «أي» في «ط».

قعدا عنه؛ لأنّ[١] قعود المرء وصبره عن طلب حقّة لاقتضاء المصلحة جائز، بل قد يجب مع الخوف[٢] على النفس أو الدين أو غيره.

فأمّا[٣] النصّ على باقي الأئمّة عليهم السلام أيضاً فمتواتر[٤]، منه ما رواه البخاري في مسنده يرفعه إلى جابر بن سمرة، قال: سمعت النبيّ صلى الله عليه وآله يقول: «يكون بعدي اثنا عشر أميراً كلّهم من قريش»[٥].

وبه أيضاً[٦] يرفعه إلى عيينة، قال: قال[٧] رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً كلّهم من قريش».

وبه أيضاً يرفعه إلى ابن[٨] عمر قال[٩]: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان»[١٠].

وبه أيضاً يرفعه إلى جابر بن سمرة[١١] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ هذا الأمر لا

---

(١) في «ط» زيادة: «كلّ».

(٢) في «أ»: «عن» بدل «من». وفي «ط»: «للخوف».

(٣) في «ط»: «وأمّا».

(٤) في «ط»: «فهو متواتر».

(٥) صحيح البخاري ٨: ١٢٧؛ صحيح مسلم ٦: ٣.

(٦) لم يرد: «أيضاً» في «أ، ط، م».

(٧) في «ط» زيادة: «سمعت».

(٨) لم يرد في «ط»: «ابن».

(٩) في «أ»: «وقال».

(١٠) صحيح البخاري ٤: ١٥٥، و٨: ١٠٥؛ صحيح مسلم ٦: ٢.

(١١) من قوله: «أيضاً يرفعه...» إلى هنا لم يرد في «م».

ينقضي[١] حتّى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»[٢].

وبه عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الدين قائماً حتّى تقوم الساعة ويكون عليهم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»[٣][٤].

وهذا نصّ صريح على إمامة الاثني عشر: ولم يدّع أحد من المسلمين الحصر في غيرهم بالإمامة غير الإماميّة، فالحقّ[٥] معهم، وإلّا لخلا الزمان من ذلك، وهو باطل؛ لصحّة الأخبار الماضي[٦] ذكرُها المتضمّنة الحصر على[٧] الاثني عشر إماماً[٨]، ولما روي عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «ولدي الحسين إمام ابن إمام أخو إمام، أبو أئمّة تسعة قائمهم تاسعهم»[٩][١٠]، فثبت المطلوب.

---

(١) في «أ»: «يقضي».

(٢) صحيح مسلم ٦: ٢؛ شرح صحيح مسلم ١٢: ٢٠١.

(٣) الأحاديث المرتبطة بالنصّ على الأئمّة فيها تقديم وتأخير في «م».

(٤) صحيح مسلم ٦: ٢؛ شرح صحيح مسلم ١٢: ٢٠١؛ فتح الباري ١٣: ١٨٢.

(٥) في «ط»: «والحقّ».

(٦) في «م، ك»: « الماضية».

(٧) في «أ، ط، م»: «في».

(٨) في «أ»: «إمام».

(٩) في «أ، ك»: «الحسين إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمّة تسعة تاسعهم قائمهم». وفي «م»: «للحسين: أنت إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمّة تسعة تاسعهم قائمهم» بدل «ولدي الحسين...» إلى هنا.

(١٠) الكافي في الفقه: ٩٩؛ النكت الاعتقادية: ٤٢؛ كشف اليقين: ٣٣٠؛ ينابيع المودّة ٢: ٤٤.

[في وجوب الاعتقاد بوجود الحجّة المهدي عليه السلام في كلّ زمان بعد أبيه]

قال [ـ قدّس الله سرّه ـ]: (ويجب أن يعتقد أنّ الإمام[1] الحجّة محمّد بن الحسن العسكري عليه السلام[2] موجود في[3] كلّ زمان بعد موت أبيه[4] العسكري عليه السلام؛ لأنّ كلّ زمان لابدّ فيه من إمامٍ وغيرُه[5] ليس بمعصوم).

أقول: لمّا تقرّر فيما مضى أن لا يجوز أن لا يخلو الزمان من إمام معصوم ثبت أن يكون لهذا الزمان إمام معصوم، ولم يقل به إلّا الإماميّة، والحقّ[6] معهم، وإلّا لخلا الزمان من اللطف، وذلك[7] محال على الله تعالى، فتعيّن ما ادّعوه وهو المهدي محمّد بن الحسن العسكري عليه السلام[8]؛ لانقضاء الأحد عشر إماماً الذين[9] لم يقل بإمامتهم غيرهم، والنصّ عاضد لهم على ذلك.

---

(١) في «ط» زيادة: «الخلف».

(٢) في «ط» زيادة: «حيّ».

(٣) لم يرد في «أ»: «في».

(٤) في «م» زيادة: «الحسن».

(٥) في «ط»: «إمام معصوم، وغيرهم» بدل «إمام، وغيره».

(٦) في «أ»: «فالحق».

(٧) في «أ»: «وهو».

(٨) من قوله: «لأنّ كلّ زمان لا بدّ» إلى هنا لم يرد في «م».

(٩) في «أ»: «إمام» بدل «إماماً». وفي «ط»: «الذي» بدل «الذين».

وممّا يعضدهم أيضاً قول النبيّ ﷺ: «خلّفت فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتّى يردا عَلَيّ الحوض»[١]، فتبيّن من هذا[٢] أنّ ما دام الكتاب العزيز موجوداً[٣] فالعترة موجودون[٤] معه، فنقول: القرآن موجود، وكلّما كان القرآن موجوداً فالإمام من آل بيت محمّد موجود مقارن له، فيسقط الأوسط المتكرّر، فينتج: أنّ القرآن مقارن للإمام من آل بيت محمّد، وهو المطلوب[٥].

ويعضد[٦] ذلك ما جاء[٧] في تفسير الثعلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾[٨] يرفعه إلى أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أيّها الناس، قد[٩] تركت فيكم الثقلين، خليفتين، إن أخذتم بهما لن تضلّوا بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ألا[١٠] وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيّ الحوض»[١١].

---

(١) فضائل الصحابة للنسائي: ١٥؛ المصنّف لابن أبي شيبة الكوفي ٧: ٤١٨، ح٤٢؛ منتخب مسند عبد بن حميد: ١٠٨، ح٢٤٠، ما روي في الحوض والكوثر: ١٣٧، ح٦٦.

(٢) في «ط، م»: «فتعيّن من هنا».

(٣) في «أ»: «موجود».

(٤) في «أ، ط»: «موجودة».

(٥) من قوله: «فنقول: القرآن...» إلى هنا لم يرد في «أ، ك».

(٦) في «ط»: «ويعتضد».

(٧) من قوله: «وصيره عن طلب حقّه...» قبل عدّة صفحات إلى هنا سقط من «ع».

(٨) آل عمران (٣): ١٠٣.

(٩) في «ط»: «إنّي». وفي «أ، ع»: «إنّي قد» بدل «قد».

(١٠) لم يرد في «ط»: «ألا».

(١١) الكشف والبيان ٣: ١٦٢.

فقد ترك مع الكتاب العزيز[١] خليفة في كلّ زمان؛ لما تقرّر فيما تقدّم من امتناع وجود إمامين في عصرٍ واحد، وقد تقرّر[٢] أنّ ما دام الكتاب[٣] العزيز موجوداً فالإمام من العترة الطاهرة معه موجود[٤]؛ لوجوب الأخذ بهما لا بأحدهما، ولم يقل بوجود الإمام الحجّة مع الكتاب العزيز غير الإماميّة، فهم على الحقّ[٥]؛ وإلّا لافترقا، وقد منع النبيّ ﷺ من[٦] الافتراق وهو الحقّ، فالحقّ[٧] معهم.

---

(١) لم يرد في «م»: «العزيز».

(٢) في «ط» زيادة: «فيما تقدّم».

(٣) في «أ»: «القرآن».

(٤) في «ط»: «موجود فالإمام موجود، العترة الطاهرة موجودة» بدل «موجوداً فالإمام...» إلى هنا.

(٥) في «م»: «الخلق».

(٦) لم يرد في «أ، ط»: «من».

(٧) في «أ»: «والحق».

[في ظهوره عليه السلام وحكمه]

وأمّا ظهوره وحكمه فمن المحتوم، وقد[1] نقله المؤالف والمخالف[2]، فمن ذلك ما ذكره الثعلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[3] أنّ في آخر الزمان يحييهم الله تعالى للمهديّ عليه السلام ليسلّموا[4] عليه[5].

وفي مسند البخاري عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم»[6].

ومن الجمع بين الصحاح الستّة لرزين[7]، عن عليّ عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد[8] لبعث الله فيه[9] رجلاً من أهل بيتي يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً وظلماً»[10].

---

(١) في «أ»: «فمحتوم قد» بدل «فمن المحتوم وقد». وفي «ط»: «قد» بدون الواو.

(٢) في «ع»: «المخالف والمؤالف».

(٣) الكهف (١٨): ١٠.

(٤) في «ع»: «يسلمون».

(٥) الكشف والبيان ٦: ١٥٧.

(٦) صحيح البخاري ٤: ١٤٢؛ صحيح مسلم ١: ٩٤.

(٧) الجمع بين الصحاح الستّة لأبي الحسين رزين بن معاوية العبدري، المتوفّى سنة ٥٣٥هـ، ينقل عنه ابن البطريق في العمدة.

(٨) في «م، ع»: «يوماً واحداً» بدل «يوم واحد». وفي «أ، ك»: «الدهر» بدل «الدنيا».

(٩) لم يرد في «أ، ك، ع»: «فيه».

(١٠) لم يرد في «أ، ك»: «وظلماً». والخبر في: مسند أحمد ١: ٩٩؛ المعجم الأوسط ٢: ٥٥؛ المعجم الكبير ١٠: ١٣٢ و١٣٥؛ عقد الدرر في أخبار المنتظر: ٢١.

وفي صحيح مسلم يرفعه إلى جابر بن عبد الله[١] الأنصاري رحمة الله عليه قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في آخر الزمان خليفة يقسّم المال ولا يعدّه»[٢]، وفي هذا الخبر دلالة على وجوده الآن؛ لأنّ؛ الخليفة هو المستخلَف من الله أو من نبيّ أو إمام، وإذا خلا هذا الزمان من النبيّ والإمام[٣]، خليفةُ مَن يكون إذا وجد بعد وقتٍ آخر على تقدير امتناع بعثة نبيّ[٤] بعد نبيّنا محمّد ﷺ؟

وفي مسند مسلم أيضاً قال: روي عن النبيّ ﷺ أنّه قال[٥]: «نحن ولد عبد المطّلب سادة[٦] أهل الجنّة، أنا وحمزة وجعفر وعليّ والحسن والحسين والمهديّ»[٧].

ومن الجمع بين الصحاح الستّة لرزين يرفعه إلى أُمّ سلمة[٨] عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «المهديّ من عترتي من ولد فاطمة عليها السلام»[٩].

فهذا[١٠] بعض ما روي عن طريق الجمهور.

وأمّا ما رواه الإماميّة فلا يكاد يحصى في هذا الباب.

---

(١) لم يرد في «ط»: «بن عبد الله».

(٢) صحيح مسلم ٨: ١٨٥؛ المستدرك للحاكم ٤: ٤٥٤؛ مسند أبي يعلى ٢: ٤٢١.

(٣) في «أ، ك، ع»: «النبيّ أو الإمام». وفي «م»: «نبيّ أو إمام».

(٤) «بعثِه بعد» بدل «بعثة نبيّ بعد».

(٥) في «ط»: «قال: روي أنّه ﷺ قال» بدل «أيضاً قال: روي عن النبيّ ﷺ أنّه قال».

(٦) في «م»: «سادات».

(٧) سنن ابن ماجة ٢: ١٣٦٨، ح٤٠٨٧.

(٨) في «م»: «الرزين يرفعه إلى سلمة».

(٩) سنن أبي داود ٢: ٣١٠، ح٤٢٨٤؛ عقد الدرر في أخبار المنتظر: ١٥؛ الجامع الصغير للسيوطي ٢: ٦٧٢، ح٩٢٤١.

(١٠) في «م»: «وهذا».

ولا استبعاد في بقائه عليه السلام هذه المدّة الطويلة؛ لقدرة الله تعالى على ذلك وإجراء[١] عادته في الخلق من المعمَّرين كنوح وشعيب وشيث[٢] وسلمان الفارسي والخضر وغيره، وهذا ممّا لا ينكره عاقل، وقد يجب إبقاؤه على الله تعالى إذا لم يبق[٣] في العالم مَن يكون أهلاً للإمامة.

ولا استبعاد في اختفائه مع وجود[٤] المصلحة؛ لأنّ أكثر الرسل فعلوا ذلك كاختفاء[٥] النبيّ صلى الله عليه وآله في الغار، وكلبثه في الشعب، وكفّ يده عن الحكم والقتال مع كونه نبيّاً، ولا تنتفي بذلك الفائدة وإلّا لانتفت في النبيّ صلى الله عليه وآله عند اختفائه وكفّ يده، وذلك باطل إجماعاً، فمهما أجابوا عن النبيّ صلى الله عليه وآله كان هو[٦] جوابنا في غيبة الإمام عليه السلام.

---

(١) في «ط»: «إجراء بدون واو» وفي «ك، ع»: «على» بدل «على ذلك و».

(٢) لم يرد في «أ، ط، ع»: «وشيث».

(٣) في «م»: «إن» بدل «إذا». وفي «أ، ك، ع»: «إذا علم أن لم يبق» بدل «إذا لم يبق».

(٤) في «م»: «وجوده». وفي «ك، ع»: «مع وجوده مع» بدل «مع وجود».

(٥) في «ع»: «كإخفاء».

(٦) في «ك»: «كأنّه».

[في وجوب الاعتقاد بأنّ المهديّ عليه السلام خاتم الحجج]

تتمّة: اعلم ـ هداك الله ـ أنّ كما أنّ نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله[1] خاتم الأنبياء[2] فكذا المهديّ محمّد بن الحسن العسكري هو خاتم الأئمّة عليهم السلام لما ثبت من قول النبيّ[3] صلى الله عليه وآله بأنّ «تاسعهم قائمهم»، وبأنّ عدد الخلفاء اثنا عشر، فبعده لم يبق تكليف، وإذا[4] لم يبق تكليف هلك العالَم؛ لاستلزام بقائهم العبث؛ لانتفاء الغرض المقصود من إيجادهم لحكمة الموجد[5] تعالى، والعبث محال على الله تعالى.

---

(١) لم يرد في «ع»: «محمّد صلى الله عليه وآله».

(٢) في «أ، م»: «الرسل» بدل «الأنبياء». وفي «ك»: «فكذلك». وفي «ع»: «فكذلك الإمام» بدل «فكذا».

(٣) لم يرد في «م»: «من». وفي «ط، م»: «قوله» بدل «قول النبيّ».

(٤) في «ط»: «فإذا».

(٥) في «ط، م»: «الموجود».

[في وجوب الاعتقاد بالقيامة والشفاعة]

وبعد هلاك العالَم[1] يجب على الله تعالى إعادتهم لحكمته[2]؛ لإيصال ما استحقّوه[3] بأعمالهم من الثواب، وبآلامهم[4] من الأعواض؛ لأنّ الدنيا لا يصحّ أن تكون دار الجزاء، و[5]لأنّ الثواب يشترط فيه الدوام، والدنيا ليست[6] بدائمة، فلا تكون دار جزاء[7].

و«التوبة» مسقطة للذنب إجماعاً[8].

و«العفو» من الله تعالى بإسقاط حقّه تفضّلاً منه جائز حسن عقلاً ونقلاً[9].

و«الشفاعة» العامّة لنبيّنا محمّد ﷺ حاصلة، وكذلك الشفاعة الخاصّة لبعض المؤمنين في بعضٍ.

وخروجُ المؤمن الفاسق من النار بعد الانتقام منه بقدر[10] ما عليه واجبٌ؛ لأنّه

---

(١) في «م»: «هلاكهم». بدل:«هلاك العالم».

(٢) لم يرد في «ك»: «لحكمته».

(٣) في «ط»: «استحقّوا».

(٤) في «م»: «وبالآلام».

(٥) في «أ، ك، ع»: «لأنّ» بدون الواو.

(٦) في «أ، ع»: «ليس».

(٧) من قوله: «ولأنّ الثواب...» إلى هنا لم يرد في «م».

(٨) المصباح للكفعمي: ٣٨٤.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) في «أ، ط، ع»: «بمقدار».

يستحقّ[١] للثواب الدائم بإيمانه[٢] فلا بدّ من إيصاله إليه، ولا يجوز إيصاله إليه قبل دخوله النار؛ لأنّه دائم، فلم يبق إلّا إيصاله إليه[٣] بعد دخوله النار وإخراجه[٤] منها.

وكلّ واحد من أهل الجنّة راضٍ بما هو فيه[٥]؛ لعدم علمه بأنّ في الجنّة مَن هو ألذّ منه وأطيب، وإلّا لحصل الشوب والتنغيص للغبطة[٦] وعدم حصول ما يشتهيه المزاج[٧]، ونعيمُ الجنّة لا شوب فيه؛ لقوله[٨] تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾[٩]، جعلنا الله[١٠] من أهلها بفضله وكرمه، وغفر الله[١١] لنا ولوالدينا وللمؤمنين والمؤمنات[١٢]، ولنقتصر على هذا المقدار.

والحمد لله ربّ العالمين
وصلّى الله على سيّدنا محمّد النبيّ وآله أجمعين
يا ربّ العالمين آمين[١٣]

---

(١) في «ط»: «مستحقّ».
(٢) في «ك»: «الثواب بإيمانه» بدل «للثواب الدائم بإيمانه».
(٣) لم يرد في «ط، ع»: «إليه».
(٤) في «أ، ط، ع»: «وخروجه».
(٥) في «ط»: «له».
(٦) في «ك»: «التنغّص». وفي «ط»: «والغبطة». وفي «ع»: «والتنغّص لغبطة».
(٧) لم يرد في «أ، ك، ط، ع»: «المزاج».
(٨) في «أ»: «ولقوله».
(٩) الزخرف (٤٣): ٧١.
(١٠) في «ط» زيادة: «وإيّاكم».
(١١) في «ط»: «وغفرانه اللّهمّ اغفر» بدل «وغفر الله». ولفظ الجلالة لم يرد في «ع، م».
(١٢) في «ط» زيادة: «أجمعين».
(١٣) في «أ»: «الطيبين الطاهرين» وفي «ع»: «الطاهرين» بدل «أجمعين يا ربّ العالمين آمين».
أقول: فرغت من تحقيق هذا الكتاب في مدينة مشهد المقدّسة، وأعدت النظر فيه أيّام الأزمة الصحّية التي عمّت أرجاء المعمورة، فعطّلت المزارات والجمعة والجماعة ، وإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وأنا العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الحليم عوض الحلّي في أواخر شهر شعبان من سنة ١٤٤١ هجرية.

الفهارس الفنّية

١. فهرس الآيات القرآنية

٢. فهرس الأحاديث شريفة

٣. فهرس الأعلام

٤. فهرس المذاهب والفرق والجماعات

٥. فهرس أزمنة والأمكنة

٦. فهرس الكتب

٧. فهرس الأشعار

٨. فهرس المصادر

٩. فهرس المحتويات

(١)

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة (٢)		
﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٤٧	٦٩
﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾	٥٤	١٧٥
﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾	٥٤	١٧٥
﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ ..﴾	٥٥	١٤٩
﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾	٩٥	١٧٦
﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾	١٠٦	١٧٤
آل عمران (٣)		
﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾	٨٥	١٧٤
﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾	١٠٣	٢٠٠
المائدة (٥)		
﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ..﴾	٥٥	١٨٥ ـ ١٨٦
الأنعام (٦)		
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾	١٠٣	١٤٨

الأعراف (٧)

﴿ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى﴾ ١٤٢ ١٩٢

﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ ١٤٣ ١٤٩

التوبة (٩)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ..﴾ ١١٩ ١٧٣

يونس (١٠)

﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ ...﴾ ٣٥ ١٨٨

الرعد (١٣)

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ٧ ١٨٨

الكهف (١٨)

﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ ١٠ ٢٠٢

طه (٢٠)

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ ١١٢ ٥٧

الأنبياء (٢١)

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ٢٢ ١١٩

الشعراء (٢٦)

﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ ٢١٤ ١٩٠

النمل (٢٧)

﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ ٣٣ ٦٩

الزمر (٣٩)

﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٩	١٩١
﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾	٣٠	١٨٣

الزخرف (٤٣)

﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾	٧١	٢٠٧
﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	١٧٦

محمّد (٤٧)

﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	١٩	١١٨

الفتح (٤٨)

﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾	٢٩	٦٣

القيامة (٧٥)

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٢ و٢٣	١٥٠

الفيل (١٠٥)

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾	١	١٥١

(٢)

فهرس الأحاديث شريفة

الحديث	القائل	الصفحة
أدر الحقّ مع عليّ كيفمادار	رسول الله ﷺ	١٩١
أقضاكم عليّ	رسول الله ﷺ	١٩١
ألست أولى منكم بأنفسكم؟	رسول الله ﷺ	١٩٠
إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم اثنا عشر...	رسول الله ﷺ	١٩٧
أنا الشمس، وعليّ القمر	رسول الله ﷺ	١٩٣
أنا المنذر وعليّ الهادي	رسول الله ﷺ	١٨٨
أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه ..	رسول الله ﷺ	١٩٢
أنت وزيري وخليفتي عليهم	رسول الله ﷺ	١٩٠
إنّي أُسلّم الراية غداً إلى رجل يحبّ الله ورسوله و...	رسول الله ﷺ	١٩٥
اهتدوا بالشمس، فإذا غابت فاهتدوابالقمر	رسول الله ﷺ	١٩٣
أيّها الناس، قد تركت فيكم الثقلين، خليفتين...	رسول الله ﷺ	٢٠٠
تاسعهم قائمهم	رسول الله ﷺ	٢٠٥
تمسّكوا بالسبت أبداً	موسى عليه السلام	١٧٥
خلّفت فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي...	رسول الله ﷺ	٢٠٠
فاهتدوا بالشمس فإذا غابت فاهتدوا بالقمر	رسول الله ﷺ	١٩٤
كلّ أمرٍ ذي بال لم يُبدَأ فيه باسم الله فهو أبتر	رسول الله ﷺ	٦١

كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم	رسول الله ﷺ	٢٠٢
لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر ...	رسول الله ﷺ	١٩٧
لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان	رسول الله ﷺ	١٩٧
لا يزال هذا الدين قائماً حتّى تقوم الساعة و...	رسول الله ﷺ	١٩٨
اللّهمّ ائتني بأحبّ الناس إليّ وإليك يأكل معي من	رسول الله ﷺ	١٩٤
لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لبعث الله فيه...	رسول الله ﷺ	٢٠٢
من كنت مولاه فعليّ مولاه	رسول الله ﷺ	١٩٠
مَن يؤازرني على هذا الأمر، ويكون و...	رسول الله ﷺ	١٩٠
المهديّ من عترتي من ولد فاطمة عليها السلام	رسول الله ﷺ	٢٠٣
نحن ولد عبد المطّلب سادة أهل الجنّة، أنا وحمزة و...	رسول الله ﷺ	٢٠٣
وَلَدَاي الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا	رسول الله ﷺ	١٨٣
وَلَداي الحسن والحسين إمامان، قاما أو قعدا	رسول الله ﷺ	١٩٦
ولدي الحسين إمام ابن إمام أخو إمام، أبو أئمّة ...	رسول الله ﷺ	١٩٨
يكون بعدي اثنا عشر أميراً كلّهم من قريش	رسول الله ﷺ	١٩٧
يكون في آخر الزمان خليفة يقسّم المال ولا يعدّه	رسول الله ﷺ	٢٠٣

فهرس الأعلام

الف: الائمّة والمعصومين عليهم السلام

محمد صلى الله عليه وآله ٥٦، ٦٥، ٦٩، ١٥٠، ١٥١، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦

علي بن أبي طالب عليه السلام ١٦٥، ١٦٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣

فاطمة عليها السلام ١٨٩

الإمام الحسن عليه السلام ١٨٣، ١٨٩، ١٩٦، ٢٠٣

الإمام الحسين عليه السلام ١٨٣، ١٨٩، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٣

الإمام زين العابدين عليه السلام ١٩٦

الإمام محمّد الباقر عليه السلام ١٩٦

الإمام جعفر الصادق عليه السلام ١٩٦

الإمام موسى الكاظم عليه السلام ١٩٦

الإمام محمّد الجواد عليه السلام ١٩٦

الإمام على الهادي عليه السلام ١٩٦

الإمام الحسن العسكري عليه السلام ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٥

الإمام المهدي عليه السلام ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٥

نوح عليه السلام ٢٠٤

شعيب عليه السلام ٢٠٤

شيث عليه السلام ٢٠٤

الخضر عليه السلام ٢٠٤

موسى عليه السلام ١٤٩، ١٧٥، ١٩٢

هارون عليه السلام ١٩٢

داود النبّي عليه السلام ٦٧

ب. الأعلام

ابن عمر ١٩٧

أبو الحسين البصري ١٢٦

أبو علي ١١٢، ١١٣

أبو منصور الحسن بن مطهّر ٥٨

أبو هاشم ١١٢، ١١٣

أبو هريرة ٢٠٢

أبوطالب ١٩٠

أبو سعيد الخدري ٢٠٠

أُمّ سلمة ٢٠٣
أنس بن مالك ١٩٤
البخاري ١٩٧
بخت نصّر ١٧٥
البغوي ١٩٠
الثعلبي ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٢
جابر بن سمرة ١٩٧
جابر بن عبد الله الأنصاري ١٩٢
الجبّائيان ١١٢
جبرئيل ٦٦
جعفر ٢٠٣
حاتم ١٦٥
حمزة ٢٠٣
رزين ٢٠٢، ٢٠٣
سلمان الفارسي ٢٠٣
السيّد المرتضى ١٢٦
عبد المطلّب ٢٠٣
عبد الواحد بن الصفي النعماني ٥٥
عيينة ١٩٧
فخر الدين الرازي ١٩١
قسّ بن ساعدة الأيادي ٦٧
كسرى ١٦٥
الكعبي ١١٣
مسلم ٢٠٣
ناصر بن علي المعروف بالصفا ١٩٢
النظّام ١١
الواحدي ١٨٨

(٤)

فهرس المذاهب والفرق والجماعات

الأشاعرة = الأشعرية ١١٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٧

الإمامية ١٥، ١٥٦، ١٩٩، ٢٠٣

بنو إسرائيل ١٤٩

الجمهور ٢٠٣

الحنابلة ١٣٨

الخلاة ١٣٨

الصوفية ١٣٨

الفلاسفة ١١٤، ١١٥

الكرّامية ١٣٧

المتكلّمين ١٣٤، ١٣٥

المعتزلة ١٢٩، ١٣٠، ١٠٦

المؤالف والمخالف ٢٠٢

النصارى ١٣٨

اليهود ١٦٧، ١٧٥

(٥)

فهرس أزمنة والأمكنة

السبت ١٧٦

سنة الفيل ١٥١

الشعب ٢٠٤

الصين ١٦٤

غدير خم ١٩٠

الكهف ٢٠٢

مصر ١٦٤

مكّة ١٥٠، ١٦٤

الهند ١٦٤

يوم غدير خم ١٩٠

(٦)

فهرس الكتب

الإرشاد والتبصير ١٩٢

أسباب التنزيل ١٨٨

تفسير الثعلبي ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٢

الجمع بين الصحاح الستّة ٢٠٢، ٢٠٣

المحصول في أُصول الفقه ١٩١

مسند البخاري= صحيح البخاري ٢٠٢

مسند مسلم= صحيح مسلم ٢٠٣

المصابيح ١٨٩

معالم التنزيل ١٩٠

نهج السداد إلى شرح الواجب الاعتقاد ٥٩

(٧)

فهرس الأشعار

قد أصبحت أُمّ الخيار تدّعي	عليَّ ذنباً كلّه لم أصنع	١٤٨
رأيت الله إذ سمّى نزاراً	وأسكنهم بمكّة قاطنينا	١٥٠
لاهت فليست ترى يوماً ببارزة	يا ليتها برزت حتّى عرفناها	٦٢

(٨)

مصادر التحقيق

١. **القرآن الكريم.**

٢. **الإبانة عن أُصول الديانة؛** لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ)، نشر دار الأنصار في القاهرة.

٣. **أجوبة المسائل المهنائية؛** للعلّامة الحلّي(٧٢٦هـ)، نشر العتبة العلوية المقدّسة.

٤. **أسباب نزول الآيات؛** للواحدي النيسابوري(٤٦٨هـ)، نشر مؤسّسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ـ القاهرة.

٥. **أصول الدين؛** لأبي منصور عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ)، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٦. **أصول السرخسي؛** للسرخسي (٤٨٣هـ)، نشر دار الكتب العلمية في بيروت.

٧. **أعيان الشيعة؛** للسيّد محسن الأمين (١٣٧١هـ)، نشر دار التعارف للمطبوعات في بيروت.

٨. **الاقتصاد؛** للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، نشر منشورات مكتبة جامع چهلستون في طهران.

٩. **الأمالي؛** للشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، نشر مركز الطباعة والنشر في مؤسّسة البعثة.

١٠. **الأنساب؛** لأبي سعيد عبد الكريم بن محمّد السمعاني (٥٦٢هـ)، نشر دار الجنان في بيروت.

١١. **إيضاح الفوائد؛** لابن العلامة (٧٧٠هـ)، نشر مؤسّسة إسماعيليان ـ قم.

١٢. **تاج العروس؛** للزبيدي (١٢٠٥هـ)، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

١٣. **تاريخ المعتزلة وفكرهم وعقائدهم؛** للدكتور فالح الربيعي، نشر الدار الثقافيّة للنشر في القاهرة.

١٤. **تاريخ بغداد؛** للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، نشر دار الكتب العلميّة في بيروت.

١٥. **تاريخ مدينة دمشق**؛ لابن عساكر (٥٧١هـ)، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

١٦. **التبيان في تفسير القرآن**؛ للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، نشر مكتب الإعلام الإسلامي.

١٧. **تفسير الإمام العسكري**عليه السلام (المستشهد٢٦٠هـ)، نشر مدرسة الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف في قم المقدّسة.

١٨. **تفسير الرازي**؛ لفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ).

١٩. **تفسير السمعاني**؛ للسمعاني (٤٨٩هـ)، نشر دار الوطن ـ الرياض.

٢٠. **تفسير المحيط الأعظم**؛ للسيّد حيدر الآملي (٧٨٢هـ)، نشر مؤسسه فرهنگی ونشر نور على نور.

٢١. **تفسير مجمع البيان**؛ للشيخ الطبرسي (٥٤٨هـ)، نشر مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات في بيروت.

٢٢. **تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصّل**؛ للخواجة نصير الدين الطوسي (٦٧٢هـ)، نشر دار الأضواء ـ بيروت.

٢٣. **تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين**؛ للمحسن ابن كرامة (٤٩٤هـ)، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية.

٢٤. **تنزيه الأنبياء**؛ للشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، نشر دار الأضواء في بيروت.

٢٥. **التنقيح الرائع لمختصر الشرائع**؛ للمقداد السيوري (٨٢٦هـ)، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامّة قم المقدّسة.

٢٦. **الجامع الصغير**؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

٢٧. **خصائص أمير المؤمنين**عليه السلام؛ للنسائي (٣٠٣هـ)، نشر مكتبة نينوى الحديثة في طهران.

٢٨. **خلاصة الأقوال**؛ للعلامة الحلي (٧٢٦هـ)، نشر مؤسسة نشر الفقاهة.

٢٩. **دعائم الإسلام**؛ للقاضي النعمان المغربي (٣٦٣هـ)، نشر دار المعارف في القاهرة.

٣٠. **دنا = دست نوشته‌های نسخ ایران**؛ بإشراف واهتمام الشيخ مصطفى درايتي، نشر مجلس

الشورى الإسلامي ـ طهران.

٣١. **الذريعة إلى أُصول تصانيف الشيعة**؛ لآقا بزرگ الطهراني (١٣٨٩هـ)، نشر دار الأضواء في بيروت.

٣٢. **الرسالة السعدية**؛ للعلّامة الحلّي (٧٢٦هـ)، نشر كتابخانه عمومى حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي في قم.

٣٣. **الرسائل التسع**؛ للمحقّق الحلّي (٦٧٦هـ)، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي بقم.

٣٤. **الرسائل العشر**؛ للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، نشر مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة.

٣٥. **روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان**؛ للشهيد الثاني (٩٦٥هـ)، نشر بوستان كتاب قم.

٣٦. **روضة الواعظين**؛ للفتال النيسابوري (٥٠٨هـ)، نشر منشورات الشريف الرضي في قم.

٣٧. **رياض العلماء وحياض الفضلاء**؛ للميرزا عبد الله أفندي(ق ١٢هـ) ، نشر مطبعة الخيّام ـ قم.

٣٨. **سنن ابن ماجة**؛ لمحمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٩. **سنن أبي داود**؛ لسليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٠. **سنن الترمذي**؛ للترمذي (٢٧٩هـ)، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

٤١. **السنن الكبرى**؛ لأحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، نشر دار الفكر.

٤٢. **الشافي في الإمامة**؛ للشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، نشر مؤسسة إسماعيليان في قم.

٤٣. **شرح الأصول الخمسة**؛ للقاضي عبد الجبّار بن أحمد (٤١٥هـ)، نشر مكتبة وهبة.

٤٤. **شرح نهج البلاغة**؛ لابن أبي الحديد (٦٥٦هـ)، نشر دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٥. **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل**؛ للحاكم الحسكاني (ق ٥هـ)، نشر مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

٤٦. **الصحاح**؛ للجوهري (٣٩٣هـ)، نشر دار العلم للملايين في بيروت.

٤٧. **صحيح البخاري**؛ للبخاري (٢٥٦هـ)، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٨. **صحيح مسلم**؛ لمسلم النيسابوري (٢٦١هـ)، نشر دار الفكر في بيروت.

٤٩. **طبقات الأطباء**؛ لأبي داود سليمان بن حسّان الأندلسي المعروف بـ (ابن جلجل) (٣٧٢هـ).

٥٠. **العبر في خبر من غبر**؛ للحافظ الذهبي (٧٤٦هـ)، نشر دار الكتب العلميّة في بيروت.

٥١. **العدد القوية لدفع المخاوف اليومية**؛ لعلي بن يوسف المطهّر الحلّي (نحو ٧٠٥هـ)، نشر مكتبة آية الله المرعشي العامة.

٥٢. **عقد الدرر في أخبار المنتظر**؛ ليوسف بن يحيى المقدسي (ق ٧هـ)، نشر مكتبة عالم الفكر ـ ميدان سيدنا الحسين في القاهرة ـ ج. م.ع.

٥٣. **علل الشرائع**؛ للشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، نشر منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف الأشرف.

٥٤. **عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار**؛ لابن البطريق (٦٠٠هـ)، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة.

٥٥. **فتح الباري**؛ لابن حجر (٨٥٢هـ)، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان.

٥٦. **الفتوح**؛ لأحمد بن أعثم الكوفي (٣١٤هـ)، نشر دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٧. **الفَرقُ بين الفِرَق**؛ لعبد القاهر بن محمّد البغدادي (٤٢٩هـ)، نشر دار المعرفة ودار الآفاق في بيروت.

٥٨. **الفروق اللغوية**؛ لأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ)، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة.

٥٩. **الفصول المهمة في أصول الأئمة**؛ للحرّ العاملي (١١٠٤هـ)، نشر مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا عليه السلام.

٦٠. **فضائل الصحابة**؛ للنسائي (٣٠٣هـ)، نشر دار الكتب العلمية في بيروت.

٦١. **فنخا = فهرست نسخ خطي ايران**؛ باهتمام وإشراف الشيخ مصطفى درايتي، نشر مجلس الشورى الإسلامي ـ طهران.

٦٢. **القاموس المحيط**؛ للفيروز آبادي (٨١٧هـ).

٦٣. **قواعد المرام في علم الكلام**؛ لابن ميثم البحراني (٦٧٩هـ)، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

٦٤. **الكافي في الفقه**؛ لأبو الصلاح الحلبي (٤٤٧هـ)، نشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام العامة ـ أصفهان.

٦٥. **الكافي**؛ للشيخ الكليني (٣٢٩هـ)، نشر دار الكتب الإسلامية في طهران.

٦٦. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**؛ للزمخشري (٥٣٨هـ)، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، عباس ومحمد محمود الحلبي وشركاهم ـ خلفاء.

٦٧. **كشف الحجب والأستار**؛ للسيد إعجاز حسين (١٢٨٦هـ)، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي في قم المقدسة.

٦٨. **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**؛ للعلّامة الحلّي (٧٢٦هـ)، (تحقيق الآملي) نشر مؤسسة نشر الإسلامي في قم، و(تحقيق الزنجاني) نشر انتشارات شكوري في قم، و(تحقيق السبحاني).

٦٩. **كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام**؛ للعلّامة الحلّي (٧٢٦هـ)، طبق وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ طهران.

٧٠. **الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي)**؛ للثعلبي (٤٢٧هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي.

٧١. **كفاية الأثر**؛ للخزاز القمي (٤٠٠هـ)، نشر انتشارات بيدار.

٧٢. **الكنى والألقاب**؛ للشيخ عبّاس القمّي (١٣٥٩هـ)، نشر مكتبة الصدر في طهران.

٧٣. **لسان العرب**؛ لابن منظور (٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة.

٧٤. **لمع الأدلّة في قواعد عقائد أهل السنّة والجماعة**؛ لعبد الملك الجويني (٤٧٨هـ)، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر / الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٧٥. **اللمع في أصول الفقه**؛ لإبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)، نشر عالم الكتب في بيروت.

٧٦. **اللوامع الإلهية في المباحث الكلاميّة**؛ للفاضل المقداد السيوري الحلّي (٨٢٦هـ)، نشر مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم.

٧٧. **ما روي في الحوض والكوثر**؛ لابن مخلد القرطبي (٢٧٦هـ)، نشر مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة.

٧٨. **المبدأ والمعاد**؛ لصدر الدين محمّد الشيرازي (١٠٥٠هـ)، نشر مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي.

٧٩. **متشابه القرآن ومختلفه**؛ لابن شهر آشوب (٥٨٨هـ)، نشر مكتبة البو ذر جمهري (المصطفوي) بطهران.

٨٠. **مجمع الأمثال**؛ للميداني (٥١٨هـ)، نشر المعاونية الثقافية للآستانة الرضوية المقدّسة.

٨١. **مجمع البحرين**؛ للشيخ فخر الدين الطريحي (١٠٨٥هـ)، نشر مرتضوي.

٨٢. **مجمع الزوائد**؛ للهيثمي (٨٠٧هـ)، نشر دار الكتب العلمية في بيروت.

٨٣. **المجموع**؛ للنووي (٦٧٦هـ)، نشر دار الفكر.

٨٤. **المحاسن**؛ لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي (٢٧٤هـ)، نشر دار الكتب الإسلامية في طهران.

٨٥. **المحتضر**؛ لحسن بن سليمان الحلّي (ق ٩هـ)، نشر انتشارات المكتبة الحيدرية.

٨٦. **المحصّل = محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين**، للفخر الرازي (٦٠٦هـ)، نشر الشريف الرضي ـ قم.

٨٧. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**؛ للمسعودي (٣٤٦هـ)، نشر منشورات دار الهجرة إيران في قم.

٨٨. **المستدرك على الصحيحين**؛ للحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٨٩. **المستصفى**؛ للغزالي (٥٠٥هـ)، نشر دار الكتب العلمية في بيروت.

٩٠. **المسلك في أصول الدين**؛ للمحقّق الحلّي (٦٧٦هـ)، نشر مجمع البحوث الإسلامية ـ مشهد ـ إيران.

٩١. **مسند أبي داود الطيالسي**؛ لسليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤هـ)، نشر دار المعرفة في بيروت.

٩٢. **مسند أبي يعلى**؛ لأبي يعلى الموصلي (٣٠٧هـ)، نشر دار المأمون للتراث.

٩٣. **مسند أحمد**؛ للأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، نشر دار صادر في بيروت.

٩٤. **المصباح (جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية)**؛ للشيخ إبراهيم الكفعمي (٩٠٥هـ)، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات في بيروت.

٩٥. **المصنّف**؛ لابن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥هـ)، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

٩٦. **المصنّف**؛ لعبد الرّزاق الصنعاني (٢١١هـ)، نشر منشورات المجلس العلمي.

٩٧. **معارج الأُصول**؛ للمحقّق الحلّي (٦٧٦هـ)، نشر مؤسّسة آل البيت : للطباعة والنشر.

٩٨. **معارج الفهم في شرح النظم**؛ للعلّامة الحلّي (٧٢٦هـ)، نشر مكتبة العلّامة المجلسي ـ قم، ومجمع البحوث الإسلاميّة ـ مشهد.

٩٩. **معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)**؛ للبغوي (٥١٠هـ)، نشر دار المعرفة.

١٠٠. **المعجم الأوسط**؛ للطبراني (٣٦٠هـ)، نشر دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠١. **معجم البلدان**؛ للحموي (٦٢٦هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي في بيروت.

١٠٢. **المعجم الصغير**؛ للطبراني (٣٦٠هـ)، نشر دار الكتب العلمية في بيروت.

١٠٣. **المعجم الكبير**؛ للطبراني (٣٦٠هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي.

١٠٤. **مفاتيح الأُصول**؛ للسيد محمد الطباطبائي الكربلائي (نحو ١٢٢٩هـ).

١٠٥. **مقالات الإسلاميين**؛ لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري (٣٣٠هـ)، نشر مكتبة النهضة المصريّة.

١٠٦. **المقام الأسنى**؛ للشيخ إبراهيم الكفعمي (٩٠٥هـ)، نشر مؤسسة قائم آل محمّد.

١٠٧. **المقتصر من شرح المختصر**؛ لابن فهد الحلّي (٨٤١هـ)، نشر مجمع البحوث الإسلامية.

١٠٨. **مكتبة العلامة الحلّي**؛ للسيّد عبد العزيز الطباطبائي (١٤١٦هـ)، نشر مؤسّسة آل البيت : لإحياء التراث في قم.

١٠٩. **الملل والنحل**؛ للشهرستاني (٥٤٨هـ)، نشر دار المعرفة في بيروت.

١١٠. **مناقب آل أبي طالب**؛ لابن شهر آشوب (٥٨٨هـ)، نشر المكتبة الحيدرية في النجف الأشرف.

١١١. **مناهج اليقين في أُصول الدين**؛ للعلّامة الحلّي (٧٢٦هـ)، نشر مجمع البحوث الإسلاميّة ـ مشهد.

١١٢. **منتخب مسند عبد بن حميد**؛ لعبد بن حميد بن نصر (٢٤٩هـ)، نشر مكتبة النهضة العربية.

١١٣. **المنية والأمل في شرح الملل والنحل**؛ لأحمد بن يحيى بن مرتضى اليمني (٨٤٠هـ)، طبع ونشر في حيدر آباد في الهند.

١١٤. **المهذب البارع**؛ لابن فهد الحلّي (٨٤١هـ)، نشر مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة.

١١٥. **النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة**؛ لابن ميثم البحراني (٦٧٩هـ)، نشر مجمع الفكر الإسلامي.

١١٦. **النكت الاعتقادية**؛ للشيخ المفيد (٤١٣هـ)، نشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

١١٧. **النكت في مقدمات الأُصول**؛ للشيخ المفيد (٤١٣هـ)، نشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت.

١١٨. **نهاية الإحكام**؛ للعلّامة الحلّي (٧٢٦هـ)، نشر مؤسّسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع في قم ـ إيران.

١١٩. **نهج الإيمان**؛ لابن جبر (ق ٧هـ)، نشر مجتمع إمام هادي عليه السلام ـ مشهد.

١٢٠. **هداية المسترشدين**؛ للشيخ محمد تقي الرازي (١٢٤٨هـ)، نشر مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة.

١٢١. **وفيات الأعيان**؛ لأحمد بن محمّد بن خلّكان (٦٨١هـ)، نشر الشريف الرضي في قم.

١٢٢. **ينابيع المودة لذوي القربى**؛ للقندوزي (١٢٩٤هـ)، نشر دار الأُسوة للطباعة والنشر.

فهرس المحتويات

كلمة الأمانة العامّة ٧

مقدّمة التحقيق ١٣

نظرة في رسالة «واجب الاعتقاد» وأهمّيّتها ١٤

شروح «واجب الاعتقاد» ١٦

١. الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد ١٧

٢. تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد ١٧

٣. خير الزاد في واجب الاعتقاد ١٧

٤. شرح واجب الاعتقاد ١٧

٥. شرح واجب الاعتقاد ١٨

٦. فرائد الانعقاد في شرح واجب الاعتقاد ١٨

٧. إرشاد العباد في كشف واجب الاعتقاد ١٨

٨. موجب النجاة في الحياة والممات في شرح واجب الاعتقاد ١٩

٩. نجاح العباد في شرح واجب الاعتقاد ١٩

١٠. وأخيراً كتاب نهج السداد إلى شرح واجب الاعتقاد ١٩

اسم الكتاب ونسبته ٢٠

أهمّيّة الكتاب ٢٣

الشارح في سطور ٢٣

النسخ المعتمدة في التحقيق ٢٦

سائر النسخ ٣٠

عملنا في الكتاب ٣٥
نماذج من صور المخطوطات ٣٧

نهج السداد
إلى شرح واجب الاعتقاد

مقدّمة المؤلّف ٥٥
شرح خطبة الكتاب ٦١
الباب الأوّل: في التوحيد ٧٣
الكلام في وجوده تعالى ٨٠
الكلام في أنّه تعالى موجد للكون ٨٤
البرهان على حدوث العالم ٨٦
في إثبات المحدِث ٩٢
في أنّ محدِث العالم غير حادث ٩٣
في محدِث العالم واجب الوجود ٩٧
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى قديم أزلي، باقٍ أبدي ٩٨
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى قادر ١٠٠
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى عالم ١٠٢
الكلام في تقسيم العلم ١٠٣
الفرق بين الدليل الإنّي واللمّي ١٠٦
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى حي ١٠٨
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى قادر على كلّ مقدور وعالم بكلّ معلوم ١١٠
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى سميع بصير ١١٧
في وجوب الاعتقاد بوحدانيّته تعالى ١١٨
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى مريد ١٢٤

في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى كاره ١٣١
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى ليس بجسم ١٣٣
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى غير حالّ في محلّ ١٣٧
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى غير مركّب ١٤١
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى تستحيل رؤيته ١٤٤
الباب الثاني: في العدل ١٥٣
في وجوب الاعتقاد بأنّه تعالى عدل حكيم ١٥٥
الباب الثالث: في النبوّة ١٦١
في وجوب الاعتقاد بنبوّة نبيّنا صلى الله عليه وآله ١٦٣
في وجوب الاعتقاد بعصمته صلى الله عليه وآله ١٦٨
في وجوب الاعتقاد بأنّه صلى الله عليه وآله خاتم الرسل ١٧٤
الباب الرابع: في الإمامة ١٧٧
في وجوب الاعتقاد أنّ الإمام من بعده صلى الله عليه وآله عليّ عليه السلام ١٧٩
الآيات الدالّة على إمامته عليه السلام ١٨٥
الروايات الدالّة على إمامته عليه السلام ١٩٠
فأمّا الدليل العقلي فنقول: ١٩٣
في وجوب الاعتقاد بإمامة الاثني عشر ١٩٦
في وجوب الاعتقاد بوجود الحجّة المهدي عليه السلام في كلّ زمان بعد أبيه ١٩٩
في ظهوره عليه السلام وحكمه ٢٠٢
في وجوب الاعتقاد بأنّ المهديّ عليه السلام خاتم الحجج ٢٠٥
في وجوب الاعتقاد بالقيامة والشفاعة ٢٠٦
الفهارس الفنّية ٢٠٩
١. فهرس الآيات القرآنية ٢١١
٢. فهرس الأحاديث شريفة ٢١٤

٣. فهرس الأعلام ٢١٦
٤. فهرس المذاهب والفرق والجماعات ٢١٨
٥. فهرس أزمنة والأمكنة ٢١٩
٦. فهرس الكتب ٢٢٠
٧. فهرس الأشعار ٢٢١
٨. مصادر التحقيق ٢٢٣
٩. فهرس المحتويات ٢٣١